جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية التخصص: اقتصاد كمي

النمو الديمغرافي و أثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر

للفترة الممتدة 1990- 2019

(دراسة قياسية تحليلية)

مقدمة من طرف الطالبة:

- لخضر صابرية

تحت اشراف الأستاذة:

د/ زرواط فاطمة الزهراء

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	د/ولد محمد عيسى محمود	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مقررا	د/زرواط فاطمة الزهراء	أستاذة التعليم العالي	جامعة مستغانم
مناقشا	د/ حيمور مصطفى	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2020-2021

شكر و تقدير

نحمد الله ونشكره على جزيل نعمه وعلى إعانته لنا لإنجاز هذا العمل .

أتقدم بأسمى عبارات الشكر و الاحترام و التقدير إلى الأستاذة المحترمة الدكتورة " زرواط فاطمة الزهراء" التي لم تبخل علي بتوجيهاتها و نصائحها حتى يكتمل هذا البحث، و إلى الأستاذ الدكتور "حيمور مصطفى" الذي مد يد العون و المساعدة لانجاز هذه المذكرة بنصائحه و اقتراحاته.

كما أتقدم بالشكر البالغ إلى كافة الأساتذة المحترمين .

و أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في هذا العمل راجية من الله عز و جل أن يجازيهم عني خير جزاء.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى سر وجودي ، ونور فؤادي ، التي سهرت الليالي ، وتتبعت خطاتي وأحست بي وقت احتياجي ، إلى أعز خلق في حياتي

إلى أمي ثم أمي ثم أمي .

إلى من أخد بيدي و أنار طريقي وصاحبني في مسيرتي وقاسمني همومي إلى من كان بمثابة قدوة ومرجع في حياتي

إلى أبي

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل ، إلى من يرتعش قلبي لذكرها

إلى أمي الثانية ، خالتي زوبيدة رحمها الله

إلى مخزن ذكرياتي و مصدر سعادتي إخوتي : سهام و محمد عصام

الى صاحبة القلب الطيب ابنة خالي وسام التي لطالما دعمتني في مشواري الجامعي

إلى عصافير العائلة مريم ، يوسف ، يونس

الى من رافقتني منذ أن حملنا حقائب الجامعة زميلتي كوثر

إلى كل الأقارب والأهل

الفهرس

شكر و تقدير	
اهداء	
المقدمة العامة	01
الفصل الأول: الاطار النظري لظاهرة النمو السكاني	06
الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية في متغيرة النمو السكاني بالجزائر	30
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الجزائر	57
الخاتمة العامة	85
قائمة المراجع	88
قائمة المحتويات	92
قائمة الأشكال و الجداول	95
الملخص	

المقدمة العامة

المقدمة العامة :

لقد شغلت المسألة السكانية اهتمام الساسة و الفلاسفة و الاقتصاديين مند أقدم العصور و مازالت تحتل مكانا مرموقا من الناحية النظرية و التطبيقية، حيث أصبحت المشكلة السكانية إحدى القضايا المعقدة التي يواجهها المجتمع الإنساني في الفترة المعاصرة و بالخصوص في البلدان النامية، و بقدر ما تمس الفرد و المجتمع فإن أبعادها تجاوزت الحدود الإقليمية إلى العالمية حتى أصبحت تفرض على الدول مواجهتها و التصدي لها .

فقد عرفت ظاهرة النمو السكاني جدلا واسعا في العالم، وذلك من خلال طرحه في عدة مؤتمرات عالمية، وندوات دولية ومحلية، وهذا لأهمية هذه الظاهرة في الساحة الدولية عامة، ومعاناة الدول النامية من هذه الظاهرة الديموغرافية التي أرقت كاهلها وجعلتها تتخبط في ديمومة التخلف، من خلال المشاكل التي عانت منها دول العالم الثالث عامة.

وباعتبار الجزائر من الدول النامية، والتي عرفت نموا سريعا في الآونة الأخيرة، فقد عرفت زيادة مستمرة في معدل الزيادة الطبيعية في الفترة مابين (1990-2019) من خلال ارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات، بسبب التحسن الذي عرفه القطاع الصحي، والتي نجمت عن تلك الزيادة السريعة في أعداد السكان والتي صاحبتها زيادة في متطلبات الأفراد سواء كانت متطلبات رئيسية أو ثانوية، من خلال توفير مساكن وفرص عمل ومستوى صحي وتعليمي جيد يكفل لهم عيش لائق.

ولتوفير كل هذه المتطلبات الأساسية لهذه الزيادة السكانية لابد من خطط محكمة وبرامج واستراتيجيات مؤطرة من خبراء ومختصين في مجال التخطيط والتنفيذ بغية تحقيق التنمية، وهي ضمان لأفراد المجتمع احتياجاتهم المادية والمعنوية للعيش في الرفاه الاجتماعي.

ومن خلال كل هذا فقد عرف موضوع النمو السكاني وأثره على التنمية الاقتصادية اهتمام العديد من المدارس والمفكرين، إذ كانت هناك ثلاث مدارس رائدة في الساحة العالمية أبدت رأيها في هذا الموضوع، و ظهر ذلك في وجهات نظريهم، فمنهم من كانت له نظرة تشاؤمية للنمو السكاني من خلال ما يترتب عنه من مشاكل اجتماعية واقتصادية لهذه الزيادة السكانية، و لعلى من أبرز المفكرين الذين كانت لهم نظرة تشاؤمية إزاء النمو السكاني، المفكر" روبرت مالتس "الذي يرى أن النمو السكاني يترتب عنة زيادة في الاستهلاك، وظهور متطلبات جديدة يصعب على الدولة تلبيتها بسبب محدودية الموارد أو نقصها، فهي بذلك ستشكل عبء على الدولة . ومنهم من كانت له نظرة تفاؤلية باعتبار أن هذه الزيادة في أعداد السكان تخلق زيادة في القوى العاملة، من خلال زيادة فرص الإبداع والمهارات والكفاءات، فهم بذلك يرون أن القوة البشرية هي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن أبرز الرائدين في هذا الاتجاه" جون بودان."

أما وجه النظر الأخيرة فهي ترى أن النمو السكاني عامل محايد ومستقل تماما عن عامل النمو الاقتصادي، بقولهم أن معدل النمو السكاني ليس له أثر معنوي على النمو الاقتصادي .باعتبار أن التحول التقني والادخار يعملان على زيادة الدخل في المدى الطويل، حيث أن زيادة الدخل ليس لها أي أثر على النمو السكاني، و بهذا فان الدول ذات الأعداد الكبيرة من السكان تحتاج إلى المزيد من رأس المال لتحسين ظروف عيشها.

أهمية الدراسة:

تبرز الأهمية الكبيرة لهذا الموضوع في الوقت الراهن في الارتباط الكبير والمعقد بين السكان والتنمية، إضافة إلى الاهتمام الدولي الكبير بقضايا السكان والتنمية من خلال عقد مؤتمرات دولية لمعالجة هذه القضايا.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- دراسة تطور عدد السكان ومعدل نموهم ومكونات هذا النمو وتوزيعهم ومعرفة خصائصهم.

- الوصول إلى مدى تأثير النمو الديموغرافي على عملية التنمية الاقتصادية.

- محاولة بناء نموذج قياسي إقتصادي لمعرفة أثر المتغيرات الديمغرافية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر.

تحديد إطار الدراسة:

إن هذه الدراسة تتعلق بدراسة حالة الجزائر حيث خصصنا إطارا زمنيا يمتد من 1990 إلى 2019 لدراسة النمو السكاني. أما فيما يخص التنمية الاقتصادية سنعتمد على البيانات والمعطيات المتوفرة التي تخص النمو الاقتصادي، سواء المقدمة من طرف الديوان الوطني أو الهيئات الحكومية والدولية كالبنك الدولي.

الإشكالية:

على ضوء ما سبق تحددت معالم الإشكالية التي نود طرحها و هي كالأتي:

- ما مدى تأثير النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

و على اثر هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا يقصد بالنمو السكاني و ما هي أهميته و النظريات المفسرة له؟
- فيما يتمثل هدف التنمية الاقتصادية؟
- هل النمو السكاني بالجزائر يعد عائق على التنمية الاقتصادية؟
- كيف يمكن بناء نموذج اقتصادي قياسي لظاهرة النمو السكاني؟

الفرضيات:

بناءا على الاشكالية السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- النمو السكاني يتميز بالزيادة الدائمة و المستمرة.
- تهدف التنمية الاقتصادية إلى زيادة الدخل القومي.
- الزيادة في السكان سوف تؤدي إلى تخفيض مستويات المعيشة للسكان
- متغيرات النمو السكاني التي تؤثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هي معدل النمو الطبيعي، نسبة الاعالة العمرية، المعدل الخام للوفيات، معدل الخصوبة.

المنهج المستخدم:

لمعالجة هذا الموضوع استخدمنا المنهج الوصفي و المنهج التحليلي لكونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع فالمنهج الوصفي يسمح لنا بفهم ظاهرة النمو السكاني و أهميتها و مدى تأثيرها على التنمية الاقتصادية من خلال استخدام الأدوات القياسية و الإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين النمو السكاني و التنمية الاقتصادية، أما المنهج التحليلي فيسمح لنا بتحليل واقع التنمية الاقتصادية في متغيرة النمو السكاني بالجزائر و تحليل نتائج الاقتصاد القياسي من خلال الدراسة التحليلية القياسية و الاقتصادية للنموذج المقدر الذي يمثل العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و المتغيرات المتعلقة بالنمو السكاني.

الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات التي تناولت الموضوع و لكن من زوايا أخرى منها نشير إلى بعض رسائل الماجستير و الدكتوراه:

- امين الله بوعلام، مذكرة دكتوراه بعنوان "السياسات الديمغرافية و النمو الاقتصادي في الجزائر" كان الهدف الرئيسي من الدراسة فحص طبيعة العلاقة التي تربط مساري النمو الاقتصادي و متغيرات السياسات الديمغرافية في الجزائر وذلك عن طريق تقدير نموذج قياسي يحدد المتغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي و قد توصل الباحث من خلال تعرفه على أن الجزائر لم تنه كل مراحل التحول الديمغرافي؛ ودخلت مرحلة الهبة الديمغرافية خلال الفترة (2000-2008)، وفي الدراسة القياسية اعتمد على نموذجين ، النموذج الأول توصل إلى وجود تأثير موجب لمعدل الخصوبة وعمل المرأة على النمو الاقتصادي. والنموذج الثاني وجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات في المدى الطويل و لا توجد علاقة في المدى القصير، كما أثبتنا علاقة موجبة بين الهبة الديمغرافية والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2016)
- محمد صالي، مذكرة دكتوراه بعنوان "تأثير البنية السكانية و التنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر" كان الهدف الرئيسي من الدراسة معرفة ما مدى تأثير كل من البنية السكانية من خلال متغيراتها المتمثلة في معدل النمو السكاني، معدل الخصوبة، أمل الحياة عند الولادة، الإعالة العمرية ونسبة السكان في سن العمل، و كذا التنمية الاقتصادية من خلال متغيراتها المتمثلة في معدل النمو الاقتصادي، معدل مشاركة

الاناث في القوى العاملة، نمو إجمالي الناتج المحلي، نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير في أسعار الاستهلاك، على كل من تطور معدل البطالة ونسبة التشغيل في الجزائر، مستعينين في ذلك بالاختبارات الاحصائية

- أوكيل حميدة، مذكرة ماجستير بعنوان "أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي" كان الهدف الرئيسي من الدراسة هو التعرف على حجم مشكلة النمو السكاني في الوطن العربي من حيث العوامل المؤدية لذلك والآثار الناجمة عنه، كما يهدف البحث إلى محاولة الوصول إلى سياسة مناسبة لتخفيض هذا النمو بما يتوافق، وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسبل الكفيلة لمجابهة المشكلة على المستوى الوطني والإقليمي.

خطة البحث :

طبقا للإشكالية العامة للبحث و من أجل الإجابة على التساؤلات المختلفة المترتبة عنها ، مع الأخذ بعين الاعتبار الفرضيات التي ينطلق منها البحث و تطبيقا للمنهج الذي تم تحديده تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول :

يتناول الفصل الأول الإطار العام لظاهرة النمو السكاني من خلال ثلاث مباحث الأول يتناول تعريف النمو السكاني وأهميته ثم التطرق إلى مختلف أنماطه و العوامل التي تحدده ، أما المبحث الثاني يركز على أهم النظريات المفسرة للنمو السكاني من خلال التطرق إلى تفسير الظاهرة حسب نظريات مالتوس و بعد ماتوس و النظريات السكانية الحديثة و من ثم المبحث الثالث و الذي يشمل الآثار الإيجابية و السلبية لنمو السكاني.

أما الفصل الثاني فقد تناول واقع التنمية الاقتصادية في متغيرة النمو السكاني بالجزائر من خلال ثلاث مباحث الأول تناول مفهوم التنمية الاقتصادية و معايير قياسها أيضا إلى عقباتها و تأثير التنمية على النمو السكاني ، أما المبحث الثاني فتناول اتجاهات تطور النمو الديمغرافي في الجزائر المتمثل في تطور سكان الجزائر قبل و بعد الاستقلال، و بالنسبة للمبحث الثالث تطرق الى تحليل البنية التركيبية للسكان في الجزائر و المتمثلة في التركيب العمري، الريفي، الحضري، الاقتصادي للسكان و كذا التركيب حسب الحالة المدنية و التعليمية بالجزائر.

و أخيرا الفصل الثالث فهو متعلق بالجانب التطبيقي و المتمثل في الدراسة القياسية و التحليلية لأثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 من خلال بناء نموذج اقتصادي قياسي واختبار مدى صلاحيته من الناحية الإحصائية و الاقتصادية و القياسية.

الفصل الأول:
الاطار النظري لظاهرة النمو السكاني

تمهيد :

أصبحت الدراسات السكانية تحظى باهتمام كبير ومتزايد نظرا لأهميتها البالغة عند مختلف الجهات المحلية والدولية ، حيث يهتم الدارس لعلم السكان بمختلف خصائص السكان من عددهم ونموهم وكثافتهم ونوعهم (جنسهم) وتوزيعهم وخصوبتهم ومواليدهم ووفياتهم وهجرتهم ... وغيرها والتنبؤ بأحوالها في المستقبل . اعتمادا على الأساليب الإحصائية المتعلقة بالبيانات العددية والنوعية المتوفرة لديه .

ولقد عرف النمو السكاني على مستوى العالم انفجارا هائلا ومروعا ، تناولته مختلف الدراسات والكتابات التي كانت أغلبها متخوفة من هذه الظاهرة التي وصفت بأنها تهدد ثروات وموارد الدول كما أكد ذلك مالتوس سنة 1803 الذي تشائم فيه كثيرا عن التوافق بين نمو السكان والموارد على الأرض .

إن معرفة عدد السكان في لحظة ما ، ومعرفة نموهم مع الوقت يعتبر أمر مهم للغاية في شتى المجالات والعلوم ، فعند علماء الاجتماع ينبغي أن تتوافر لديهم الحقائق المتعلقة بالسكان في مختلف الأقاليم والمناطق لكي يتمكنوا من حساب نسب تخص دراساتهم كالزواج والطلاق والأمية ، كما أن واضعي البرامج بحاجة لذلك حتى يتمكنوا من وضع خططهم ورسم برامجهم التنموية في مناطق محددة تطبيقا للعدالة والانتظام في التنمية بين الأفراد ، ويجب أن تتوافر هذه الحقائق لدى الإداريين والماليين ليكون باستطاعتهم تحديد الإعتمادات المالية الشاملة في فترة معينة أو في مكان معين ، أو المتخصصة كالنفقات المتعلقة بالتعليم أو الصحة أو الإسكان أو النقل والمواصلات أو الزراعة ... الخ .

ورغم أهمية هذه الدراسات إلا أنه يكتنفها غموض وجب إزالته عن بحثنا هذا ، من أجل ذلك سوف نلقي الضوء على أهم مفاهيم هذه الظاهرة والتعرف على مختلف جوانبها ، من خلال ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : مفاهيم عن النمو السكاني .

المبحث الثاني : نظريات النمو السكاني .

المبحث الثالث : الآثار السلبية و الايجابية للنمو السكاني.

المبحث الأول: مفاهيم عن النمو السكاني

المطلب الأول: تعريف النمو السكاني و أهميته

1.1 تعريف النمو السكاني:

يعرّف معجم المصطلحات الاقتصادية نمو السكان أنه : زيادة عدد السكان بسبب زيادة عدد المواليد وانخفاض عدد الوفيات، على أن الزيادة الكلية في عدد السكان لا تتحقق بنفس المقدار في الأقاليم المختلفة، ففي بعض الأقطار نجد نموا بطيئا في السكان، وفي أقطار أخرى نجد نموا سريعا، بينما نجد في عدد من الأقطار تأرجحا بين الزيادة والنقصان[1] . ولم يأخذ هذا التعريف عامل الهجرة في الحسبان.كما أن المقصود بالنمو السكاني هو اختلاف حجم وعدد سكان مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ونلاحظ أن السكان في حركتهم وتغيرهم إما أن يسيروا في اتجاه النمو و التزايد نتيجة للزيادة في أعدادهم بفعل العوامل المختلفة كالمواليد والهجرة الداخلية، وإما أن يسيروا في اتجاه عدم النمو أو الانخفاض أو التراجع نتيجة للنقصان في أعدادهم، بفعل عوامل مؤثرة كالوفيات أو الهجرة أو غيرها، وهذه الحركة في عدد السكان بالزيادة أو النقصان تسمى تغييرا أو نموا أو حركة[2] .

وقد يشار أحيانا للنمو السكاني إلى تطور السكان أو التغير السكاني، وذلك حتى لا نفهم مباشرة من كلمة النمو، النمو الموجب والمتزايد، فقد يتعرض السكان في مرحلة ما للنقصان وليس للزيادة، وان كان ذلك يشكل في العادة مرحلة مؤقتة في الزمان والمكان[3] .

وقد شهد نمو السكان في العالم تغييرا كبيرا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أدى التطور الذي شهدته الرعاية الصحية وصناعة الدواء جنبا إلى جنب مع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى انخفاض مطرد في معدلات الوفيات مع بقاء معدلات المواليد مرتفعة في معظم بلاد العالم، الأمر الذي ترتب عليه اتساع الهوة بين المواليد والوفيات وبالتالي ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية. ونتيجة لذلك ارتفع عدد سكان العالم إلى ثلاثة مليارات عام 1960 ، والى أربعة مليارات في عام 1974 ، والى خمسة مليارات في عام[4] 1987 ، والى ستة مليارات سنة 1996 ، والى سبعة مليارات سنة 2001 ، لقد أصبح تزايد ونمو السكان ينعت ب"الانفجار السكاني"، نظرا لضخامة هذا المقدار، فكل ساعة يولد 10000 طفل ويموت 4000 إنسان، أي أن صافي زيادة السكان في العالم يقدر بحوالي 6000 طفل في الساعة، وبعبارة أخرى يزداد سكان العالم بحوالي 144000 نسمة كل يوم.[5]

1- أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية _انجليزي فرنسي عربي، الطبعة الثانية، الناشرون: دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، القاهرة - بيروت، 2003 ، ص228

2- علي عبد الرا زق حلبي، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006 ، ص 34

3- أحمد علي اسماعيل، الجغرافيا العامة: موضوعات مختارة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996 ، ص8

4- سير روي كالن، ترجمة ليلى الجبالي، عالم يفيض بسكانه، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996 ، ص16

5- عاطف علبي، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكيا. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. لبنان. ط 1 سنة 1989 .ص543

2.1 أهمية النمو السكاني:

يعد النمو السكاني في العالم أبرز الظواهر الديموغرافية المميزة في العصر الحديث، حيث يمثل تحديا مهما للبشرية و خاصة بالنسبة للشعوب النامية التي يتزايد سكانها بمعدل كبير على معدل التزايد في النمو الاقتصادي فيها وعلى إمكانية توفير الغذاء لسكانها في ظل هذه الظروف الراهنة، ويرتبط نمو السكان بالزيادة الطبيعية، وهي الفرق بين المواليد والوفيات دون أن تدخل الهجرة في حسابها، ولذلك فإن دراسة النمو السكاني القائم على أساس الزيادة الطبيعية في بلد ما يسهم في تحديد المدة التي يستغرقها هذا البلد في الوصول إلى حجم معلوم إذا استمرت المعدلات بمستواها نفسه.

كما أن دراسة النمو السكاني تمثل أهمية كبيرة في كونها تشكل المدخلات الرئيسة للتخطيط بشقيه الاقتصادي والاجتماعي، حيث يعتمد عليه تخطيط سوق العمل والتخطيط التعليمي من حيث معرفة عدد الطلاب في المراحل المختلفة وما يتطلبه ذلك من مدرسين مبان مدرسية، كما يساعد على وضع تقديرات لحاجة المجتمع من حيث الخدمات الصحية أو البيئية مثل الكهرباء والماء.

ولا تقتصر أهمية النمو السكاني على مستوى التخطيط الكمي بل يمتد إلى مستوى تخطيط المشاريع خاصة المشاريع الإنتاجية والاستهلاكية. وتساعد دراسة النمو السكاني في الكشف عن احتمالية حدوث مشكلات بيئية واقتصادية واجتماعية في مناطق معينة من المجتمع مثل التلوث والازدحام وما يترتب عليه من مشكلات مثل ارتفاع أنماط الأراضي والمساكن والبطالة والزحف العمراني على المناطق الزراعية، وهو بالتالي يعطي إنذارا مبكرا لمتخذي القرار أو المخططين لإعداد سياسات وإجراءات وقائية لتفادي حدوث تلك المشكلات.

وبناءا على ما تقدم يظهر لنا أن دراسة النمو السكاني تعد هامة ليس للديموغرافي فحسب، بل وللمختصين في العلوم الإنسانية والتطبيقية مثل الهندسة والزراعة وطب المجتمع[1].

المطلب الثاني: أنماط النمو السكاني

تختلف نسبة النمو السكاني من بلد لآخر، لذلك قسم سكان العالم إلى ثلاثة أنماط عامة لنمو السكان تمثلها العلاقات الثلاث الرئيسة للسكان، و هي نسبة المواليد و الوفيات و الهجرة .و قد استخدمت هذه الأنماط بمثابة أدوار مرت بها الحضارة الإنسانية خلال نموها السكاني، لذلك فإن أنماط النمو الثلاث لها بعد زماني و مكاني و هذه الأقاليم هي:

1- إقليم النمو السكاني السريع:

يتمثل هذا الإقليم بنمطه السكاني في معظم المجتمعات الزراعية ذات البناء الجماعي القبلي التقليدي أوالريفي التي لم يمر بها التصنيع بعد، و في هذا الإقليم تكون نسبة المواليد مرتفعة و يقابله ارتفاع في نسب الوفيات، و على هذا فإن حجم السكان يظل ثابتا على وجه التقريب، و السكان في هذا لديهم قابلية للنمو السريع، لذلك فإن الإنخفاض المتوقع في معدلات الوفيات سوف يسمح بارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية. و يشمل هذا الإقليم جغرافيا أقطار الشرق الأوسط و الهند و الصين و معظم دول أفريقيا و أمريكا اللاتينية، و تعاني هذه المجموعة من الدول ارتفاعا شديدا في كثافة السكان و زيادة الضغط على الموارد الاقتصادية، و بالتالي يصعب رفع مستوى المعيشة لسكان هذه الأقطار على المدى القصير.

[1]- موسى سمحة ،جغرافية السكان ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ،القاهرة، 2008 ،ص 207- 208

2- إقليم النمو السكاني المتباطئ:

أدت التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية المستمرة، التي شهدتها القرون القليلة الماضية إلى تغير النمط السكاني مرتين في المجتمعات الغربية أولهما ما يمكن تسميته الدورة الديموغرافية الأولى و تتمثل في النمو السريع للسكان نتيجة لانخفاض نسبة الوفيات، ثم تليها الدورة الثانية التي تتمثل في انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية نتيجة للانخفاض السريع في نسب المواليد.

و يعد اتجاه نسب المواليد العامل الأساسي للنمو السكاني مستقبلا في المجتمعات ذات التناقص المتوقع في سكانها، و لا شك أن الخصوبة المتناقصة سوف تؤدي حتما إلى تغير في تركيب السكان من حيث السن، إذ ترتفع نسبة متوسطي كبار السن كلما طال أمد الحياة نتيجة استمرار التقدم الصحي، و قد مرت فرنسا بهذا الدور الديموغرافي في الثلاثينات من القرن الماضي.

3- إقليم النمو السكاني المعتدل:

يتمثل هذا الإقليم بالأجزاء التي تنخفض فيها نسب الوفيات انخفاضا سريعا مع ارتفاع نسب المواليد، و لقد دخلت الولايات المتحدة ضمن هذا الإقليم خلال الفترة من (1760-1860)، و قد ساهمت الهجرات التي تدفقت إلى البلاد في سرعة نمو سكانها.

و يتمثل هذا الإقليم جغرافيا في روسيا و جنوب شرق أوربا و البرازيل و الأرجنتين، أما التركيب السكاني لمجتمعات هذا الإقليم فهو تركيب شاب، أي يتركز توزيع السكان في الفئات المنجبة التي مازال أمامها فرصا أطول للحياة.

و قد صنفت الأمم المتحدة أنماط النمو السكاني المعمول بها عام 1950 حيث تم تعديله عام 1960 كما يلي:

أ - معدلات الوفيات و الخصوبة المرتفعة، و هذه شائعة في بعض الدول قليلة التقدم مثل أفريقيا المدارية.

ب - معدلات الوفيات ذات الانخفاض السريع و معدلات المواليد المرتفعة، و هذه شائعة في أجزاء عديدة من شرق آسيا و جنوب شرقها.

ج - معدلات الوفيات المتدنية نوعا ما و معدلات المواليد المرتفعة، و تسود هذه المعدلات في أمريكا اللاتينية المدارية، حيث تزيد معدلات النمو على 3% سنويا.

د - معدلات الوفيات المتدنية و معدلات المواليد المنخفضة كما هو في تشيلي و كوبا و سيلان.

هـ -معدلات الوفيات و المواليد المتذبذبة كما في معظم أوربا و اليابان و أمريكا الشمالية[1].

[1]- موسى سمحة، مرجع سابق، ص 208، 209، 210

المطلب الثالث: عوامل النمو السكاني

يتحدد معدل نمو السكان عموما بعوامل ثلاثة هي:

1- الخصوبة

2- الوفيات

3- الهجرة

وبمعنى آخر، فإن نمو السكان هو دالة في المواليد والوفيات والتنقلات، وفيما يلي نوضح أهمية كل عامل منها[1].

1- الخصوبة:

خصوبة السكان لفظ يطلق للدلالة على ظاهرة الإنجاب في أي مجتمع سكاني والتي يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء ، وينبغي التمييز هنا بينها وبين لفظ القدرة على التوالد Fecundity وهي التي يقصد بها المقدرة الفسيولوجية على الإنجاب أو القدرة الطبيعية على حمل الأطفال ، ويمكن التحقق من الخصوبة Fertiliy من إحصاءات المواليد ، إلا انه لايستدل منها على مستوى القدرة على التوالد أو الخصوبة الفسيولوجية والتي لا يوجد لها قياس مباشر.

وتختلف الخصوبة من مجتمع لأخر كما أنها تختلف من مكان لأخر ومن مجموعة مكانية لأخرى داخل المجتمع الواحد وذلك نتيجة عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية ، ومن هنا تكون أهمية دراستها حيث يؤدي هذا الاختلاف في مستويات الخصوبة من بيئة لأخرى إلى أثر بالغ في حركات المكان وفي نواح شتى من حياتهم وخاصة بعد أن أمكن السيطرة على الوفيات إلى حد كبير.

ويمكن قياس الخصوبة عدديا من خلال عدد من المقايس لكل منها مزاياه وعيوبه .ومن أهم هذه المقاييس نجد:

1-1 معدل المواليد الخام : Crude Raid Rate

يعد هذا المعدل أبسط هذه المقاييس جميعا - وهو عبارة عن النسبة بين عدد المواليد الأحياء المسجلين في السنة والجمالي عدد السكان في منتصف السنة ، وهو معدل خام لانه يبين الظاهرة الحيوية منسوبة إلى المجتمع ككل دون النظر إلى التركيب المكانى المتباين من حيث العمر والنوع والنشاط والخصائص الديموغرافية الأخرى ، ولذلك فانه نظرا لبساطة هذا المعدل الخام فان له عيب جوهري هو أنه يمزج مجموعات سكانية كثيرة تختلف الخصوبة فيما بينها اختلافا واضحا ولا يميز بين طبقاتها المختلفة ومدى تباينها في هذا الصدد

و يكتب معدل المواليد الخام على الصورة التالية:

$$\text{معدل المواليد الخام} = \frac{\text{عدد المواليد أحياء في السنة}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

[1]- كامل بكري ،محمود يونس ،عبد النعيم مبارك،الموارد واقتصادياتها ،دار النهضة العربية ،بيروت 1986 ، ص316

2-1 معدل الخصوبة العام : General Fertility Rate

وهو عبارة عن النسبة بين العدد السنوي للمواليد الى جملة عدد الاناث في سن الحمل والتي تقع بين فئتي العمر 15 - 49 سنة ، والغرض من ذلك هو تحديد مقام المعدل الى الاناث المحتمل أن يكن أمهات باستبعاد جميع الذكور ومجموعات أخرى من الاناث خارج فترة الحمل الطبيعية .

وعلى ذلك فان هذا المعمل يأخذ الصيغة التالية:

$$\text{معدل الخصوبة العام} = \frac{\text{عدد المواليد أحياء في السنة}}{\text{عدد الاناث في مرحلة العمر}(15-49)\text{ في منتصف السنة}} X\ 1000$$

3-1 معدل الخصوبة العمرية النوعية الخاصة: Age - Specific Fertility Rate

وهو النسبة بين جملة عدد المواليد لأمهات في أعمار معينة إلى عدد الإناث في كل فئة عمرية وعادة ما تكون فئة خمسية (أي كل خمس سنوات) وهو أدق من المعدلين السابقين وذلك لان عدد المواليد يختلف باختلاف أعمار الأمهات بدرجة كبيرة .

والبيانات اللازمة لحساب هذا المعدل هي عدد المواليد المسجلين المبوبين حسب عمر الأم ، وعدد السكان الإناث في كل فئة عمرية في المدى العمرى 15 – 49 مبوبة في نفس فئات عمر الأم وهو بذلك يأخذ الصيغة التالية:

$$\text{معدل الخصوبة العمرية النوعية الخاصة} = \frac{\text{عدد المواليد خلال السنة للاناث}(\text{الوالدات})\text{ في فئة عمرية}}{\text{عدد الاناث في نفس الفئة العمرية في منتصف السنة}} X\ 1000$$

4-1 معدل الخصوبة الكلية : TOTAL Fertility RATE

ويرتبط بمعدل الخصوبة الخاصة مقياس آخر هو معدل الخصوبة الكلية ، وهو مجموع معدلات الخصوبة الخاصة للمرأة الواحدة (أو لألف امرأة) مضروبا في طول الفئة العمرية ، ويعني هذا المعدل في الواقع متوسط عدد المواليد الذين يمكن أن تنجبهم المرأة الواحدة طوال سنوات قدرتها على الإنجاب، وحسابيا يكون هذا المعدل بالنسبة للمرأة الواحدة:[1]

$$\text{معدل الخصوبة الكلية} = \frac{\text{معدل الخصوبة العمرية النوعية الخاصة X طول الفئة العمرية}}{1000}$$

وبالطبع إذا لم تقسم على 1000 تحصل عى معدل الخصوبة الكلية لكل(1000إمرأة)

[1]- فتحي محمد ابو عيانة، جغرافية السكان (أسس وتطبيقات)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،الطبعة الرابعة، 1993، ص103-106

والجدير بالذكر أنه من الملاحظ في الوقت الحاضر أن معدلات المواليد تميل بصفة عامة إلى الانخفاض سواء في الدول المتقدمة أو في العديد من الدول النامية وذلك بسبب التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده هذه الدول من ناحية، وإلى انخفاض معدلات الوفيات وارتفاع المعدلات المتوقعة للحياة من ناحية أخرى .وكذلك نلاحظ أن الدراسات الديموغرافية تشير إلى أنه بالرغم من زيادة عدد المواليد الذكور عن الإناث إلا أن نسبة الوفيات بين الذكور تميل إلى تعديل هذا الاختلاف بحيث يبدو كما لو أن هناك توازنا طبيعيا بين عدد الإناث و الذكور[1].

2- الوفيات

تعد الوفيات عنصرا هاما من عناصر تغير السكان، حيث تفوق في أثرها عامل الهجرة وان كانت الخصوبة تسبقها في ذلك، ولا يبدو أثرها في تغيير حجم السكان فقط، بل وفي تركيبهم كذلك،خاصة التركيب العمري حيث ترتبط، الوفيات دائما بمستوى التعمير ولذا يلقى التحكم في الوفيات قبولا أكثر مما يلقاه التحكم في الخصوبة[2].

وقد شهدت معظم دول العالم انخفاضا في مستوى الوفاة بين سكانها في السنين الأخيرة، ويعود ذلك إلى التقدم الطبي و استقرار الأوضاع الأمنية والتحسن النسبي للأوضاع المعيشية، مما أدى إلى ظاهرة الانفجار السكاني Population Explosion خاصة في الدول النامية حيث تمثل تحديا ضخما لمواردها المادية والمالية من أجل إشباع حاجيات المجتمع.[3]

1-2 معدل الوفيات الخام Crude Death Rat

هو عدد الوفيات لكل ألف من السكان في منتصف السنة، و يتم حسابه بالصيغة التالية:

$$\text{معدل الوفيات الخام} = \frac{\text{عدد الوفيات خلال السنة}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

ويعد هذا المعدل خاما ، لأنه لا يميز بين الفئات العمرية التي تختلف فيها بينها في احتمالية الوفاة ، فترتفع في واحدة وتنخفض في أخرى . ونتيجة الاختلاف الوفيات حسب الأعمار ، يلاحظ ارتفاع معدل الوفيات الخام نسبيا في الولايات المتحدة أو السويد ، وانخفاضه في المكسيك وتايلاند وغيرهما من الدول النامية. وفي هذا دلالة على تأثر معدل الوفيات الخام بنمط التركيب العمري من حيث الفتوة والهرم.

2-2 معدل وفيات الرضع : Infant Mortality Rate

يعبر هذا المعدل عن عدد وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة لكل ألف من المواليد المولودين أحياء خلال السنة . ويحسب باستخدام الصيغة التالية :

$$\text{معدل وفيات الرضع} = \frac{\text{عدد حالات الوفاة بين الأطفال الذين أعمارهم أقل من سنة}}{\text{عدد المواليد أحياء خلال السنة}} \times 1000$$

[1]- فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1985 ، ص141

[2]- فتحي محمد أبو عيانة، مشكلات السكان في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية،إسكندرية، ص54

[3]- عبد الله عز الدين بن عامر، التحليل السكاني الرياضي، دار الكتب الوطنية، بنغازي-ليبيا، الطبعة الاولى، 2003 ، ص63

ويعد هذا المؤشر من المؤشرات ذات الدلالات المهمة ، فهو يستخدم للدلالة على المستوى الصحي أو المعيشي في المجتمع ؛ لأن الأطفال الرضع هم أكثر الفئات استجابة للتحسن في الخدمات الصحية والمستويات المعيشية مهما كان طفيفا ، لذا لا يستخدم هذا المؤشر في الدراسات السكانية فقط ، بل وفي الدراسات الاقتصادية والإعلامية والاجتماعية كذلك .

وتجدر الإشارة إلى أن بيانات وفيات الرضع تعاني من نقص كبير في التسجيل في كثير من الدول النامية ؛ لأن بعض الأطفال يتوفون قبل تسجيل ولادتهم ، خاصة إذا حدثت الوفاة خلال الأيام الأولى من الولادة ، وهذا يؤدي إلى عدم الدقة في معدلات وفيات الرضع .

3-2 معدل الوفيات العمرية الخاصة : Age - specific Mortality Rate

لا يحسب لفئة واحدة ، وإنما لفئات عمرية مختلفة ، وحسب الأعمار للذكور والإناث معا ، أو كل نوع على حدة . وتعتبر هذه المعدلات من أكثر معدلات الوفيات دقة ، لإمكانية ضبط تأثير التركيب العمري الذي قد يتسبب في بعض المشكلات عند المقارنات بين مجتمعات وأخرى تختلف في تركيبها العمري . وتحسب هذه المعدلات حسب الأعمار كما يلي :

$$\text{معدل الوفيات العمرية الخاصة} = \frac{\text{عدد حالات الوفاة للسكان في فئة عمرية معينة}}{\text{عدد السكان في الفئة نفسها}} \times 1000$$

ويكون هذا المعدل أكثر دقة عندما يحسب حسب النوع ، أي للذكور والإناث كل على حدة . ويحتل أهمية كبيرة لما يمكن أن يسهم به في تحديد الفئات العمرية التي ترتفع بها الوفيات ، سواء للذكور أو للإناث ، مما قد يلفت الانتباه لمشكلة في نمط الوفيات العمري أو النوعي .[1]

4-2 معدل الوفيات حسب الأسباب:

يعد حساب معدل الوفيات حسب الأسباب الشائعة أمرا مهما لفهم الحالة المرضية للمجتمع ومن ثم السعي لتحسينها والقضاء على بعض أسباب الوفاة أو الحد منها . ويمكن حساب معدل الوفاة بسبب معين كما يلي:

$$\text{معدل الوفاة لسبب معين} = \frac{\text{عدد الوفيات الناتجة عن سبب ما في سنة معينة}}{\text{جملة عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

مثال:

$$\text{معدل الإصابة بمرض السرطان} = \frac{\text{عدد حالات الاصابة بمرض السرطان}}{\text{جملة عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

[1]- رشود بن محمد الخريف، السكان(مفاهيم واساليب و تطبيقات)، دار المؤيد، الرياض، الطبعة الثانية، 2008، ص400-403

5-2 معدل الوفيات حسب المهنة:

$$\text{معدل الوفيات حسب المهنة} = \frac{\text{عدد الوفيات بين الأفراد العاملين في مهنة معينة}}{\text{اجمالي العاملين في نفس المهنة}} \times 1000$$

و يحتل هذا المعدل أهمية كبيرة في دراسات المهن الهادفة إلى معرفة مدى ملائمة العمل و درجة خطورة العمل في بعض المهن مقارنة ببعضها الآخر.[1]

3- الهجرة:

الهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية ، على شكل تنقل سكان من مكان إلى آخر ، وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي ، وهي جزء من الحركة العامة للسكان.

تستخدم كلمة الهجرة لحركة انتقال فرد أو جماعة ، أو مجموعة من السكان من مكان سكن أو إقامة إلى مكان آخر للإقامة فيه ، سواء كان ذلك الانتقال من داخل البلد الواحد ، إذ عندها تسمى هجرة داخلية ، والهجرة الداخلية يمكن أن تكون انتقالا من الريف إلى المدينة ، إذ يمكن أن يتغير معها العمل الذي يقوم به الفرد أو الجماعة ، فيصبح الفرد تاجرا بدلا من كونه فلاحا ، كما يمكن أن يكون الانتقال من مدينة إلى أخرى ، ويكون ذلك بسبب تغيير مكان العمل ، لا في طبيعته ، وأن يكون الانتقال من المدينة إلى الريف .

والهجرة الخارجية ، تكون من بلد إلى آخر ، أو من قارة إلى أخرى ، كما هي عليه الهجرة مثلا من آسيا وإفريقيا ، إلى أوروبا وأمريكا واستراليا ، أو العكس أيضا ، أو فيما بين أمريكا وأوروبا و استراليا [2]

ويقصد بالهجرة الخارجية مغادرة بلد بالخروج منه قصد الإقامة في بلد آخر ، وقد ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حرية جميع الأشخاص في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلدهم الأصلي ، كما خطر على الدول فرض قيود على حق الفرد في مغادرة إقليمية إلا في ظروف محدودة جدا.[3]

1-3 أسباب الهجرة:

أسباب الهجرة قسمان: أسباب جاذبة وأسباب منفرة ونذكر من هذه العوامل المختلفة، فرص العمل المتاحة و المهارات الفردية والأجور المنخفضة في المكان الأصلي وتكاليف الانتقال ووجود معارف أو أقارب في المهجر وامكانيات العمل والكوارث الطبيعية والمساعدات الخاصة وفرص استثمارات رأس المال وحرية الفكر وتوفر المسكن الملائم وتوفر فرص التعليم.[4]

[1]- نفس المرجع السابق، ص408

[2]- كاظم حبيب، الهجرة المغاربية وواقع العنصرية و العداء للاجانب في بعض بلدان الاتحاد الاوروبي، الكتاب الثاني، دون بلد نشر، 2000، ص7

[3]- نبيل مرزوق، هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية،د ط، سوريا، 2010، ص 2

[4]- فتحي أبو عيانة ، جغرافيا السكان، أسس وتطبيقات، مرجع سابق، ص269-270

2-3 مقاييس الهجرة:

$$\text{معدل الهجرة الوافدة} = \frac{\text{عدد المهاجرين الى المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times 1000$$

$$\text{معدل الهجرة المغادرة} = \frac{\text{عدد المهاجرين من المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times 1000$$

$$\text{معدل الهجرة الصافي} = \frac{\text{عدد المغادرين} - \text{عدد الوافدين}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times 1000$$ [1]

المبحث الثاني: نظريات النمو السكاني

المطلب الأول: نظرية مالتوس

قدم مالتوس أفكاره الأولى في ميدان الديموغرافيا، في كتابه An Essay on the principle of population والذي نشره سنة 1789 بدون توقيع ، وذلك نظر ا لما أنطوى عليه من أفكار متناقضة مع نشاط مؤلفه، باعتباره كان قسا ومدرسا في جامعة دينية بـ:" كامبريدج" ، قبل أن يعيد نشره مرة أخرى منقحا ومذيلا .وهو العمل الذي أكسبه شهرة واسعة وصيت ذائع بعدها، وذلك إلى جانب عدد أخر من الأعمال أبرزها" :رسالة في الاقتصاد السياسي "في سنة 1803، و"ملاحظات عن أثار القوانين الغلال "في عام 1814 ، ومن بعدهما" بحوث في طبيعة وتطور الريع الصادر في سنة 1815 ، وهي الأعمال التي لم يركز فيها جهده فقط على وصف الزيادة السكانية أو نقصانها، بل ضمن إياها أيضا رد ودحض لأراء بعض كتاب اليوتوبيا في ذلك العصر، من أمثال : جودوين، ديفيد ريكاردو، ساي، كوندرسيه[2] ... والذين كانوا يرون أن جميع مشاكل المجتمع سوف تنتهي، بمجرد ما يتم القضاء على النظام الاجتماعي القائم، وهو ما كان يرفضه مالتوس جملة وتفصيلا، معتبر ا أن مبدأ السكان يلعب دورا هاما في هذه القضية، مخضعا تطور السكان وتزايدهم لقانون عام، قام فيه بالمقارنة ما بين الزيادة الطبيعية والموارد المعيشية، محذر ا من مغبة المخاطر الناجمة عن كثرة النسل،وذلك في قوله" إني أؤمن بمسلمتين أساسيتين، الأولى أن الطعام الضروري لوجود الإنسان، والثانية أن الهوى والعاطفة بين الجنسين أمر ضروري وسيبقى على حالته الراهنة ." وكان الغرض الأساسي من إجراء هذه الدراسة، هو الإجابة على سؤالين حددهما مالتوس وهما:

- ما هي النتيجة الناجمة عن زيادة السكان إذا تركت تعمل بالمانع؟

-ما هي الزيادة في غلة الأرض في أحسن ظروف الكفاح الإنساني لزيادتها؟ .وقد خلصت هذه الدراسة إلى اعتماد مجموعة من النتائج، أهمها:

[1]- فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، دار النهاة العربية، بيروت لبنان،2002 ، ص195-205

[2]- -محمد فاروق الشبول، النمو السكاني والتنمية من منظور اقتصادي إسلامي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان،2014، ص41

1- هناك تناسب طردي بين حجم السكان والموارد الغذائية، و أن الزيادة في عدد السكان لابد أن تكون مصاحبة للزيادة في الموارد الطبيعية .

2- سبب الفقر في المجتمع هو أن عدد السكان أكثر من العدد الكافي لإشباع حاجات السكان.

3- أن قدرة الإنسان على التناسل أكبر من قدرة الأرض على الإنتاج، و ما يتطلبه البقاء الإنساني من غذاء.

حيث تبين أن الزيادة السكانية تتضاعف في كل 25 سنة ما لم تواجه صعوبات، وأن سكان العالم يزدادون عامة على أساس متتالية هندسية (1. 2. 8. 16. 32...)، بينما تأتي الزيادة في الموارد الغذائية على أساس متتالية عددية وحسابية(1. 2. 3. 4. 5. ...) وهو ما يعنى أن سكان العالم سيواجهون آجلا أم عاجلا مشكلة نقص الغذاء.

حيث لاحظ مالتوس أن القمح كان مطلوبا بشدة في تلك الفترة، وذلك نظر ا لكثرة عدد السكان ببريطانيا، لذلك تنبأ أن كل زيادة في عدد السكان سوف تصاحبها زيادة في الطلب على القمح بالذات، لذلك ذهب إلى القول بان الزيادة في عنصر ر أس المال وعنصر العمل تؤدي إلى الزيادة في إنتاج المحصول، ولكنها تصل بعد فترة إلى العجز لأن مساحة الأرض المزروعة تظل كما هي، لذلك فمهما زاد عنصر ر أس المال أو عنصر العمل، فإن الأرض لن تنتج المزيد لأنه ليس هناك زيادة في مساحة الأرض المستغلة.

حدد مالتوس نوعين من الموانع والتي من شأنها أن تساعد على الحد من الزيادة السكانية وهما كالآتي:

الموانع الوقائية، وهي التي تعرقل نمو السكان بأسلوب غير مباشر، من خلال إسهامها في خفض نسبة المواليد، وهي تعتمد على إرادة الإنسان في منع الشر قبل وقوعه، فإذا كان قادرا ماديا على الزواج فعليه أن يتزوج، أما إذا كان غير قادر على إطعام الأسرة التي يزمع تكوينها، فعليه تأخير سن الزواج

الموانع الايجابية، وهي تشمل كافة العوامل التي تؤدي إلى قصر فترة الحياة وزيادة نسبة الوفيات، من شاكلة الأمراض والأوبئة، العمل بالمهن غير الصحية، الفقر، الحروب والمجاعات، اكتظاظ المدن بسكانها، التربية السيئة للأطفال[1].

المطلب الثاني: نظريات النمو السكاني ما بعد مالتوس

1- النظريات الطبيعية:

1-1 نظرية سادلر (1780- 1835): يعتبر سادلر Sadler مصلحا اجتماعيا، كما كان من رجال الاقتصاد المعاصرين لمالتوس، والذي أبان عن اهتمام جلي بالمسألة السكانية ترجمه في كتابه الصادر في عام 1830 والمسمى بقانون السكان، والذي ذهب فيه إلى التسليم بأن القانون الطبيعي المتحكم في عملية التناسل، يختلف جذريا عن القانون الذي أخذ به مالتوس، وأن الميل البشري إلى الزيادة يتناقص كلما زاد الحجم السكاني، و هو ما يعني أن التكاثر عملية تتحكم في نفسها بنفسها، و أن العوامل البيولوجية تتدخل في حماية المجتمع الإنساني من التضخم، وهي الفكرة التي يصدقه قوله: "أن قدرة الإنسان على التناسل تتناسب عكسيا مع عدده[2]. "

[1]- طارق السيد، علم السكان، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر ،2008 ، ص 76 - 75.

2- د.خليل عبد الهادي البدو، علم الاجتماع السكاني، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009 ص، 27

2-1 نظرية دبلداي (1790-1870): يذهب دبلداي Doubleday في كتابه (القانون الحقيقي للسكان) المنشور في سنة 1837، إلى أن زيادة التغذية تؤدي إلى تناقص القدرة الإنجابية للسكان، ما يعني أن هناك علاقة عكسية تربط ما بين الموارد الغذائية والزيادة السكانية، وأنه كلما تحسنت موارد الغذاء أبطأت الزيادة السكانية. كما أن تكاثر السكان يكون أكبر لدى الطبقات الاجتماعية الفقيرة، ويتناقص بين الأثرياء في حين يحافظ على حجمه فيما يتعلق بالطبقات المتوسطة. وعلى الرغم من الرواج الذي لاقته هذه النظرية حتى عهد قريب، حتى أن واحدا مثل (جوزيه دي كاسترو) قد وجد أن قلة البروتين في الغذاء تؤدي إلى زيادة النسل، الأمر الذي يترتب عليه أنه إذا أردنا أن نقلل من زيادة السكان في بلد ما فيجب أن تزيد نسبة البروتينات في الغذاء سكان ذلك البلد، إلا أنها انطوت هي الأخر على مجموعة من نقاط الضعف، والتي منها نذكر:

- لم يفرق دبلداي بين القدرة على الإنجاب وبين النمو الفعلي للسكان[1]

- قوله "إن أشد الناس قدرة على التناسل أشدهم بؤسا، وأن قوة الإنجاب تميل إلى التناقص الذي ينجم عن كثرة الغذاء"، أمران لا تسندهما أية حقائق علمية ولا يمكن الجزم بهما بالمطلق، وهو ما يجعلهما غير واقعيان[2].

3-1 نظرية سبنسر (1850-1903): يرى سبنسر Spencerأن هناك تعارض قائم بين الفردية والتكوين، أي بين اهتمام الإنسان بنفسه وقدرته على الانسلال، حيث أن تعقد الحياة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي، يتطلبان من الإنسان أن يبذل جهود إضافية للمحافظة على حياته الذاتية، وأن ذلك يستوجب استهلاك نسبة كبيرة من الطاقة الفسيولوجية المتيسرة للجنس، في الأنشطة المرتبطة بالتطور الشخصي والتعبير، ومن ثمة يتبقى له قدر ضئيل من هذه الطاقة من أجل مصالح وأنشطة التناسل، وذلك ما يؤدي أليا إلى خفض قدرته على التوالد، فكلما زاد الجهد الذي يبذله الإنسان لضمان تقدمه الشخصي في بعض الميادين : كالعمل، التعليم وغيرهما، تراجع اهتمامه بالتكاثر لا سيما لدى النساء، لأن ذلك يتطلب منهن وقتا وطاقة ويصيبهن بالضعف، وهذا يؤدي إلى التقليل من الزيادة السكانية، لأنه يصاحب التطور الاجتماعي الذي تظهر فيه النزعة الفردية بشكل واضح. كما يذهب سبنسر إلى أن الزيادة الغذائية تؤدي إلى زيادة الإقبال على الانسال، وأن زيادة السكان تمثل السبب الأساسي لرقي الشعوب وتطورها.[3]

2- النظريات الاجتماعية:

1-2 نظرية ديمون (1840-1902): يمكن تلخيص نظرية ديمون بإيجاز في أنه كان يعتقد أن الفرد يميل إلى الصعود نحو مستويات أعلى في بيئته الاجتماعية عن طريق عملية تشبه الخاصية الشعرية ، وفي هذه العملية من الارتفاع إلى أعلى يصبح توالده أقل احتمالا ، إذ يبتعد عن وسطه الطبيعي وعن أسرته ونتيجة لهذا يفقد الاهتمام بالأسرة وبرفاهية السلالة وينصب اهتمامه الرئيس على الصعود بطريقة تفيده شخصيا بغض النظر عما إذا كانت

1- د. طارق السيد، علم السكان، مرجع سابق، ص 83.

2- فراس البياتي، مورفولوجيا السكان ؛ موضوعات في الديموغرافيا، مؤسسة الإنتشار العربي،بيروت،2009 ص 61.

3- د. طارق السيد، علم السكان، مرجع سابق، ص 84

هذه الحركة تفيد الجماعة أو السلالة ، واعتقد ديمون أنه في المجتمع الذي تكون فيه الحركة إلى أعلى من سهلة نوعا ما، تكون عملية الارتقاء الاجتماعي حتمية مثلها مثل الجاذبية.[1]

2-2 نظرية نظرية كا رسوندرز :حاول في نظريته الربط بين نمو السكان وموارد الثروة، وفي رأي كارسوندرز فإن الإنسان يعمل بكل جهده ليصل إلى العدد الأمثل الذي يسمح للفرد بتحقيق أعلى ربح، مع الأخذ بعين الاعتبار العادات والتقاليد وطبيعة البيئة ومهارة الأفراد والعدد ويقول الكسندر كارسوندرز: "يمكن استخلاص مقياس يتم بواسطته التعرف على مستوى القلة أو الكثرة المثلى الذي قد يصل إليه السكان، ويتمثل في أنه إذا كان متوسط دخل الفرد آخذا في الزيادة دل هذا على أن عدد السكان في المجتمع عند حد القلة، أما إذا كان متوسط الدخل في حالة استقرار كان عدد السكان عند الحد الأمثل واذا كان المتوسط متجها نحو الهبوط تدريجيا فإن عدد السكان يكون عند حد متزايد". وقد تميزت أراء كارسوندرز في مجال السكان بالتركيز على موضوع السكان في حد ذاته وذلك من خلال مؤلفه الخاص:" سكان العالم"، ولم يأتي اهتمامه ضمني كجزء من دراسات ومؤلفات اجتماعية أو نظريات اجتماعية مثل ماركس وسبنسر، إلا أن خلفيته الاقتصادية أثرت على طريقة تناوله موضوع السكان، فكارسوندرز يناصر النظرية التي تذهب إلى أن الزيادة في السكان تحددها إلى حد كبير أفكارهم عن الأعداد المرغوب فيها من الوجهة الاقتصادية في ظل ظروف حياتهم.[2]

3-2 كارل ماركس (1830-1850): ينكر كارل ماركس أن الفقر و الشقاء يرجعان إلى ميل طبيعي في الإنسان إلى إنجاب عدد من الأطفال) كما قرر مالتوس من قبل (و يرى أن الفقر و البؤس إنما يدنيان بوجودهما في زمان و مكان معينين إلى النظام الذي يكون سائدا فيهما فيعجز عن تشغيل أفراد المجتمع تشغيلا كاملا ، قرر ماركس "أيضا أنه لا يوجد قانون عام ثابت للسكان و إنما لكل عصر و لكل مجتمع قانون خاص به و يفترض" ماركس "أنه لا يوجد سكان فائضون عن الحاجة و لا فقر أو بؤس إذا تحول النظام الرأسمالي إلى النظام الإشتراكي أي ظروف الزمان الاقتصادية هي التي تخلق مشكلة السكان و ليست بعض الخواص الثابتة في الطبيعة كما ينادي جماعات النظريات الطبيعية الذين يبحثون عن قانون واحد ثابت ينطبق على كل زمان و مكان.

و مع كل أبعاد هذه النظرية الإيديولوجية فلقد ثبت بالدليل القاطع فشلها نظريا و واقعيا فمعظم الدول الاشتراكية تعاني من الانفجار السكاني و هي تعاني كذلك من التخلف الاجتماعي و الاقتصادي.[3]

1- السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،2004 ، ص 158

2- مصطفى خلف عبد الجواد، دراسات في علم اجتماع السكان، دار المسيرة، القاهرة،2009، ص18

3- حنفي عوض، المشكلة السكانية و تحديات البقاء ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،1997 ، ص46-47

المطلب الثالث :النظريات السكانية الحديثة

1-الحجم الأمثل للسكان:

إن الحجم الأمثل للسكان لا يتصل بالعدد فقط و إنما يتصل بالعدد و موارد الثروة من جهة أخرى و منه فتعريف الحجم الأمثل هو الحجم الذي يصل بدخل الفرد في المتوسط إلى أعلى مستوى ممكن في ظل الظروف الاقتصادية الفنية القائمة

أما كانان « cannon » فيصف الحجم الأمثل للسكان بقوله " هم السكان الذين يمكن تواجدهم على مساحة معينة من أرض في أي وقت و الذي يتناسب مع الإنتاجية الكبيرة للصناعات الممكنة في ذلك الوقت "

أما كارسوندروز "carrsounders" في نظريته عن أنسب حجم للسكان مقياسا يقاس به ذلك الحجم و هو مراقبة الدخل الفردي فإذا أخذ في الزيادة دل ذلك على أن هذا البلد في حاجة إلى مزيد من السكان و أنه لم يصل إلى الحجم الأمثل بعد و إذا أخذ في الهبوط بعد نقطة معينة استقر عندها الدخل فهي تعتبر حجما أمثلا للسكان.[1]

1-1 المنظور العريض للأمثلية:

الشكل رقم (01): علاقة المستوى المعيشي بتعداد السكان

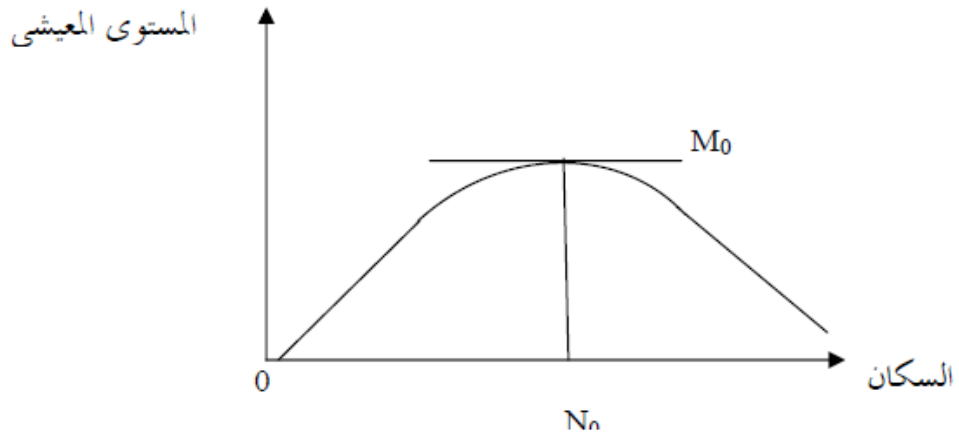

المصدر: صلاح الدين نامق ،اقتصاديات السكان ، دار المعارف ، القاهرة ، 1970 ، ص 164

من هذا الشكل يظهر أن عدد السكان يتزايد تدريجيا هذا التزايد يرافقه ارتفاع في المستوى المعيشي حتى يصل إلى حده الأقصى (M_0N_0) و منه فالحجم الأمثل للسكان هو المعبر عنه (ON_0)مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة

- نحاول هذه المرة إضافة الإنتاج الكلي إلى المستوى المعيشي في الشكل:

1- صلاح الدين نامق ،اقتصاديات السكان ، دار المعارف ، القاهرة ، 1970 ، ص164

الشكل رقم (02): العلاقة بين المستوى المعيشي السكان، الإنتاج الكلي

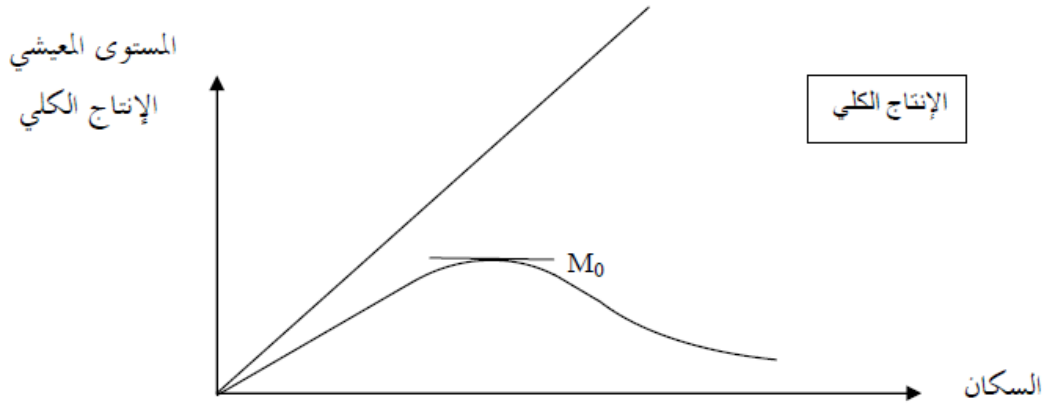

المصدر: صلاح الدين نامق، مرجع سابق، ص165

زيادة عن المستوى المعيشي أضفنا الإنتاج الكلي حيث عند المستوى المعيشي الأعلى(M_0N_0) أي الحجم الأمثل للسكان المعبر عنه ب (ON_0) نجد أن الإنتاج الكلي و ابتداء من هذا الحجم يتناقص نموه ، هذا ما يظهره الشكل (02) حيث ينمو الإنتاج بسرعة إلى إن يصل إلى النقطة I و التي تقابل الحجم الأمثل للسكان و ابتداءا من هذه النقطة ينخفض نمو الإنتاج الكلي

نضيف إلى الشكل (02) منحنى دالة الإنتاج الحدي

الشكل رقم (03): العلاقة بين المستوى المعيشي للسكان، الإنتاج الكلي ، الإنتاج الحدي

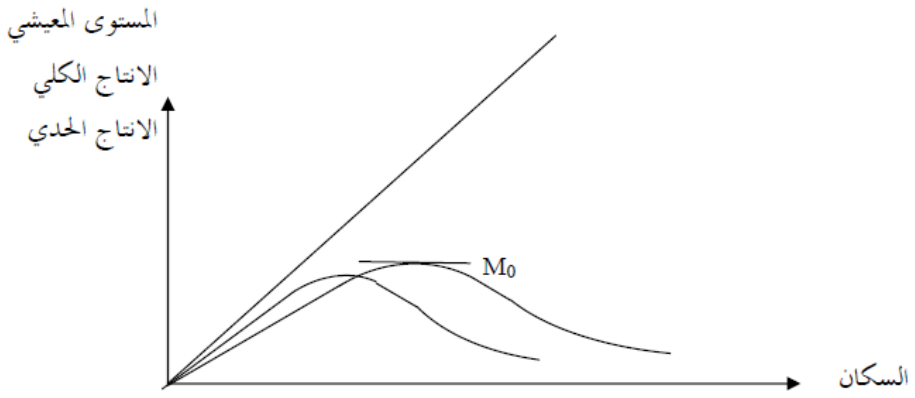

المصدر: صلاح الدين نامق، مرجع سابق، ص165

من الشكل يتضح لدينا أن الحد الأعلى للإنتاج الحدي هي النقطة L و هي تمثل أو تقابل نقطة انعطاف بالنسبة للمعنى أ (الإنتاج الكلي النقطة J) حيث تمثل القطعة(OK) تعداد السكان الذي بإمكانه إنتاج حد من الثروة[1].

1 -ALFRED SAUERY « théorie générale de la population » volume I , paris ,1977 ,P 97-111.

2-نظرية عرض العمل غير المحدد أرثر لويس:

هذه النظرية مبنية على فرض أساسي ، هو هل تستطيع الدولة التي تظهر بها كميات غير محددة من العمل أن تقوم بعملية التنمية الاقتصادية و الصناعية؟

إن الفكرة الرئيسية لهذه النظرية هي وجود عرض زائد من قوة العمل و في القطاع الزراعي على وجه الخصوص و هنا يصبح الهيكل الاقتصادي كما يلي:

عدد كثير من العمال يتكدسون في القطاع الزراعي و تجري نتيجة لذلك كنتيجة منطقية وجود فائض عمالي يسمى البطالة المقنعة و طالما أن هناك بطالة مقنعة في القطاع الزراعي فلا بد أن تنخفض مستويات الأجور المدفوعة للكميات الغير محددة من العمل إلى حد الكفاف و ذلك لكون الأجور العمالية لا تخرج كونها مسألة عرض و طلب فلا بد من انخفاض أسعار عوامل الإنتاج هنا بسعر أجر العمل.

و يتساؤل" لويس" هنا هل يمكن الاستفادة من هذا الوضع السيئ في دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام؟ و يجيب– لويس -بأنه كل شيء ممكن لو أنه تم سحب فائض عمالي من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي بأجور منخفضة غير مبالغ فيها نسبيا.

هذا القطاع الصناعي الذي ترتكز فيه الاستثمارات الفردية و الحكومية و يشترط أن تتغير الأجور تبعا لتغير الإنتاجية و عليه يحذر" لويس "في المغالات في رفع الأجور

و من هنا تتحول قيمة الزيادة السكانية المعوقة للتنمية الاقتصادية إلى نعمة تدفع التنمية الاقتصادية إلى الأمام[1]

3- نظرية الطلب على العمل" كونتز« contez »

تتلخص الفكرة الرئيسية لهذه النظرية في أهمية عامل الطلب في تحديد السعر لسلعة ما من حيث ارتفاعه أو انخفاضه فضلا عن أهمية الطلب في تحديد العلاقات و الموافق السعرية الأخرى ثم ينتقل بعد ذلك إلى إبراز أهمية الطلب على العمال كمحدد اقتصادي له أهميته في تحديد نمو السكان و توزيعهم سواء داخل الدولة أو خارجها

كما تفترض النظرية أن الطلب على العمال عامل محدد للهجرة السكانية من الريف إلى المدينة أي الهجرة الداخلية أو الخارجية منها و يصل" كونتز "من خلال تحليله في الطلب على العمال على المدى الطويل أنه يؤثر في نمو السكان عن طريق إحداث تغيرات سكانية و أنماط خصوبة و يحاول" كونتز "تطبيق نظريته على الدول النامية المنطلقة في التصنيع و يعتقد أن الصناعة عندما تدخل إلى الاقتصاديات البلدان المتخلفة سوف تؤدي إلى زيادة ملموسة على طلب العمال من جميع الفئات و من تم النتيجة الطبيعية لذلك هو وجود زيادة متصلة في الأعداد السكانية كنتيجة لعاملين مؤثرين:

1- هبوط معدل الوفيات نتيجة لزيادة الخدمات الصحية المرتبطة بالصناعة

2- زيادة معدل الخصوبة نتيجة لزيادة الطلب مع أشعار التقدم الاقتصادي مع ملاحظة هامة هناك . ليست هناك أي أدلة تاريخية تثبت أن زيادة الطلب على العمال تؤدي إلى زيادة النمو السكاني[2]

1- صلاح الدين نامق ، اقتصاديات السكان، مرجع سابق ، ص176-179

2- - صلاح الدين نامق ، اقتصاديات السكان، مرجع سابق ، ص180-182

4-نظرية كيتر:

ليس هناك في نظريته العامة تفصيل خاص عن السكان و لا توجد إشارات عنده عن العلاقة بين النمو السكاني و النمو الاقتصادي و هي العلاقة التي أعطاها الكلاسيك و النيوكلاسيك إهتماما شديدا و مع ذلك من الواضح أن المشكلة السكانية عند كيتر قد عولجت ضمن إطار قضية العمالة و البحث عن الشروط و الأوضاع التي تؤدي إلى البطالة و عدم التوظيف الكامل و لما كانت قضية التوظيف الكامل هي الشغل الكامل الشاغل لنظرية كيتر فإنه يمكن القول أن المشكلة السكانية عنده أصبحت متعلقة بالبحث عن العوامل المسببة للبطالة و الميكانيزم التي تعمل به هذه العوامل في النظام الرأسمالي من أجل أن يتوصل في النهاية عن سبل فعالة من وجهة نظره لتحقيق العمالة الكاملة في ظل إطار من الاستقرار النقدي أي بدون تضخم أو انكماش.[1]

المبحث الثالث : الآثار السلبية و الايجابية للنمو السكاني :

المطلب الأول : الآثار السلبية

1- الآثار الاقتصادية

1-1 الادخار الاستثماري و الدخل:

كلما زاد معدل نمو السكان كلما انخفضت المدخرات و بالتالي الاستثمارات و ذلك في الوقت الذي تزداد فيه الاحتياجات الاستثمارية للعدد الأكبر من السكان مما يؤدي إلى معدل اقل لنمو الإنتاج و بمتوسط الدخل الفردي[2] و هكذا فان النمو السكاني يتعارض مع التنمية من زاويتين:

أ -تخفيض معدل الادخار و الاستثمار من جهة

ب -زيادة الاحتياجات الاستثمارية من جهة أخرى

إن معدل نمو الناتج الكلي و متوسط دخل الفرد اقل في حالة النمو السكاني السريع المرتفع عن حالة النمو السكاني الأقل ارتفاعا نتيجة لانخفاض معامل راس المال الناتج أو معامل راس المال العامل من جهة و تحويل نمط الاستثمار إلى ما يسمى بالاستثمار الديمغرافي و هو يعتبر أما انه غير منتج و أما انه اقل إنتاجية من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية كالزراعة و الصناعة من جهة أخرى بل انه يترتب على ذلك أن معدل النمو الأعلى يصطحب بهيكل اقتصادي اقل تقدما من حيث انه يتميز بقطاع زراعي اكبر و قطاعات صناعية و خدمات اصغر[3]

1-2-نمو السكان و تكوين راس المال:

حيث أنه كلما ارتفع معدل نمو السكان وكان كبيرا في الدول النامية كلما زاد انخفاض معدل نصيب الفرد من الدخل، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تفاقم مشكلة تكوين رأس المال، وبعبارة أخرى يمكن القول أنه كلما كانت الموارد المالية شحيحة على حين كان عنصر العمل وفيرا، كلما زادت حدة عملية التنمية في البلاد النامية، حيث تعيش هذا الوضع عدة بلدان نامية كالهند ومصر وغيرهما، ويوجد جانب لهذه المشكلة منها ما هو ناتج عن سكون اقتصاديات الدول النامية عند مستوى منخفض من الدخل، وفي نفس الوقت فإنها تعاني من كثافة سكانية كبيرة، مما يعني

1- رمزي زكي ، المشكلة السكانية و الخرافة المالتوسية، منشورات المجلس الوطني للثقافة و الفنون، عالم المعرفة الكويت ، العدد84، 1984، ص122

2- إبراهيم العيسوي ،انفجار سكاني أم أزمة تنمية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1984 ، ص90

3-نفس المرجع ، ص90

شدة حاجتها إلى موارد كبيرة لتحقيق النمو، ومن جهة أخرى فإن هذه الدول النامية تعاني من ندرة في رأس المال والزيادة في عدد السكان، مما يجعل عملية الحفاظ على المستويات الاقتصادية المتدنية السائدة فيها أمر بالغ الصعوبة[1]

1-3-السكان و توزيع الدخل:

إن العلاقة العكسية بين النمو السكاني و العدالة في توزيع الدخل تقوم على افتراضين أساسين:[2]

أ- أن النمو السكاني السريع وما يقترن به من نمو سريع في قوة العمل يؤدي إلى تناقص الغلة بالنسبة للعناصر النادرة خاصة الأرض و راس المال و من ثم يزداد عرض العمل بالنسبة لعرض الأرض و راس المال مما يؤثر سلبا على الأجور في الناتج الإجمالي و بالتالي يتدهور التوزيع الإجمالي للدخل

ب -أن النمو السكاني و ما يقترن به من ارتفاع نسبة المعولين إلى قوة العمل يؤدي إلى انخفاض المدخرات و يعوق الاستثمار في التعليم و راس المال المادي و هذا الأثر يكون قويا سلبيا للأسر الفقيرة التي ترتفع خصوبتها و يرتفع متوسط عدد أفراد الأسرة فيها بالمقارنة بالأسر الأحسن حالا مما يؤدي إلى تزايد التفاوت في توزيع الدخل بين الأسر.

1-4-التركيب العمري للسكان و حاجات الاستهلاك:

هناك علاقة قوية بين التركيب العمري و مستويات الاستهلاك ، فالدول السريعة الزيادة في السكان تعتبر من الدول الشابة حيث تشكل المجموعة العمرية الصغرى نسبة كبيرة إلى السكان وفي كلمات أخرى نجد أن الدول ذات المجموعات العمرية الشابة يميل فيها الإنتاج إلى الانخفاض على حين يميل الاستهلاك فيها إلى الارتفاع يقطن الو.م. أ و كندا اقل من 60 % من سكان العالم ينتجون خمس الإنتاج الزراعي العالمي على حين يقطن دول شرق الأقصى و غرب أسيا % 55 من سكان العالم لا ينتجون إلا ثلث إنتاج العالم.

بالإضافة إلى ذلك فان توسيع حجم الأسرة المعروفة في الدول النامية يجعل من المنطقي أن يتوسع الاستهلاك الأسري كنتيجة لكبر حجم الأسرة و هذا الاستهلاك في المجتمع يصبح في غير صالح الخطة القومية للإنتاج ما لم يكن هناك سلوك متزن رشيد في عملية الاستهلاك نفسها كما يشكل عامل الإغراء (نتيجة الاختراعات الجديدة و الإبداع...الخ) نحو المزيد من الاستهلاك و يؤثر في المعادلة الصعبة بين عمليتي الاستهلاك و الإنتاج[3].

1-5- التركيب العمري و عبء الإعالة:

بحسب عادة عبء الإعالة بمقارنة إنتاج المجموعة العمرية باستهلاكها و على هذا فان التركيب العمري للسكان في الدول النامية اقل ملائمة منه في الدول المتقدمة و عليه يتبين لنا الحقائق التالية:

أ-أن نسبة كبيرة من موارد الدول النامية تتحول من راس المال إلى مقابلة أعباء الإعالة.

ب-نظرا لارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة فالنتيجة لا تتمثل في تحويل في الموارد فقط فحسب بل في إهدارها لذلك فلقد قدرت نفقات الإعالة للأطفال الذين يموتون قبل13 عاما بحوالي 3 % من الناتج القومي في الهند على حين تنخفض النسبة إلى 0.3 في المملكة المتحدة[4]

---

[1] - محمد عبد العزيز عجيمية ،محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها ، سياساتها ، مؤسسة شهاب، الإسكندرية ،1994 ، ص346 347

[2] -إبراهيم العيسوي ، ،انفجار سكاني أم أزمة تنمية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ،1984 ، ص106 107

[3] - محمد احمد الدوري،التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983 ، ص52

[4] - محمد عبد العزيز عجيمية ، علي الليثي ، مرجع سابق ، ص 356 - 358

1-6-السكان و الغذاء:

في ظروف النمو السكان السريع تجد حكومات الدول النامية (التي تتميز غالبا بنمو سكاني سريع) نفسها مضطرة إلى توجيه جانب كبير من موارد ها لتنمية الإنتاج الغذائي كما قد تحاول زيادة القسم القابل للتسويق من الإنتاج الزراعي الغذائي عن طريق رفع أسعار شراء المحاصيل من المزارعين هذا في الوقت الذي تبيعه للمستهلكين خاصة الفقراء بأسعار اقل من خلال الدعم لذلك يفترض عادة أن النمو السكاني السريع يصطحب بضغط شديد على الأرض مما يؤدي إلى إنهاك التربة و استراف القشرة الخصبة منها و كذا نقص المتاح من الأرض الزراعية بسبب زحف العمران عليها و بسبب المعدلات العالية للتحضر و هذه مرتبطة بالطبع بالهجرة من الريف إلى الحضر[1]

2-الآثار الاجتماعية:

2-1-البطالة:

إن زيادة معدل النمو السكاني، وبالتالي زيادة عدد الأفراد في قوة العمل يؤدي إلى ازدياد عرض العمل، وهذا ينعكس على معدلات البطالة بالزيادة، لأن قوة الطلب على العمل لا تستطيع مجاراة العرض المتزايد من قوة العمل، أي أن العلاقة المتوقعة بين معدل النمو السكاني ومعدل البطالة هي علاقة طردية[2].

2-2-السكان و الخدمات الاجتماعية:

إن التزايد السريع للسكان في البلدان النامية و انخفاض مداخلها و عجز أغلب ميزانياتها و تعدد مجالاتها الإنفاق فيها جعل من الصعوبة التكفل بالمتطلبات المتزايدة لعدد السكان بها في القطاعات الصحية و التعليمية و الخدمات العامة و نلاحظ كذلك الإنفاق في توفير القدر الكافي من السكن اللازم بهذه الدول

أ -التعليم:

تتمثل في مشكلات زيادة عدد تلاميذ المدارس كمشكلات سكانية قد يكون سبب ذلك عدم التوزيع العادل للسكان على المناطق الجغرافية التي تستوعب هذه الزيادة حيث تتكدس أعداد كبيرة من التلاميذ في منطقة لان بها خدمات تعليمية و عدم توفير تلك الخدمات في منطقة أخرى يحتاج إليها السكان

ب -الصحة:

إن التزايد المستمر في أعداد السكان أدى إلى حدوث ضغطا مستمرا على الخدمات الصحية فضلا عن الخدمات الاجتماعية و التربوية و بذلك يحرم السكان من التسهيلات أو انعدامها على ارتفاع معدلات الوفاة كذلك أن الخدمات الصحية يمكن أن تكون منتشرة في الحضر في حين يحرم منها في الريف.

2-3السكان و المياه:

لقد ازداد استخدام المياه خلال القرن الماضي ست مرات و استمر تزايد السكان يهدد بالخطر كمية و نوعية موارد المياه العذبة .ففي عام 1995 كان أكثر من % 40 من سكان العالم يعيشون في ظروف تتسم بندرة المياه أو إجهاد المياه و ستزداد هذه النسبة المئوية لتشمل نحو نصف سكان العالم بحلول عام 2025[3] .

---

[1]- ابراهيم العيسوي ، مرجع سابق، 106-107

[2]- محمد، القرعان، قياس أهم العوامل المؤثرة في معدلات البطالة، مجلة تنمية الرافدين،سورية، 2013، ص145

[3]- ريتيان ايجن و أخرون ،المؤسسات المطلوبة لتحقيق ما هو أكثر من النمو ،مجلة التمويل و التنمية صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد 2

إن معظم مياه الكرة الأرضية الحالية مالحة و لا تمثل المياه العذبة سوى % 2.53 فقط و يمثل المتاح للاستخدام أقل من واحد في المائة (% 1) و يستحوذ سكان العالم الذين يبلغ عددهم الآن 6 مليارات نسمة بالفعل على أكثر من نصف كل المياه العذبة التي يمكن الوصول إليها و التي تحويها البحيرات و مستودعات المياه الجوفية و بحلول عام 2025 سترتفع هذه الحصة إلى % 70 مما يعكس نمو عدد السكان وحده الذين يتوقع أن يزداد عددهم إلى أكثر من ثمانية مليارات نسمة بحلول عام 2025 و قد تصل الحصة إلى% 90 في عام 2025 إذا ظل نصيب الفرد من استهلاك المياه يسير بمعدله الراهن بحيث يبقى 10% فقط لكل الكائنات الأخرى.[1]

3-الآثار السياسية:

إن التغيرات العالمية التي عرفتها نهاية عشرية الثمانينات في أغلب بلدان العالم و منها التطلعات الشعبية و الشبابية على وجه الخصوص للعيش على وثيرة الدول المتقدمة كون انتشار الإعلام سهل مهمة الإطلاع على كافة الأحداث السياسية الجارية على المسرح الدولي.

كلها عوامل ساهمت في بروز أحداث سياسية بارزة في أغلب بلدان العالم الثالث حيث العنصر السكاني هو المحرك و السبب في نفس الوقت فأحداث الجزائر عام 1988 و أوربا الشرقية عام 1989 و الاتحاد السوفياتي و إفريقيا و التي نذكر منها زامبيا ، ساحل العاج و تانزانيا ، مدغشقر عام 1991 ، كلها نتائج لعنصر أساسي لعملية التغير هو السكان من خلال الزيادة السريعة و إخفاق عملية التنمية بسبب التدهور الاقتصادي الذي يسبب التأخر الحضاري إلى أن وصل الأمر إلى حد الانهيار التام في البنية الداخلية التي كانت قائمة منذ استقلال أغلب دول العالم الثالث ، أضيف ذلك انتهاك حقوق الإنسان على أيدي أنظمة بوليسية تتجمع خيوطها بيد رئيس الدولة.[2]

المطلب الثاني :الآثار الإيجابية

إن الآثار الايجابية المنسوبة للنمو السكاني و التركيب العمري يمكن تلخيصها على النحو التالي:[3]

1-نمو القوى العاملة و ما يستتبعه من نمو في الإنتاج:

إن للاستثمار الديمغرافي دورا بالغا في نمو القوى العاملة ، حيث أن للتعليم و الصحة الجيدين قيمة جوهرية لرفاه الناس و هما مرتبطان على نحو وثيق ، فالتعليم يساعد في تحسين الصحة و الصحة الجيدة تسهم في التعليم الأفضل علاوة على ذلك ، فإن التعليم يسهم في زيادة النمو الاقتصادي و يرفع المداخيل للفقراء كما تولد التحسينات في الصحة عائدات اقتصادية بارزة.[4]

.يونيو 2003 ، ص44

[1]- نفس المرجع السابق ، ص 44-47

[2]- حميدوش علي،محاولة تحليل أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية و إسقاطها على حالة الجزائر للفترة (80 -93)، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 1995 ، ص72

[3]- ابراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص87-88

[4]- تقرير التنمية البشرية لسنة 2003 ، ص68 - 69

و مثال على ذلك ، فلنأخذ متوسط نمو الدخل الفردي في بضع عشرات من البلدان النامية بين سنتي 1965-1995مصنفة في مجموعات وفقا لمداخليها و معدلات وفيات الرضع في سنة1965 (تمثل وفيات الرضع على العموم مستويات المرض الإجمالية).

ففي البلدان التي تبدأ بمداخيل دون 750 دولار (بالقيمة الثابتة للدولار عام 1990 المكيفة وفقا لمعادل القوة الشرائية (و معدلات وفيات الرضع تفوق 150 بين كل ألف مولود في ارتفعت المداخيل في المتوسط بنسبة 0.1 % سنويا بينما البلدان التي تتراوح معدلات وفيات الأطفال الرضع لديها بين 100 و 150 نمت في المتوسط بنسبة 1 % سنويا و في البلدان التي تقل معدلاتها عن 100 نمت في المتوسط بنسبة 3.7 % سنويا، وفي البلاد التي تزيد معدلات وفيات الأطفال فيها على 150 في الألف نمت نموا سلبيا معدله السنوي0.7 تحت الصفر في حين بلغ متوسط النمو السنوي 1.1 بالمئة في البلدان التي تتراوح معدلاتها بين 100 و150 بلغ 3.4 % في البلدان التي تقل عن 100 و هكذا كانت البلدان ذات الأوضاع الصحية الأفضل أكثر نجاحا في تحقيق نمو أعلى.[1]

2-اتساع حجم السوق و ما يرتبط به من تقسيم أفضل للعمل و وفرات الإنتاج أكثر:

إن زيادة السكان هو عامل هام في حفز الاستثمار نظرا لتأثيره على توسيع نطاق السوق و تنوع حاجات الناس و على فرص العمل و كلها أمور هامة تؤثر على تراكم رأس المال و بالتالي فإن تباطئ النمو السكاني قد يؤثر على الحافز على الاستثمار و ذلك من عدة زوايا.[2]

1-إن تباطئ النمو السكاني قد يؤدي إلى تقليص نمو الأسواق و كلما كانت هناك علاقة ارتباط جزئي على الأقل بين معدل الربح و حجم السوق فإن مخاطر الاستثمار تتزايد مع انخفاض الربح في ظل مجتمع تتباطأ فيه النمو السكاني و الشكل الموالي يوضح ذلك

الشكل رقم (04) العلاقة بين زيادة السكان و اتساع حجم السوق

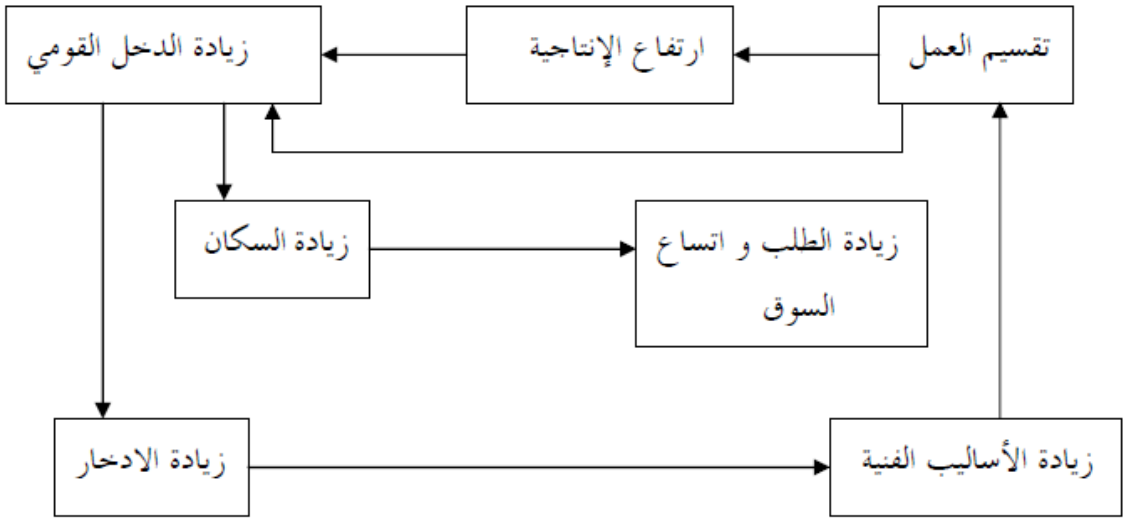

المصدر : سالم توفيق النجفي ، التنمية الاقتصادية الزراعية ، مديرية دار الكتب للطباعة و النشر ،جامعة الموصل ،1982، ص116-117

[1]- نفس المرجع، ص69

[2]- إبراهيم العيسوي ، مرجع سابق ، ص94

3-تقوية الدوافع الاستثمارية و التطوير التكنولوجي:

يعتبر النمو السكاني (الديمغرافي) حافزا لزراعة أرض غير مزروعة و الدلائل على هذا كثيرة و جديدة تشير إلى أن النمو السكاني كان بمثابة قوة دافعة لزراعة أرض جديدة و لتكثيف استخدام الزراعة للعمل من خلال التركيب المحصولي بحيث يزداد الإنتاج الكلي دون انخفاض الإنتاجية الحدية للعمل حيث حدث هذا في اليابان و الصين .كما لوحظ في نفس الظاهرة في بنغلادش حيث أدى تزايد الضغط السكاني إلى ميل السكان لإعادة توزيع أنفسهم خلال الفترة (1960- 1974) من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية إلى مناطق الكثافة السكانية المنخفضة مما خفف كثيرا من حدة الوضع الغذائي في ذلك البلد.[1]

و النمو السكاني يساعد كذلك في إنشاء مدن جديدة و في انتشار الحضارة في بعض الفترات و الشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (05)زيادة السكان و الدوافع الاستثمارية

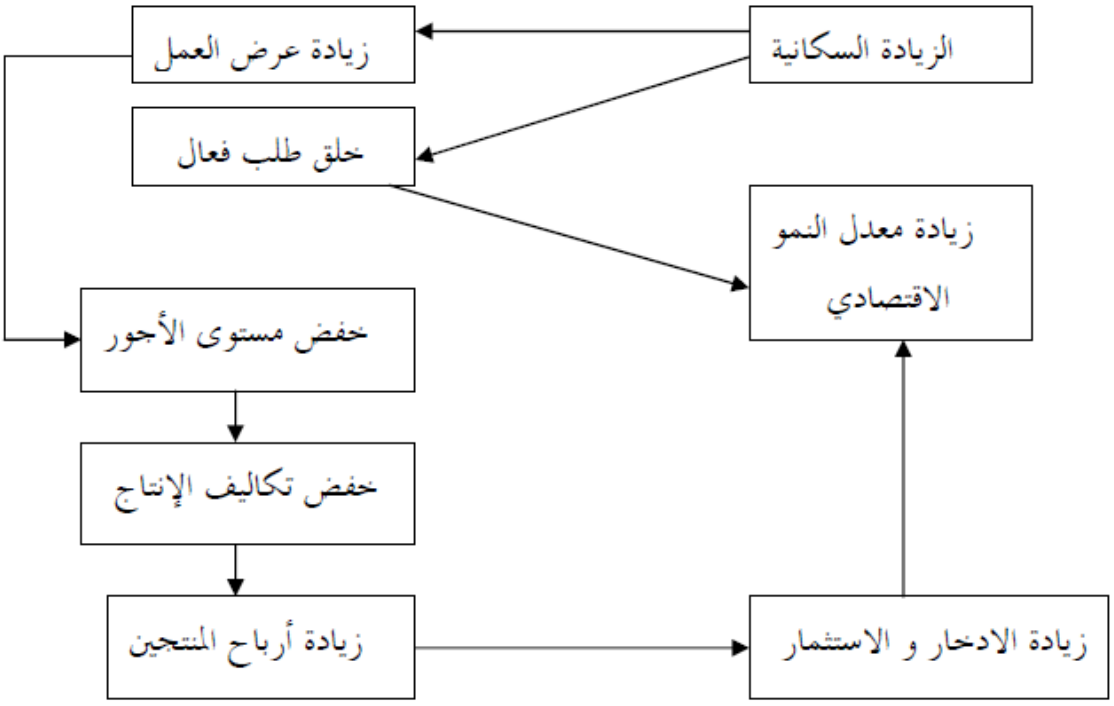

المصدر: سالم توفيق النجفي ، مصدر سابق ، ص120-121

4اثر الهيكل الشاب للسكان:

إن النمو السكاني السريع يؤدي إلى هيكل سكاني شاب هذا الأخير يميل للتغير و التحديث بالبحث عن حلول مبتكرة للمشكلات و ارتياد المخاطر كما أن الشباب يملك القدرة على الابتكار و الإبداع إضافة إلى التجديد المستمر في القوى العاملة (حيث أن متوسط عمر القوى العاملة يكون منخفضا في ظروف النمو السكاني السريع)[2].

[1]- نفس المرجع السابق ، ص94

[2]- نفس المرجع السابق ، ص 95

خلاصة الفصل الأول:

لقد تطرقنا من خلال الفصل الأول تقديم مفاهيم حول النمو السكاني بحيث يعد من المسائل الدولية التي تحظى باهتمام جميع الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، و بعد تبين أن قضية النمو السكاني لا تزال محل جدل بين المفكرين المتأخرين منهم أو المتقدمين ، فبداية مع نظرية مالتوس وبغض النظر عن النقد الموجه إليها إلا أنها تعتبر من أول وأهم النظريات في مجال السكان لكونها كانت ولا تزال مرجعا للدارسين والمتخصصين في القضايا السكانية ، حيث كان له فضل كبير في توجيه الأنظار مبكرا إلى مشكلات السكان ، بل أن هناك من الباحثين من يعتبره المؤسس الحقيقي للدراسة الحديثة للسكان ، حين استخدم الحقائق المتوفرة له وقتئذ لتأييد نظرته إلى السكان ، فقام بتحليل حركة النمو السكاني وعلاقتها بالرفاهية ، وبذلك فتح بابا واسعا لدراسة النمو السكاني ومحاولة تحسين ظروف معيشة السكان .

وفي وقتنا المعاصر ولتحقيق النفع العام لأفراد المجتمع وتحسين مستواهم المعيشي أصبحت الحكومات بما أوتيت من سلطة وأدوات متعددة وبالأخص المالية منها تسعى إلى ذلك ، من خلال تقلدها واضطلاعها بعدة مهام اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية ... الخ.

الفصل الثاني:
واقع التنمية الاقتصادية
في متغيرة النمو السكاني بالجزائر

تمهيد:

إن النظرة لمسألة النمو السكاني المتزايد وعلاقته بالتنمية من أهم المسائل التي تطرح كعلاقة بين سبب ونتيجة أو بين متغير وتابع، نظرة لا تتسم بالدقة، إذ لا يمكن أن نعتبر التحول الاقتصادي والاجتماعي نحو التنمية كفيلة لوحدها بخلق تحول ديموغرافي ,كما أننا لا يمكن أن نعتبر أن وضع سياسة سكانية كفيلة لوحدها بأن تخلق تحولا في التنمية ولإبراز العلاقة بين السكان والتنمية كمؤثر ومتأثر في نطاق منظومة اجتماعية واقتصادية ديناميكية ترتبط بمتغيرات اقتصادية واجتماعية.

تعتبر الجزائر من الدول التي عرف نموها السكاني مراحل مختلف، حيث شهدت الحقبة الاستعمارية عدم استقرار في النمو السكاني من خلال عدم إمكانية ضبطه، بالنظر إلى الحالة التي كانت تميز الجزائر آنذاك، في حين أنه بعد الاستقلال كانت هناك مراحل مر بها النمو السكاني تبعا لمتغيرات كثيرة أثرت في ذلك، سوف نتناولها من خلال تسليط الضوء عليها في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية و تأثيرها على النمو السكاني

المبحث الثاني: اتجاهات تطور النمو الديمغرافي في الجزائر

المبحث الثالث: البنية التركيبية للسكان بالجزائر

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية و تأثيرها على النمو السكاني

المطلب الأول:مفهوم التنمية الاقتصادية و معايير قياسها

1- تعريف التنمية الاقتصادية:

تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية ، فيعرفها البعض بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم . هذا الانتقال يقتضي إحداث عديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي . ويعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي . وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه ، هذا فضلا عن إجراء عديد من التغيرات في كل من : هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي ، أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء[1].

ويعرفها البعض أيضا بالمفهوم الواسع بأنها رفع مستدام للمجتمع ككل وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل . وقد عرف (A.K. Sen) التنمية بأنها تعمل على توسيع الحقوق (entitlements) والقدرات (capabilities) ، فالأول يمنح الفرد مقومات الحياة الأساسية واحترام التنفس والثاني يمنح الفرد الحرية والتعريف الأفضل للتنمية بالمفهوم الشامل هو أنها تمثل ذلك التطور البنياني أو التغير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة الجميع أفراد المجتمع .

[1]- محمد عبد العزيز عجيمة،التنمية الاقتصادية،مطبعة البحيرة،الإسكندرية، 2008، ص81-82

فالتنمية الاقتصادية بهذا المعنى ما هي إلا أداة لتحقيق أهداف محددة للمجتمع ، ولكنه لا يمكن فصل التنمية عن أهدافها . ولابد من التأكيد هنا بان عملية التنمية لا يمكن أن تتم بالشكل المطلوب إلا بمجهودات جميع أفراد المجتمع ، وتتطلب تفاعل الفرد معها لغرض إنجاحها . وهنا يأتي دور وأهمية الإعلام في توعية الفرد وترشيده وخلق الدوافع لديه والإحساس بأن دوره في العملية التنموية ضروري لإنجاحها . وفي نفس الوقت يتعين أن يقتنع الفرد بأن ثمار التنمية لابد وأن تعود عليه بالخير ، وبالتالي فإن للفرد مصلحة حقيقية في تحقيق التنمية[1].

2- أهداف التنمية الاقتصادية :

تهدف للتنمية الاقتصادية إلى تحقيق شقين الأول يتعلق بالجانب الاقتصادي والثاني الجانب الاجتماعي ففي البعد الأول تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق مايلي :

2-1 زيادة الدخل القومي: وهو بمثابة الهدف الرئيسي للتنمية الاقتصادية والغرض من قيامها وهو هدف أكثر إلحاحا في الدول النامية منه في الدول المتقدمة لما تتميز به من فقر وتدني مستوى المعيشة ولا سبيل للقضاء عليها إلا بزيادة الدخل القومي .

2-2 رفع مستوى المعيشة: يعتبر هذا الهدف من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها وخصوصا في الدول النامية ولعل اقرب مقياس إلى ذلك ما يسمى متوسط دخل الفرد .

2-3 تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني : لكون الدول النامية يغلب القطاع الزراعي على البنيان الاقتصادي باعتباره مجال للإنتاج ومصدر عيش غالبية السكان وغير أن معيار التقدم يركز على مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي[2] . فإنه من الضروري القيام بالأعمال الواجبة لتعديل هذا الاختلال في البنيان الاقتصادي.

2-4 تقليل التفاوت في الدخول والثروات : في الواقع يعتبر هذا الهدف إجماعي إذ أنه في معظم الدول المختلفة نجد أنه علي الرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل فإننا نرى فوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات.
إذ استحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على الجزء كبير من ثرواته كما تحصل على نصيب متواضع من دخل القومي.[3]

[1]- جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، التنمية الاقتصادية (مفاهيم-نظريات-تطبيقات)،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الاسكندرية، 2012، ص40-42

[2]- محمد علي السقاف، أفاق تجربة التصنيع بالمملكة و مقارنتها بتجارب التصنيع دول حديثة التصنيع الأسيوية، بنك القاهرة السعودي، م ع السعودية، ص05

[3]- كامل بكري ، التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1986،ص 73

3- الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية:

الجدول رقم (01): الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
نمو تلقائي و حركة آلية	تحدث عن طريق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية
يخضع للدورات الاقتصادية	لا تخضع لمثل هذه الدورات
يكون في الدول المتقدمة	تكون في الدول النامية
لا يحدث تغيير في هياكل المجتمع و القطاعات الاقتصادية	تحدث تغيير في هياكل الاقتصاد
يحصل في ظل نظام السوق	تحدث في ظل التخطيط من قبل الدولة
يرتبط بنظريات اقتصادية	ترتبط بسياسات و استراتيجيات اقتصادية

مصدر: أنيسة بن رمضان، إشكالية استغلال الموارد الناضبة و أثرها على النمو الاقتصادي، دار هومة،الجزائر،2014، ص89

4- معايير قياس التنمية الاقتصادية:

بعدما تم تناول مقدمة حول التنمية الاقتصادية وأهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها، سنتطرق إلى المعايير التي تسمح لنا بقياسها، وبالتالي إمكانية معرفة هل يتمكن المجتمع من تحقيق تقدم ونمو وتنمية أم لا، ونظرا لما شهده مفهوم التنمية ذاته من تحول، فإن معايير قياس التنمية الاقتصادية هي أيضا بدورها عرفت عدة تطورات هامة على محاور عدة، بدء بالجانب الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية إلى المؤشرات المركبة كدليل التنمية البشرية الذي تستخدمه الأمم المتحدة لقياس التنمية الاقتصادية المحققة في مختلف بلدان العالم.

توجد ثلاث معايير رئيسية لقياس التنمية الاقتصادية[1]:

4-1 معايير الدخل :

تعتبر معايير الدخل التي سنذكرها ونناقشها أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي ، ولا بد من التنمية في مطلع هذه الدراسة إلى ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية ، وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق على البنود التي تُحسب ضمن إجمالي الناتج القومي ، واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل ، كذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية ، واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأموال التي يتعين أن تؤخذ بالحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات وتنطوي معايير الدخل على أربعة معايير فرعية ، وسوف يتم تناولها على النحو التالي :

[1]- قندوز فاطمة الزهراء، إشكالية النمو السكاني و أثرها على التنمية الاقتصادية،مجلة الإبداع، المجلد 09،العدد 01، بليدة، 2019، ص471

1-1-4 معيار الدخل القومي الكلي : يقترح الأستاذ سيد Meade قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل ، الا ان هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب ، وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج ايجابية أو سلبية ، فزيادة الدخل القومي لا تعني نمواً اقتصادياً عندما يزداد السكان بمعدل أكبر ، ونقص الدخل القومي لا يعني تخلفاً اقتصادياً عندما ينخفض عدد السكان ، كذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من والى الدولة .

2-1-4معيار الدخل القومي الكلي المتوقع : يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي ، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة ، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني ، في الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل ، غير أن هذا المعيار توجه إليه نفس المأخذ الذي توجه للمعيار السابق ، فضلاً عن صعوبة وتقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل .

3-1-4 معيار متوسط الدخل : يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي أكثر المعايير استخداماً وأكثرها صدقاً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم ، إلا أن هناك عديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد ، من بين هذه الصعاب أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة ، وكذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته ودقته ، ونظراً لاختلاف الأسس والطرق التي يحسب على أساسها ، وقضية أخرى . وليست أخيرة . هي هل نقسم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان أو نقسمه على السكان العاملين Working forceدون غيرهم ، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك وحساب الدخل لقوة العمل دون غيرهم من نواحي الانتاج ، ويعتقد الأستاذ كندلبرجر Charles Kindleberger ، أن الاهتمام بصدد التنمية يتعين أن يوجه إلى الإنتاج وليس إلى مستوى المعيشة أي إلى الدخل المنتج وليس إلى الدخل المنفق ، وعلى العكس فإن جمهور الاقتصاديين يتمسك بمتوسط نصيب الفرد من الدخل ، باعتباره المعيار الذي يجب الأخذ به لأن الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستويات المعيشة ومستويات الرفاهية ، ويقاس النمو الاقتصادي مبدئياً باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية :

الدخل الحقيقي في الفترة الحالية- الدخل الحقيقي في الفترة السابقة = معدل النمو × الدخل الحقيق في الفترة السابقة . فإذا فرضنا أن متوسط الدخل الحقيقي للفرد في بلد ما كان 500 دولار في عام 1985 ارتفع الى 600 دولار في عام 1986 فإن : معدل النمو في هذا البلد = 600- 500 × 20% أي نصيب الفرد من الدخل الحقيقي الذي زاد بمعدل 20% ، إلا أن هذا المعدل يصلح فقط لقياس النمو في الدخل بين فترتين زمنيتين متتاليتين ، ولا يصلح لقياس متوسط معدل النمو المركب .[1]

[1]- واثق علي الموسوي، موسوعة اقتصاديات التنمية، الجزء الأول، الطبعة الاولى، 2008، ص57-59

2-4 معايير اجتماعية:

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية ومن أهم المؤشرات الاجتماعية نجد :

1-2-4 معايير صحية : تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي عدة مؤشرات منها :

أ- عدد الوفيات لكل ألف من السكان (عدد الوفيات لكل طفل من السكان , معدل الوفيات دون الخامسة) فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية وكل هذه من صفات التخلف

ب- معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد دل ذلك على درجة التقدم الاقتصادي والعكس صحيح.

ج- كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا.

2-2-4 معايير تعليمية : يعد التعليم أو هذا الضرب من الاستثمار البشري يحقق عائد مرتفعا سواء للأفراد أو للمجتمع ككل ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي نجد :

أ- نسبة الذين يعرفون القراءة و الكتابة من أفراد المجتمع .

ب- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.

ج- نسبة المنفق على التعليم لجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

د- معدل الأمية خاصة بين البالغين.

3-2-4 معايير التغذية : ومن بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها نحد :

أ- متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية .

ب- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط القرارات الضرورية للفرد .

4-2-4 معايير نوعية الحياة المادية : يعد معيار الصحة , التعليم والتغذية جميعا معايير فردية تعتمد على ناحية اجتماعية بذاتها , أما معايير نوعية الحياة المادية فهو معيار مركب أكثر شمولية ويتكون من :

أ- توقع الحياة عند الميلاد ⟵ مؤشر صحي للكبار.

ب- معدل الوفيات بين الأطفال ⟵ مؤشر صحي للصغار.

ج- معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ⟵ مؤشر تعليمي للكبار.

5-2-4 معيار أو دليل التنمية البشرية : ابتداء 1990 يعد أحدث المقاييس ويرتكز هذا المعيار على ثلاثة متغيرات .

ويضم المؤشرات السابقة وهي :

أ- العمر المتوقع عند الولادة .

ب - معايير التحصيل العلمي ويضم معرفة القراءة والكتابة و متوسط سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية.

ج- متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي لكل دولة المعدل بالقدرة على الشراء .[1]

3-4 المعايير الهيكلية:

والتي تفيدنا في معرفة حجم التغيرات الهيكلية التي طرأت على اقتصاديات الدول نتيجة إتباعها سياسات اقتصادية تهدف إلى التصنيع وتوسيع قاعدة الإنتاج، وتضم المؤشرات التالية:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة

وكلما ارتفعت هذه النسب في الدولة، فإن هذا يعني أن الدولة قد حققت تغيرات إيجابية في بنيانها الاقتصادي وهيكل الإنتاج بها، وبالتالي يعكس هذا الأمر زيادة درجة التقدم والنمو الاقتصادي بها، والعكس صحيح .[2]

المطلب الثاني :عقبات التنمية الاقتصادية

هناك عقبات تتعرض لها التنمية الاقتصادية و خاصة الدول المتخلفة ونوجزها بمايلي:

1- عقبات اقتصادية:

1-1 الحلقة المفرغة للفقر:

أن صاحب الفكرة هو الاقتصادي (NURKSE) الذي يؤكد بأن الحلقة المفرغة للفقر تعمل على إبقاء المستوى المنخفض للتنمية في الدول النامية و بالتالي تعمل على إبقاء البلد الفقير فقيرا. أن أصل الفكرة ، يعود إلى حقيقة أن الإنتاجية الكلية في البلدان الفقيرة منخفضة وذلك بسبب انخفاض مستوى الاستثمار الناجم عن انخفاض المدخرات وانخفاض مستوى الدخل إضافة إلى عدم كمال السوق بسبب حالة التخلف الاقتصادي . وأن حلقات الفقر هذه تعمل من جانب الطلب (ضعف الحافز على الاستثمار) ومن جانب العرض (قصور المدخرات) . ولهذا فإن هذه البلدان تجد أنه من الصعوبة بمكان عليها أن تقوم بالادخار والاستثمار بالقدر اللازم للخروج من حالة الفقر . سيما وأن للاستثمار دورا حاسما في تنمية الدخل .[3]

[1]- أوكيل حميدة، بلمير بلحسن، أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، مذكرة تُخرج لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص77

[2]- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي ،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، عمان، 2006، ص184

[3]- جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، مرجع سابق، ص154

الشكل رقم (06): الحلقة المفرغة للفقر

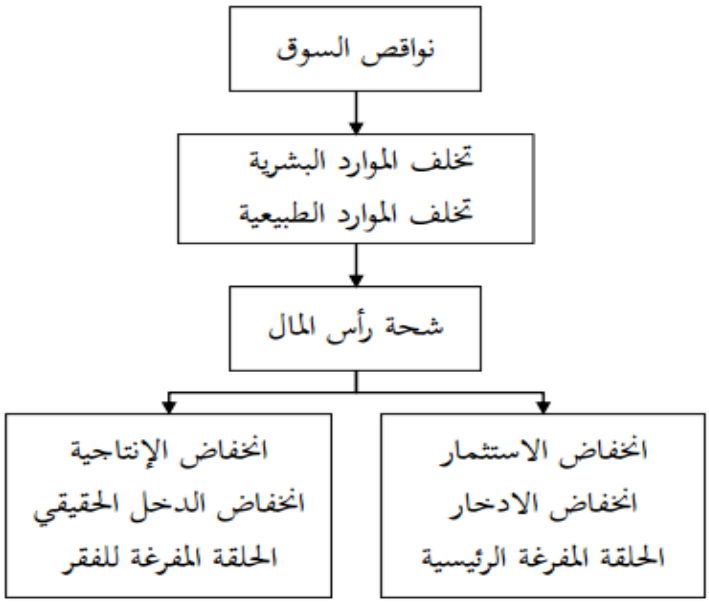

المصدر: أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط و التنمية الاقتصادية، دار المسيرة للطباعة و النشر، عمان، ط1 ،2011، ص218

2-1 محدودية السوق:

أن العلاقة بين محدودية السوق(LIMITATION OF THE MARKET) والتخلف الاقتصادي تستند على فكرة أن وفورات الحجم في الصناعة مظهر رئيسي في التنمية الاقتصادية . وإذا كان على المنشآت الصناعية أن تكون كبيرة الحجم لكي تستطيع استغلال التكنولوجيا الحديثة فإن حجم السوق يجب أن يكون كافيا ليستوعب الحجم الكبير من الإنتاج . وبالتالي فإن محدودية حجم السوق في العديد من الدول النامية يعتبر عقبة في طريق التصنيع والتنمية الاقتصادية.

3-1 الازدواجية الاقتصادية:

أن مصطلح الازدواجية الاقتصادية (ECONOMIC DUALITY) يصف الحالة التي تجد الدول النامية نفسها فيها خلال المراحل الأولى للتنمية و أن مثل هذه الظاهرة تترك آثارها على نمط ووتيرة التنمية . وهناك تفسيرات مختلفة للازدواجية ، ولكنه بشكل عام فإنها تشير إلى التقسيمات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني والتي تنعكس في الفروقات في مستوى التكنولوجيا فيما بين القطاعات أو الأقاليم وكذلك الفروقات في درجة التطور فيما بينها ، وكذلك في العادات والتقاليد الاجتماعية والمواقف (ATTITUDES) فيما بين النظام الاجتماعي المحلي والنظام الاجتماعي المفروض من الخارج.

4-1 محدودية الموارد البشرية:

يعتبر عدم كفاية الموارد البشرية وكذلك عدم ملائمة الموارد البشرية عقبة أمام عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية . حيث ينعكس ذلك في عدم تحقق معدلات نمو مرتفعة وكذلك ينعكس في انخفاض مستوى

الإنتاجية وضعف حركة عوامل الإنتاج (الجغرافية والمهنية) . وأن الندرة النسبية في المهارات والتخصصات المهنية المختلفة تقف عائق بوجه تحقيق التنمية وتوسيع الإنتاج وتنوعه . إضافة إلى ذلك فإن القيم التقليدية البالية والمؤسسات الاجتماعية التقليدية قد تضعف من الحوافز المطلوبة لدفع عملية التنمية . وبسبب المشكلات المتعلقة بندرة المهارات والمعرفة الفنية فإن البلدان النامية لا تستطيع استغلال رأس المال بالمستوى الكفء والمطلوب . لهذا فإن محدودية الموارد البشرية كما ونوعا تمثل قيدا على التنمية الاقتصادية[1].

2- العقبات السياسية والاجتماعية:

من العوامل التي تساعد على قيام التنمية يوجد العامل السياسي لان عدم توفر الاستقرار السياسي يشكل عائقا أمام عملية التنمية وهو حال البلدان النامية. وعليه فان اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية يتطلب استقرارا سياسيا في الدولة حتى تتمكن من خلق جو ملائم للتنمية، وبالنسبة للعقبات الاجتماعية التي تعرقل مسار التنمية فيمكن عرضها في الأتي:

- الانفجار السكاني وعلاقته بالموارد الطبيعية ، حيث نجد أن هذه الأخيرة أقل من الحجم السكاني وعليه يصعب على الحكومات توفير المتطلبات الأساسية؛ الأمر الذي ينتج عنه ضغوطا متزايدة على مواردها المالية التي تتصف بالمحدودية فينتج عنه اتساع فجوة التمويل .

- ضعف مستوى التعليم والتدريب، وندرة المهارات الفنية والإدارية، والجهل الاقتصادي الذي يرتكز بالتوجه نحو النشاط الخدمي مستبعدا النشاط الإنتاجي .

- عدم كفاءة وكفاية الجهاز الحكومي لقيامه بأعباء النشاط الخدمي والإنتاجي .

- عدم عدالة توزيع الدخل الوطني.[2]

3- عقبات الحكومة :

من بين العوامل الأساسية المساعدة على قيام التنمية الاقتصادية يوجد العامل السياسي لأن عدم توفر الاستقرار السياسي يشكل عائقا أمام عملية التنمية الاقتصادية وهو حال البلدان النامية كما أن الدعم الحكومي للتنمية يعتبر مؤشر هام لتحقيق التنمية الاقتصادية وعليه فإن اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية يتطلب استقرار سياسيا ودعم حكومي حتى تتمكن من خلق جو ملائم للخروج من المشاكل والنهوض نحو التنمية.

[1]- جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، مرجع سابق، ص155-158

[2]- سامي زعباط، عوائق التنمية الاقتصادية في الجزائر واليات علاجها،مجلد -02- ،مجلة نماء للاقتصاد والتجارة،جامعة جيجل، الجزائر،2018،ص263

4- عقبات دولية :

أما العقبات الخارجية التي تعوق عملية التنمية فيمكن تعريفها بأنها العقبات المرتبطة بالظروف الدولية، وكذلك العالقات الخارجية للبلدان النامية بالبلدان الأجنبية في جوانبها الاقتصادية والتجارية والمالية وغيرها ويتمثل ذلك في شروط التبادل التجاري -أسعار السلع وتدهور شروط التجارة- بالنسبة للبلدان النامية وسيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى (متعددة الجنسيات) على السوق الدولية الأمر الذي أدى إلى احتال موازين البلدان النامية وبشكل خاص التجاري منه[1].

المطلب الثالث: تأثير التنمية على النمو السكاني

حتى هذه اللحظة فإننا قد ناقشنا القضية من جانب واحد، وهو أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية، وإذا كان لنا أن نفهم بشكل كامل كيف أن النمو السكاني يعد عائقا للتنمية الاقتصادية، فانه أيضا علينا أن ننظر إلى الجانب الأخر من العملية.

أثر العوامل الاقتصادية على النمو السكاني:

وتبرز أثر التنمية في السكان في البنية و الوضعية و الحركة السكانية ومن هذه العوامل الاقتصادية التي أدت إلى تخفيض الخصوبة نجد:

1- أثر التصنيع في السكان:

يعتبر التصنيع من أهم المنطلقات في تحول المجتمع لتتأثر العائلة بتلك التحولات فتتجه المجتمعات الصناعية نحو محدودية الأطفال فيقلص حجم الأسرة ليحقق توازنا بين عمل المرأة في المنزل والمصنع إذ تفرض المجتمعات الصناعية على العائلة تنظيم نفسها كما يلعب التصنيع دورا هاما في جدب السكان للتمدن الذي يؤدي بالسكان في البدء بتخفيض خصوبتهم تحت سيطرة ونفوذ التصنيع لتصبح التنمية العلمية و التقنية مسؤوليتين إلى حد كبير عن انخفاض الوفيات.

2- أثر عمل المرأة في السكان:

تشير حركة التطور الاقتصادي و الاجتماعي إلى أن نسبة مساهمة المرآة في قوة العمل تزداد باطراد مستمر , لتصبح عملها جزء من عملية التنمية هذه المشاركة تستوجب منها بحكم الأوضاع الجديدة التوازن, رغم أن مشاركة المرآة العربية لا تزال دون المستوى الآمر الذي يقتضي بذل المزيد من الجهد و العمل من أجل إدماجها.

3- أثر التعليم في السكان:

يعتبر التعليم احد الأركان الأساسية ويبرز أثاره في بنية السكان ووظيفته وحركته ,ليرتقي الوعي كما يرتفع سن الزواج و تتحدد سنوات الحمل لديها لتبرز العلاقة العكسية بين درجة التعليم وكثرة الإنجاب ,أي ارتفاع معدل التعليم يؤدي إلى انخفاض معدل الخصوبة وبالتالي تحجيم فترة الخصوبة لديها. فقد أصبح تعليم المرأة عاملا

[1]- الصغير ميسم،اشكاية التنمية الاقتصادية في ظل العولمة،اطروحة شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة جيلالي ليابس،سيدي بلعباس،2014-2015

مساهما في تغيير سلوكها ,كما أن الوعي المكتسب من التعليم يدفع بهم بالمقارنة المستمرة بين مواردهم وحاجياتهم ,كما يزيد من قدرة الفرد على استيعاب التكنولوجيا الحديثة ليؤثر في عملية الإنتاج كما ونوعا.

4- التحضر:

يعد التحضر وسيلة من وسائل تخفيض حجم الأسرة ,فقد لاحظ أن الخصوبة تنخفض في الحضر عن الريف و الفكرة أن ليست الإقامة في المدن هي السبب في انخفاض الخصوبة إنما هي العقلية الحضرية هي العامل الحاسم. هذه العوامل المتشابكة مسؤولة عن التغير في الخصوبة وهي محددات متولدة عن عملية التنمية و التي تؤثر على انخفاض معدل الوفيات نحاول توضيحه كما يلي[1]:

الشكل رقم (07): العوامل المؤثرة على الخصوبة

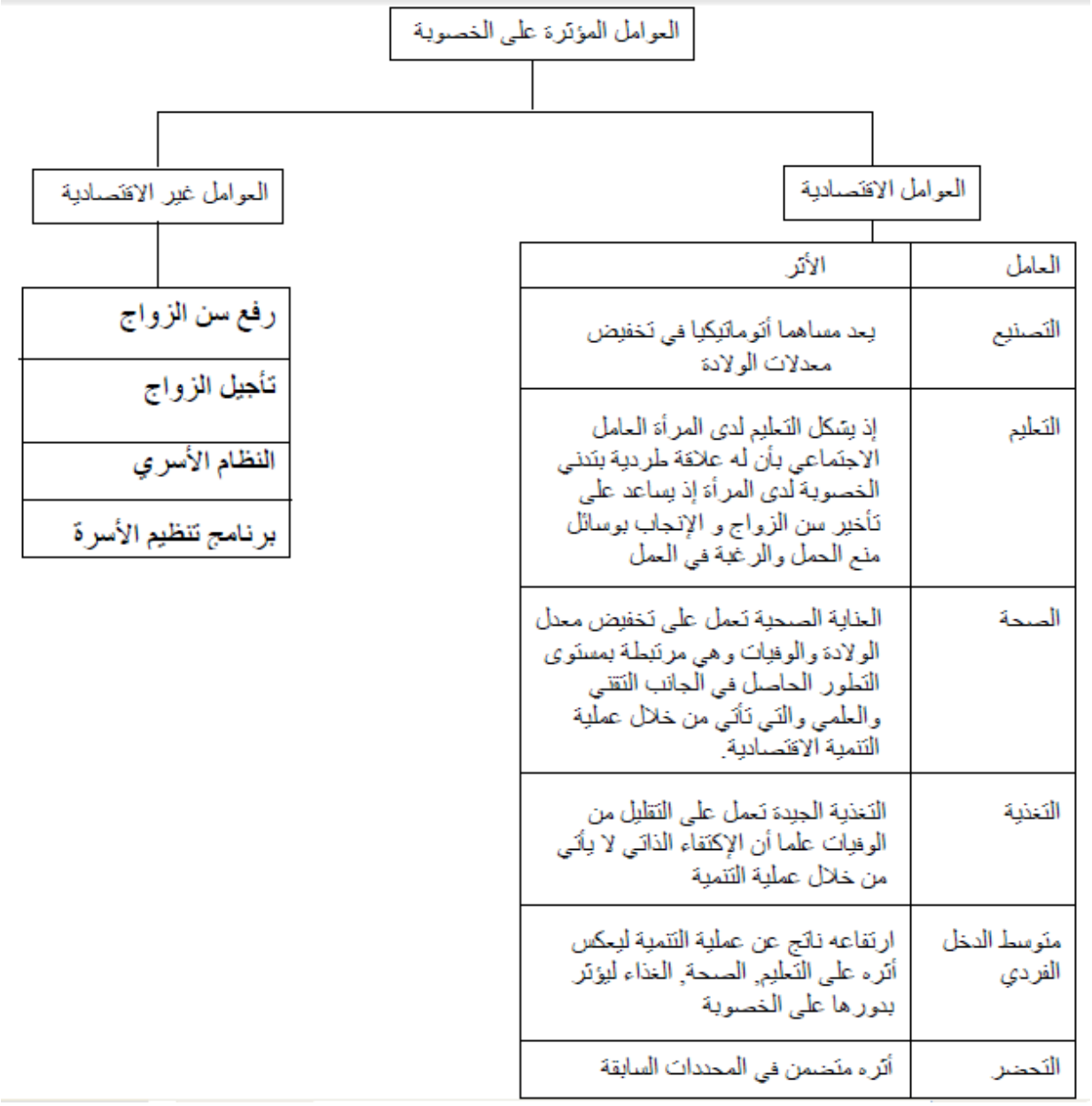

العامل	الأثر
التصنيع	يعد مساهما أتوماتيكيا في تخفيض معدلات الولادة
التعليم	إذ يشكل التعليم لدى المرأة العامل الاجتماعي بأن له علاقة طردية بتدني الخصوبة لدى المرأة إذ يساعد على تأخير سن الزواج و الإنجاب بوسائل منع الحمل والرغبة في العمل
الصحة	العناية الصحية تعمل على تخفيض معدل الولادة والوفيات وهي مرتبطة بمستوى التطور الحاصل في الجانب التقني والعلمي والتي تأتي من خلال عملية التنمية الاقتصادية.
التغذية	التغذية الجيدة تعمل على التقليل من الوفيات علما أن الإكتفاء الذاتي لا يأتي من خلال عملية التنمية
متوسط الدخل الفردي	ارتفاعه ناتج عن عملية التنمية ليعكس أثره على التعليم, الصحة, الغذاء ليؤثر بدورها على الخصوبة
التحضر	أثره متضمن في المحددات السابقة

المصدر: أوكيل حميدة، بلمير بلحسن، مرجع سابق، ص84

[1]- أوكيل حميدة، بلمير بلحسن، مرجع سابق، ص83

المبحث الثاني: اتجاهات تطور النمو الديمغرافي في الجزائر

المطلب الأول: تطور سكان الجزائر قبل الاستقلال

يمكن تقسيم هذه الفترة إلى المراحل التالية :

1 - مرحلة ما قبل الاستعمار الفرنسي : تميزت هذه المرحلة بنمو سكاني تلقائي وطبيعي ، ولقد كان السكان آنذاك أغلبهم ريفيين وبحاجة إلى إنجاب الأولاد للمساعدة على أعباء الحياة والكفاح ضد الطبيعة ، وهكذا كان يعتقد أفراد المجتمع آنذاك أن الأسرة الكبيرة العدد هي المفضلة لما لها من حظ البقاء والاستمرار والعون . ولم يكن النمو السكاني أو المواليد يطرح أي إشكال أو يضيف أي عبء للأسرة ، بل على العكس من ذلك تماما . إلا أن هذه الفترة عرفت أزمات أثرت كثيرا على عدد السكان كانت في مجملها ترجع إلى الأوبئة والمجاعات التي أصابت بعض المناطق إما لنقص الأيدي العاملة أو لبعض الأسباب المناخية وبالأخص الحر والجفاف .

2 - مرحلة أثناء الاستعمار: قدر عدد سكان الجزائر سنة 1830 بحوالي 3 ملايين نسمة ، وفي بداية القرن العشرين بحوالي 4 ملايين نسمة ، وفي هذه الفترة عرف النمو السكاني تذبذبات واضحة ، فتارة يرتفع وتارة ينخفض وليس له أي اتجاه معين . بدأ عدد السكان الجزائريين في تزايد منذ بداية القرن العشرين بوتيرة نمو منخفضة ، حيث قدر معدل النمو الطبيعي ب 5,0 ٪ إلى غاية انتهاء الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945) . بعد هذه الفترة بدأ عدد السكان يتضاعف إلى أن بلغ معدل النمو الطبيعي مستوى 8,2 % سنة 1954 ، حيث بقي هذا النمو ثابتا رغم الخسائر البشرية التي دفعها الجزائريون وقودا للثورة التحريرية .

و نشير أنه خلال المراحل الأولى من الاستعمار الفرنسي حدث تناقص كبير و ملحوظ لعدد السكان الجزائريين، حيث تعرض الشعب الأعزل إلى أشكال مختلفة من التقتيل و التنكيل كالإبادات الجماعية و تهجير القرى و المداشر أو حرقها، أضف إلى ذلك ما نجم عن المقاومات الشعبية من استشهاد العديد من المدافعين عن أرضهم.[1]

المطلب الثاني: تطور سكان الجزائر بعد الاستقلال

ينشأ التغير الطبيعي للسكان بسبب الولادات والوفيات وبتأثير تغير السكان الطبيعي يتزايد حجم السكان الكلي إذا كان مجموع الولادات في السنة يزيد عن مجموع الوفيات وبالعكس ينقص عدد السكان إذا زادت الوفيات عن الولادات.

[1]- عبد القادر قداوي، النمو السكاني و النفقات العامة – الجزائر نموذجا - ،النشر الجامعي الجديد، تلمسان، 2017، ص183

الجدول رقم(02): تطور عدد سكان الجزائر من 1962 إلى 2013.

السنوات	السكان	السنوات	السكان	السنوات	السكان	السنوات	السكان
1962	10.458	1975	15.768	**1988**	23.696	**2001**	30.416
1963	10.700	1976	16.450	**1989**	24.349	**2002**	30.879
1964	11.050	1977	17.058	**1990**	25.022	**2003**	31.540
1965	11.400	1978	17.600	**1991**	25.643	**2004**	32.364
1966	11.750	1979	18.119	**1992**	26.271	**2005**	32.800
1967	12.070	1980	18.666	**1993**	26.894	**2006**	33.481
1968	12.410	1981	19.260	**1994**	27.496	**2007**	34.096
1969	12.780	1982	19.878	**1995**	28.060	**2008**	34.591
1970	13.309	1983	20.516	**1996**	28.566	**2009**	35.268
1971	13.739	1984	21.175	**1997**	29.045	**2010**	35.978
1972	14.171	1985	21.850	**1998**	29.507	**2011**	36.717
1973	14.649	1986	22.499	**1999**	29.965	**2012**	37.495
1974	15.164	1987	23.074	**2000**	30.390	**2013**	37.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

من خلال الجدول (02) الذي يبين تطور سكان الجزائر منذ الاستقلال، والذي صاحب سياسات تنموية و سكانية مختلفة، و من أجل ذلك يمكننا تقسيم فترات النمو السكاني إلى ثلاثة وفق ما يلي:

01 1 - الفترة الأولى من (1962-1979):

بعد الاستقلال كانت الجزائر تعاني من مخلفات الاستعمار، و ورثت عنه بنية مدمرة و مجتمع كان يعاني من التخلف على كل الأصعدة، بعدها انتهجت الجزائر عدة سبل للنهوض بمقوماتها، وخلال الفترة المذكورة أعلاه اعتمدت سياسات تنموية عمودها الجانب الصناعي، حيث تم تنفيذ ذلك بفضل استثمارات كبيرة اعتمدت على المخططات التنموية و المتمثلة في المخطط الثلاثي (1967 – 1969)، الذي تم من خلاله تحديد الاختيارات الأساسية للبلاد بهدف بناء المجتمع و تمكين المواطنين من الاستفادة من ثمار التنمية الاجتماعية، ثم المخطط الرباعي الأول (1970 – 1973)، ثم المخطط الرباعي الثاني (1974 – 1977)، و بذلك وضعت الأسس القانونية و الفنية لتطبيق استراتيجيات طويلة الأجل من أجل تحسين الاقتصاد الوطني وتهيئة الظروف لذلك، وبخصوص السياسة السكانية في هذه الفترة، فلم تكن واضحة اتجاه النمو السكاني، حيث لم يتم الاشارة اليها في المخططات التنموية.[1].

[1]- حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، دار الصحافة للتوزيع و النشر،1976، ص170.

ونتيجة لذلك عرفت الجزائر تزايدا سكانيا سريعا، حيث ارتفع عدد السكان سنة 1970 إلى 13.309 مليون نسمة بعدما كان 10.458 سنة 1962، أي بزيادة قاربت 03 ملايين نسمة في ظرف 08 سنوات فقط، لينتقل هذا العدد إلى 18.120 مليون نسمة سنة 1979، أي بنسبة زيادة مقارنة بما كان عليه عدد السكان سنة 1962 تقدر بـ 73.26%، و هي نسبة مرتفعة جدا، كانت نتيجة النمو السكاني السريع.

01 2 - الفترة الثانية (1980 – 1990):

شهدت هذه الفترة مخططين خماسيين، المخطط الخماسي الأول (1980 – 1984) و المخطط الخماسي الثاني (1985 – 1989) الذين كانا مهمين في مسيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد، و كان هدفهما بلوغ غايتان هما:

- تنظيم مختلف الأنشطة التنموية و مواصلة النمو الاقتصادي.
- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي و تلبية حاجيات السكان.

بدأت السياسة السكانية في الجزائر تتضح خلال هذه الفترة، حيث ضمت المخططات الانمائية الاشارة بوضوح إلى ضرورة التحكم في النمو الديمغرافي الذي اعتبر عاملا مساعدا على تحقيق البرامج التنموية للمخططات، حيث ورد في المخطط الخماسي الثاني في هذا الخصوص "....إن هذا النمو الديمغرافي القوي يشكل عقبة في وجه التنمية، بتقليل حجم الاستثمارات التي تستثمرها الدولة، كما يعيق الجهود المبذولة في سبيل رفع مستوى المعيشة و تحسين حياة المواطنين، و بما ان الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية تتزايد بوتيرة أسرع من الموارد الاقتصادية، فإن النزوح الريفي قد يزداد حدة، و الفوارق الاجتماعية و الجهود قد تزداد خطورة، و أهداف تحسين ظروف الحياة وفعالية البرامج قد تتأخر، لكون عدد السكان الهائل يلتهم كل ما من شأنه زيادة الفعالية، ولهذا فعلى المخطط الخماسي الثاني أن يولي أهمية خاصة للقضية الديمغرافية...."[1]

تم ايلاء اهتمام كبير للمسألة السكانية التي كانت تهدد التنمية و تعتبر عائقا في طريقها، لذا عرفت هذه الفترة انخفاضا في وتيرة تزايد النمو السكاني، حيث ارتفع عدد السكان سنة 1990 إلى 25.022 مليون نسمة بعدما كان في بداية فترة الثمانينات 18.666 مليون نسمة، أي بنسبة زيادة قدرها 25.40%، و هي نسبة أقل بكثير مما كانت عليه خلال فترة الثمانينات.

01 3 - الفترة الثالثة (1990 – 2013):

شهدت هذه الفترة تراجعا في وتيرة النمو السكاني مقارنة بما كانت عليه من قبل، و ذلك نتيجة تراجع الظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي كانت صعبة، و كذا تدهور القدرة الشرائية و انخفاض المستوى المعيشي، حيث عانت الجزائر من الديون الخانقة بعد انخفاض الايرادات اللازمة لتغطيتها، ولجأت إلى الاستدانة و تدويل الديون لاستعادة توازنها و استقرارها الاقتصادي، كما تراجع الاهتمام بالسياسة السكانية خلال هذه الفترة، خاصة فترة التسعينات التي شهدت عدم استقرار أمني وسياسي كذلك أثرا على نواحي الحياة عامة.

[1]- وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، الجزائر، ص13.

انتقل عدد السكان من 25.022.000 سنة 1990 إلى 30.390.000 أي بزيادة تجاوزت 05 ملايين نسمة، ليرتفع هذا العدد إلى 37.8 مليون نسمة سنة 2013.[1]

المبحث الثالث: البنية التركيبية للسكان بالجزائر

المطلب الأول: التركيب العمري للسكان في الجزائر

إذ يعكس بنية السكان حسب فئة العمر وهذا ما يوضحه الجدول أدناه الذي يوضح بنية السكان حسب فئة العمر والجنس.

الجدول رقم (03): توزيع إجمالي سكان الجزائر حسب فئة العمر و الجنس لسنة 2018

الفئة العمرية	ذكور	إناث	المجموع
0 سنة	124	117	241
04-01 سنة	485	458	943
09-05 سنة	524	496	1020
14-10 سنة	416	393	809
19-15 سنة	352	337	689
24-20 سنة	395	380	775
29-25 سنة	438	424	862
34-30 سنة	447	442	890
39-35 سنة	407	399	807
44-40 سنة	323	320	644
49-45 سنة	272	275	548
54-50 سنة	233	235	468
59-55 سنة	186	187	373
64-60 سنة	151	150	302
69-65 سنة	117	113	230
74-70 سنة	71	74	145
79-75 سنة	57	60	117
84-80 سنة	38	42	79
80 سنة فأكثر	29	30	59
المجموع	5066	4934	10000

[1] - محمد صالي، تأثير البنية السكانية و التنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر، أطروحة شهادة دكتوراه في الديموغرافيا، جامعة وهران، 2016/2015، ص55

Source : Office National des Statistiques, DEMOGRAPHIE ALGERIENNE,2018, p11

الشكل رقم (08): الهرم ا لسكاني لسكان الجزائر سنة 2018

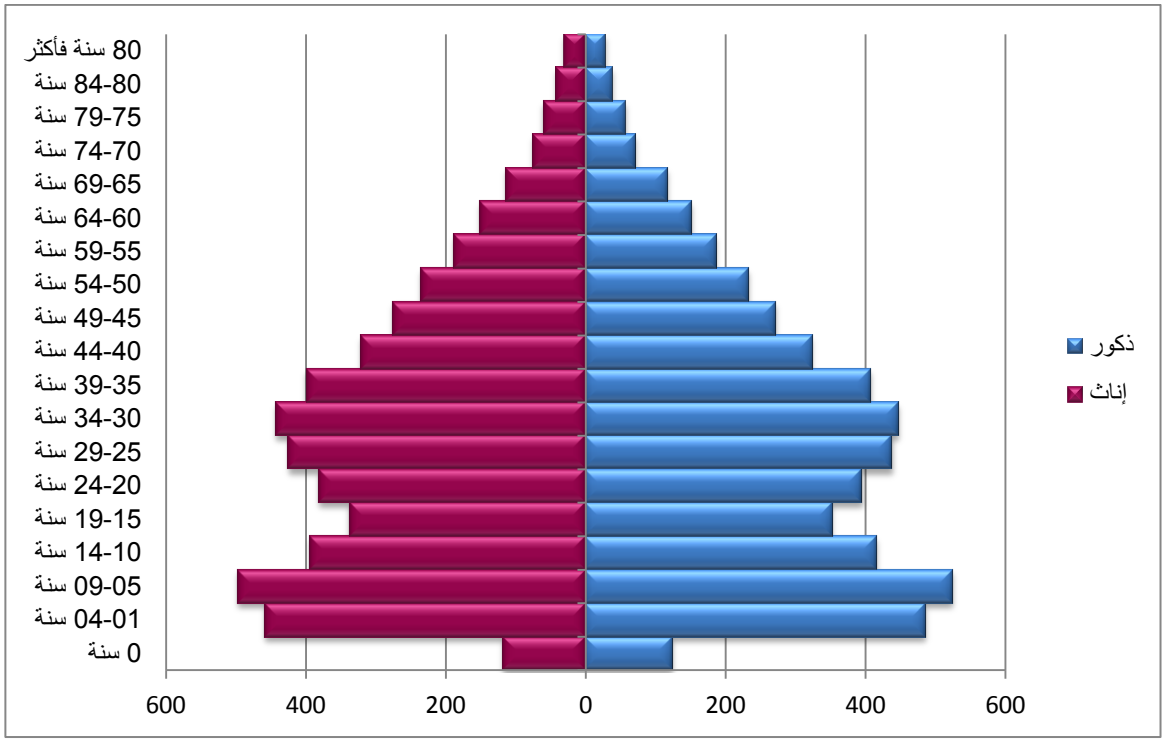

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من الجدول رقم (03) باستعمال برنامج Excel

كما يمكن توضيح نسبة السكان حسب كل شريحة كمايلي:

الجدول رقم (04): نسبة السكان حسب كل شريحة خلال الفترة 1990-2019

الشريحة/السنة	1990	2005	2019
14-0 سنة	32.86	28.18	25.65
64-15 سنة	60.98	64.56	65.25
65 سنة فما فوق	6.16	7.26	9.10

Source : https://data.albankaldawli.org

من خلال البيانات الواردة نلاحظ تطور فئات السن للجنسين إذ نلاحظ أن نسبة صغار السن 0-14 سنة عرف انخفاض ملحوظ من 32.86 % إلى 28.18 % خلال الفترة (1990-2005) ، هذا ما يفسر انخفاض المعدل الخام للمواليد حيث استمر هذا الانخفاض حتى سنة 2019 إذ بلغ 25.65% و يرجع هذا الانخفاض إلى عدة أسباب منها تحسن الجانب الصحي و إلى نتائج برامج التخطيط العائلي، من خلال ارتفاع معدل استعمال وسائل منع الحمل بمختلف أشكالها. أما فئة السن للقوة العاملة 15-64 سنة هي الفئة المؤهلة للعمل و تمثل 60.98 % سنة 1990 لترتفع إلى 65,25 % سنة 2019 و هو تعبير عن نمو لعرض العمل مقابل تقلص ملحوظ

لطلب العمل كما تشير هذه الإحصائيات إلى فتوة سكان الجزائر وما تتطلبه من خدمات لتبرر ملامح الوضع السكاني و ترتبط مع ابعاد التنمية الاقتصادية.

يمكننا القول كذلك من خلال الشكل رقم (08) أن شكل الهرم يكاد يكون متناظرا بين الجانبين، و هذا ما يدل على أنه لا توجد فروق كبيرة في أعداد سكان بين الجنسين، و إن وجدت فهي بفوارق ضئيلة لصالح جنس الذكور كما نلاحظه في الفئات العمرية الأربعة الأولى ، و بالتالي فأن هناك نموا متوازنا للسكان من حيث الجنس.[1]

المطلب الثاني: التركيب الريفي و الحضري و الاقتصادي بالجزائر

1- توزيع السكان في الجزائر بين الحضر و الريف:

عرف توطن السكان في الجزائر عدة تغيرات كنتيجة لأسباب مختلفة ومتنوعة ، وفيما يلي سيتم تبيان أهم هذه التغيرات من خلال النسب المسجلة في الفترة الممتدة من سنة 1966 إلى غاية سنة 2010 :

والجدول الموالي يوضح أكثر تطور نسبة سكان الجزائر في الحضر والريف من سنة (1966-2010).

جدول رقم (05): توزيع سكان الريف و الحضر في الجزائر من (1966-2010)

السنوات	الحضر	الريف	إجمالي السكان
1966	3778482	8243518	12022000
1977	6686785	10261215	16984000
1987	11444249	11594693	23038942
1998	16966937	12133916	29100863
2008	22435000	11939000	34373000
2010	28000000	7000000	35000000

المصدر:بشير ربيوح، تنظيم المجال المعماري والعمراني في المدينة الجزائرية، دار مداد يونيفار سيتي براس، الجزائر، 2009، ص38

[1]- محمد صالي، مرجع سابق، ص 76

الشكل رقم (09): توزيع سكان الريف و الحضر في الجزائر من (1966-2010)

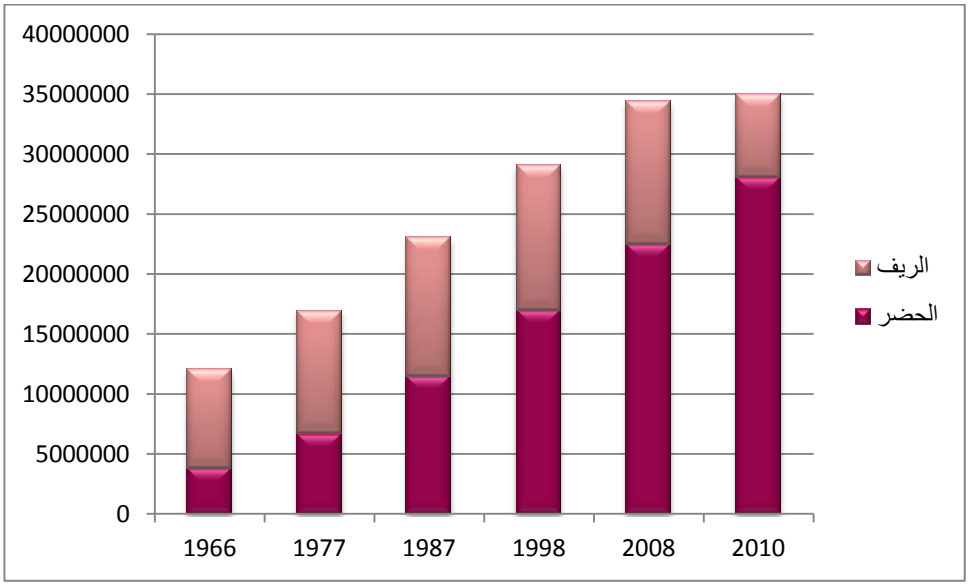

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من الجدول رقم (05) باستعمال برنامج Excel

إن الارتفاع المذهل والسريع للسكان في الجزائر ساهم بشكل كبير في زيادة عدد سكان الريف وهو بدوره ما أدى إلى حدوث نزوح ريفي نحو المدن الجزائرية وهو الأمر الذي زاد في عملية التوسع العمراني ، أي أن للزيادة في نسبة السكان علاقة كبيرة ومباشرة في زيادة نسبة توطن السكان في الحضر وذلك يعود مباشرة على حساب الريف ، والجدول الموالي يبين تطور النسب المئوية لتوطن السكان في الحضر وسكان الريف عبر سنوات مختلفة:

جدول رقم (06): نسبة سكان الريف و الحضر في الجزائر من (1966-2010)

السنوات	نسبة سكان الحضر	نسبة سكان الريف
1966	%31.4	%68.56
1977	%40.0	%60.41
1987	%49.70	%50.32
1998	%58.30	%41.69
2008	%65.26	%34.73
2010	%80.0	%20.0

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق (04)

يبدو من خلال الجدول أن نسبة سكان الحضر بين كل عشر (10) سنوات قد بلغت حولي 10 % وكذالك في المقابل فإن انخفاض نسبة سكان الريف نلاحظ أنها قد انحصرت بين 9 و 10 % والشكل الموالي يبين بوضوح الارتفاع المتزايد لنسبة التوسع العمراني في الجزائر:

الشكل رقم (10): توزيع نسبة سكان الحضر في الجزائر من (1966-2010)

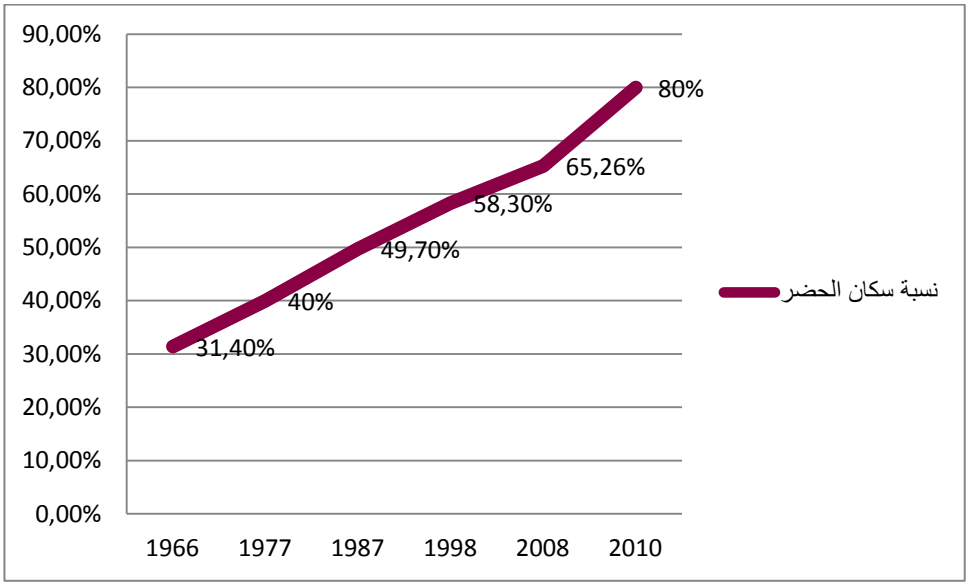

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من الجدول رقم (06) باستعمال برنامج Excel

الشكل يوضح أن نسبة نزوح السكان نحو الحضر في الجزائر قد عرفت ارتفاعا تصاعديا منذ سنة 1966 وذلك بنسبة 31.40 % نتيجة لتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن سياسة التصنيع آنذاك ، كما يتضح من خلال الشكل أن هذه النسبة قد بدأت في الارتفاع أكثر وبشكل ملفت في سنة 1987 والمقدرة ب 49.70 % ولعل مرد ذلك إلى كثرة الأزمات الاجتماعية في الريف ورغبة السكان في تحسين وضعيتهم المعيشة أكثر ، كل هذه العوامل أدت إلى الزيادة في عملية توطن السكان في الحضر حيث بلغت أعلى نسبها سنة 2010 والشكل التالي يبين انخفاض نسبة عدد سكان الريف في الفترة الممتدة بين 1966 و 2010:

الشكل رقم (11): توزيع نسبة سكان الريف في الجزائر من (1966-2010)

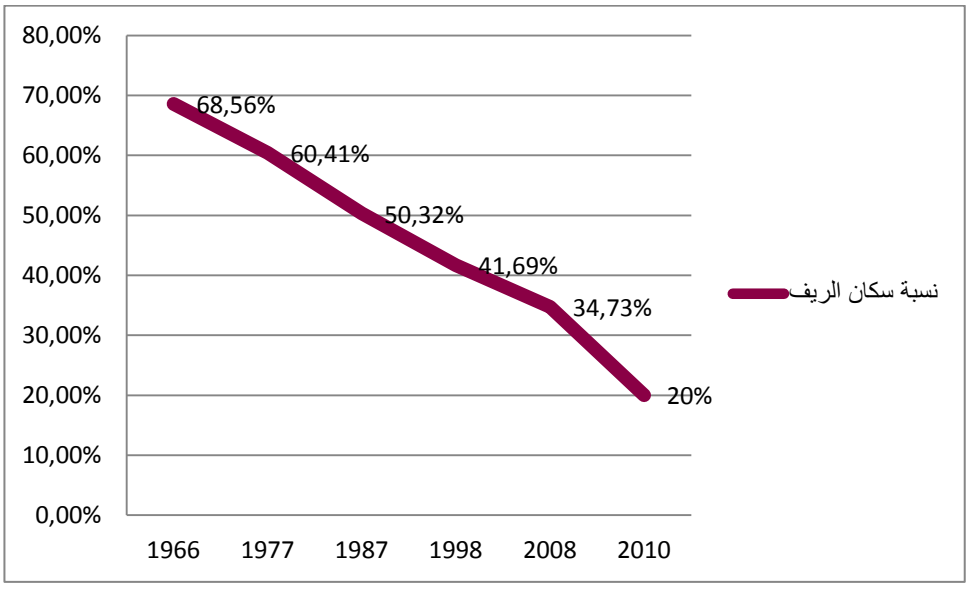

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من الجدول رقم (06) باستعمال برنامج Excel

يوضح الشكل انخفاض نسبة سكان الريف واتجاههم نحو المدينة ، إذ أصبح أكثر من نصف الجزائريين يقيمون في المدن وذلك كنتيجة حتمية لعوامل الطرد من الأرياف إضافة إلى عوامل الجذب الكامنة بالمدن التي عرفت تنمية سريعة ومطردة في الصناعة والخدمات والبنية التحتية ، مما أدى إلى استقطاب تيارات الهجرة نحوها ، بدافع التطلع لحياة أفضل ومستوى اقتصادي ومعيشة أحسن .[1]

2- النطاقات التي يتمركز فيها السكان في الجزائر :

لقد بين الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008 أن 63 % من السكان في الجزائر يتجمعون في الشمال على مساحة 4 % من التراب الوطني ، و يتموقع % 28 من السكان في الهضاب العليا على مساحة 9 % من الإقليم . في حين لا تستقبل مناطق الجنوب التي تشكل 87 % من المساحة الإجمالية للبلاد إلا 9 % من السكان ، وهذه الاختلالات مكلفة بالنسبة للمجموعة الوطنية ومصدر توترات بالنسبة لمواردنا الطبيعية ، ولا يتعلق الأمر في هذا الخصوص بمقارنة أو مفاضلة بين الأقاليم بل بضمان تنميتها بطريقة منسجمة بما يتناسب وطاقة التحمل لدى الأوساط الطبيعية دون أن تتدهور أو تتلف .

الشكل رقم (12): نطاقات تمركز السكان في الجزائر سنة 2008

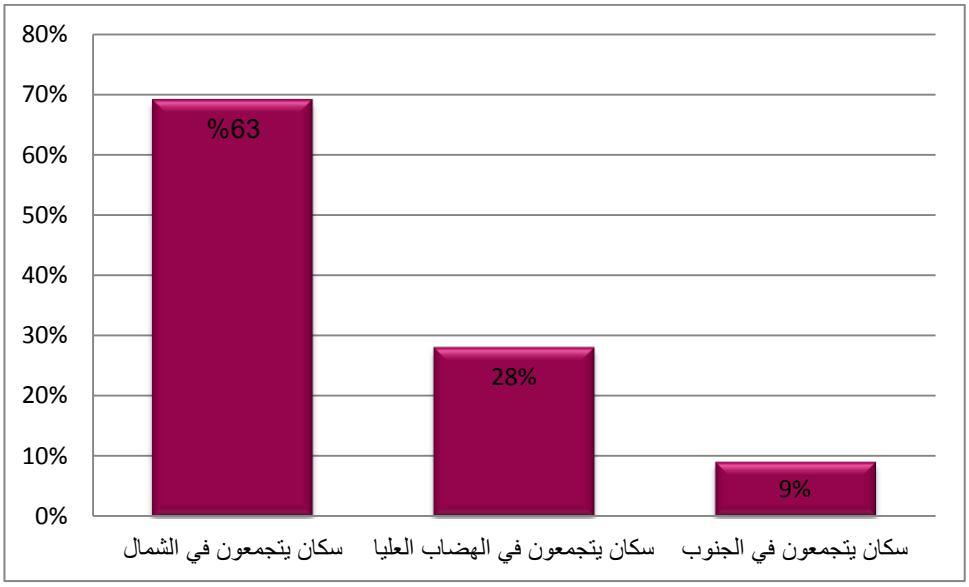

المصدر: سيدي دريس عمار،مرجع سابق، ص182

يبرز الشكل تطور التجمعات السكانية الاقليمية الكبرى (التل ، الهضاب العليا ، الجنوب) ويمكن شرح كل إقليم على حدى كالتالي :

[1]-سيدي دريس عمار، الانثربولوجيا وجغرافية السكان، مكتبة الحامد للنشر و التوزيع،عمان،الطبعة الاولى، 2015، ص176-180

- **التل :** ويتشكل من ولايات الشمال - غرب (6 ولايات) وشمال وسط (10 ولايات) والشمال شرق (8 ولايات) ويسجل بذلك في سنة 2008 وزنا نسبيا يمثل كما يظهر من خلال الشكل رقم (12) نسبة 63 % . وقد سجل هذا الاتجاه انخفاض في الفضاء شمال شرق ، في حين عرف الفضاء شمال - غرب استقرارا نسبيا ، وقد عرف الفضاء شمال - وسط خلافا لذلك حركتين متعاكستين في أهم تركيبتهما : فالتاج الأول للمنطقة الذي يتكون من ولايات الجزائر ، تيبازة ، البليدة ، وبومرداس والتي عرفت تزايدا في وزنها الديمغرافي ، الذي يترجم مساهمة خارجية - هجرة- السكان من ولايات التاج الثاني أو المناطق المحرومة (عين الدفلى ، الشلف ، المدية ، البويرة ، بجاية ، تيزي وزو ، وتيارت وتيسمسيلت).

- **الفضاء شمال - غرب :** بالرغم من الاستقرار النسبي الذي عرفته ، فإن ولايتي وهران ومستغانم شهدتا نسبة عالية من السكان على عكس ولايات غيليزان ، عين تيموشنت وتلمسان التي عرفت نزيفا ، في حين تعرف كل من ولايتي معسكر وسيدي بلعباس استقرارا نسبيا ، إن تمايز التنمية في كل ولاية من هذه الولايات يفسر هذا التوجه وكذا وضعية الحدود الغربية المتعلقة بعين تيموشنت وتلمسان

- **الفضاء شمال شرق :** عرف هو الآخر انخفاضا نسبيا من حيث الوزن ، في حين عرفت ولايات قسنطينة ، سكيكدة ، عنابة ، الطارف ، سوق اهراس زيادة نسبية ، أما ولايتي قالمة وجيجل فتعرفان نزيفا ، وتعتبر ميلة ولاية مستقرة نسبيا المجاورتها قسنطينة .

- **الجنوب :** الوزن الديمغرافي ضمن مجموع التراب الوطني لمجمل الجنوب (9 ولايات) يتشكل من الفضاءات الثلاث للجنوب الغربي ، والجنوب الكبير والجنوب الشرقي ، ويشهد نموا منذ سنة 1998 في حدود 9.5 % وهذا التطور الايجابي للنمو الديمغرافي هو نتيجة أساسية لولايات الجنوب الشرقي (الوادي ، بسكرة ، غرداية) وتسجل تيندوف وإيليزي نسبة نمو عالية (6.26 % ، و 4.45 %) أما بشار فتسجل نسبة دون المعدل المحلي (2.5 %) .

- **الهضاب العليا :** تطور الوزن الديمغرافي للهضاب العليا يلفت الانتباه ، ويتشكل هذا الاقليم من 14 ولاية تتوزع على ثلاث فضاءات (الهضاب العليا الغربية ، الهضاب العليا وسط ، الهضاب العليا الشرقية) ، وقد عرفت في سنة 2008 وزنا ديمغرافيا يقدر ب 28 % مقابل 26 % سنة 1998 ، وتعتبر معدلات النمو الديمغرافي المسجلة في كل من فضاءات الغرب والوسط والشرق مرتفعة مقارنة بالمعدل الوطني (1.6 %) ويتراوح هذا المعدل بين 3.8 % بالنسبة للهضاب العليا وسط % 1.95 بالنسبة للهضاب العليا غرب و 1.51 % بالنسبة للهضاب العليا شرق.[1]

[1]-سيدي دريس عمار، الانثربولوجيا وجغرافية السكان، مرجع سابق،ص180-183

3- التركيب الاقتصادي:

يعد التركيب الإقتصادي أهم المؤشرات التي تعطي الصورة الأوضح للظواهر الاقتصادية و الديمغرافية والاجتماعية، و من أجل إعطاء صورة أوضح عن الوضع الديموغرافي في الجزائر و عن التركيب الاقتصادي لسكانها بهدف معرفة القوى العاملة و السكان النشطين و غير النشطين و كذا توزيعهم على الأنشطة الاقتصادية و الذي يحدد نسبة مساهمة كل قطاع.

الجدول رقم(07): توزيع السكان النشطين

السكان/السنوات	2000	2011
السكان النشطون	8690855	10661000
المشتغلون	6179992	9599000
نسبة المشتغلون%	71.1	90

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات، حوصلة احصائية1962/2011،

نلاحظ من الجدول أعلاه تطور عدد المشتغلين و التي تعد المكونة الأساسية للسكان النشطين إذ انتقل من 8.6 مليون نسمة عام 2000 ليصل إلى10.6 مليون نسمة عام 2011. و يرجع هذا التطور لحجم السكان النشطين إلى التزايد الديمغرافي الذي عرفته الجزائر في هذه الفترة.

أما عن توزيع المشتغلين حسب القطاعات فهو يعكس معظم ما تعانيه الأقطار العربية بتدني مساهمة القطاع الزراعي بسبب النفور منه بسبب تدني المداخيل بالإضافة إلى النتائج الضعيفة لمعدل النمو الإقتصادي و التضرر المستمر للفئة القادرة على العمل بوتيرة 3,8 سنويا ، و الجدول الموالي يوضح توزيع المشتغلين حسب قطاع النشاط الإقتصادي.

الجدول رقم(08): توزيع المشتغلين حسب قطاع النشاط

القطاع/السنوات	1997	2000	2003	2006	2011
فلاحة	15.5	14.12	21.13	18.15	10.77
صناعة	10.2	13.37	12.03	14.25	14.24
بناء وأشغال عمومية	10.3	9.99	11.97	14.18	16.62
تجارة، خدمات، إدارة	64	62.52	54.87	53.42	58.37

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات، حوصلة احصائية1962/2011،

الشكل رقم (13): توزيع المشتغلين حسب قطاع النشاط

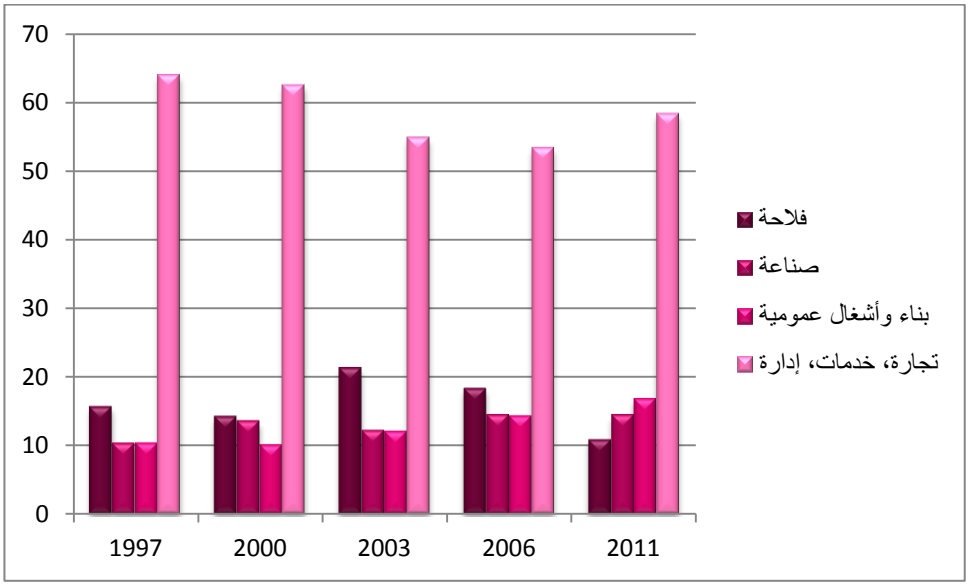

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من الجدول رقم (08) باستعمال برنامج Excel

يبين الجدول أعلاه توزيع المشتغلين حسب قطاع النشاط، لتحتل القطاعات "تجارة، خدمات، ادارة" الصف الأول بنسبة 62.52 % عام 2000 ليتراجع قطاع الفلاحة بعد إن كان% 15.5 عام 1997 ليحتل المرتبة الثانية بنسبة 14.12 % تليه الصناعة ب 13.37 % و أخيرا قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 9.99 % و ذلك بسبب إفلاس جزء كبير من هذه الشركات في ضل دخول الدول إقتصاد السوق و التوقف عن تمويلها و سد العجز المتكرر لديها و بالتالي يحتل قطاع الإدارة الصف الأول في إنشاء عدد مناصب شغل معتبرة لتنعدم مشاركة القطاعات المنتجة و بالخصوص قطاع الصناعة و الأشغال العمومية و هو ما ولد الضغط في سوق العمل.

بالرغم أن الجزائر هدفت من خلال عملية التخطيط إلى تنظيم النشاط الإقتصادي و الإجتماعي أو الإثنين معا و توجيهه نحو المستقبل باستخدام موازين قيمة إلى جانبها ميزانا عينيا واحد هو ميزان الشغل، طبيعته الموازنة بين القوى العاملة المتاحة بمختلف مستويات التأهيل و توزيعات هذه القوى بين مختلف القطاعات و الفروع للنشاطات الاقتصادية و الاجتماعية[1].

المطلب الثالث: التركيب حسب الحالة المدنية و التعليمية بالجزائر

1- التركيب حسب الحالة المدنية (الزواجية):

الزواجية هو سلوك السكان فيما يتعلق الزواج ، وقد أثر دائما بقوة على الديناميكية الديموغرافية الجزائرية. أولا من خلال اللجوء المبكر للنساء لسوق الزواج ، ثم عن طريق الدخول المتأخر أكثر فأكثر ، وفي الوقت الحالي عن طريق زيادة حجم الطاقة الإنجابية ، أي النساء اللوتي يتراوح سنهن بين 15 و 49 سنة .

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول" ,سياسة التخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها بالجزائر ,"الجزء الثاني،الجزائر ,ديوان المطبوعات الجامعية , 1999)،ص253

أما فيما يتعلق بالسن الذي يقتحمون فيه الجزائريات و الجزائريون سن الزواج ومدى شدة الظاهرة ، فإن هذان العاملان قد شهدا تغييرات هامة خاصة بعد التحولات العميقة التي مر بها بلدنا في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ...

يوضح تطور متوسط السن عند الزواج أن هذا الأخير كان مبكرا و ذلك حتى الثمانينيات وبعدها شهد تأخرا كبيرا وصل في عام 2006 إلى 33.5 عاما بين الرجال و 29.9 عاما عند النساء. وأدى ذلك إلى تضييق مدة تعرض المرأة للحمل بأكثر من عشر سنوات ، بين عامي 1966 و 2006.

الجدول رقم(09): متوسط السن عند الزواج الأول حسب الجنس

الجنس/السنوات	1966	1970	1977	1987	1998	2002	2006	2008	2012
نساء	18.3	19.3	20.9	23.7	27.6	29.6	29.9	29.3	29.33
رجال	23.8	24.4	25.3	27.7	31.3	33.0	33.5	33.0	30.07

المصدر: بيانات الحالة المدنية، الديوان الوطني للاحصاء

في عام 2008 ، شهد سن الزواج تراجعا ضئيلا ليصل إلى 33.0 عاما عند الرجال و 29.3 عاما بين النساء ، وفي عام 2012 ،انخفض سن الزواج عند الرجال بما يقارب ثلاث سنوات (30.07 سنة)، بينما بقي عند النساء في نفس المستوى (29.3 سنة)

و تجدر الإشارة إلى أن تأخر سن الزواج أدى إلى ارتفاع نسبة العزوبة بين السكان البالغين 40 سنة فما فوق وخاصة بين النساء .

الجدول رقم(10): تطور عدد الزيجات المسجلة في السجل المدني والمعدلات الخامة للزواجية

السنة	عدد الزيجات	معدل خام للزواجية %	السنة	عدد الزيجات	معدل خام للزواجية %
1998	158298	5.36	**2008**	331190	9.58
1999	163126	5.44	**2009**	341321	8.68
2000	177548	5.84	**2010**	344819	9.58
2001	194273	6.29	**2011**	369031	10.05
2002	218620	6.97	**2012**	371280	9.90
2003	240463	7.55	**2013**	387947	10.13
2004	267633	8.27	**2014**	386422	9.88
2005	279548	8.50	**2015**	369074	9.24
2006	295295	8.82	**2016**	357000	8.73
2007	325485	9.55	**2017**	340000	8.14

المصدر: بيانات الحالة المدنية، الديوان الوطني للاحصاء

الشكل رقم (14): تطور عدد الزيجات المسجلة في السجل المدني والمعدلات الخامة للزواجية

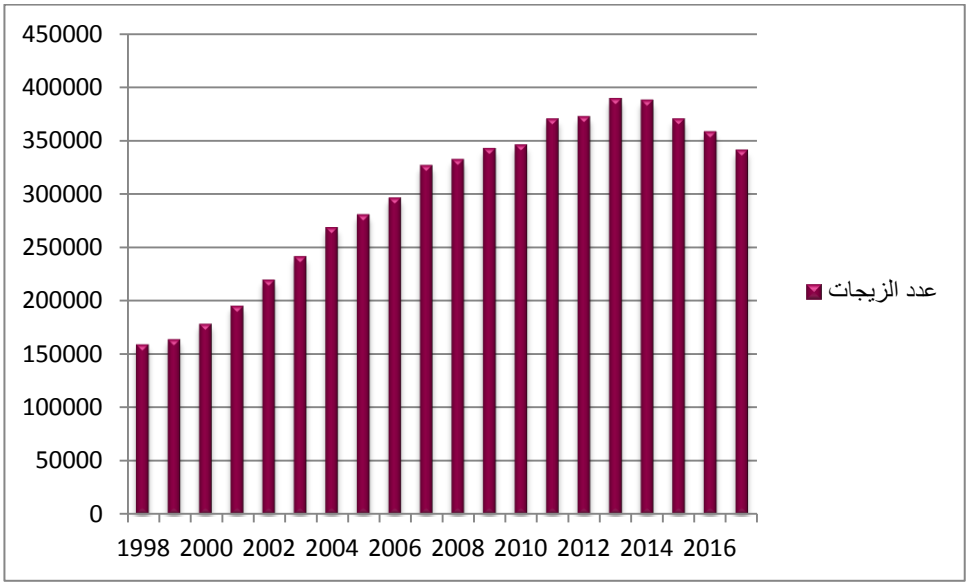

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيا الجدول رقم(10)

فيما يتعلق بتطور حجم الزيجات المسجلة سنويا في الحالة المدنية ، مع وصول أجيال "إنفجار المواليد «baby boom» "إلى سن الزواج إلى جانب تحسين الظروف المعيشية العامة لسيما في مجال السكن و الشغل، زاد عدد الزيجات المسجلة في الحالة المدنية بشكل حاد خلال العشرية الماضية. في غضون 10 سنوات ، تضاعف عدد الزيجات تقريبًا من 177548 زواجا في عام 2000 إلى 344819 في عام 2010 و بلغ أقصاه سنة 2013 بحوالي 388000 . في سنة 2018 وصل عدد الزيجات إلى 332000 زواج و ينتظر أن يستمر في الانخفاض إلى غاية وصول أجيال العشرية الاخيرة إلي سن الزواج.

مقارنة بالتسعينيات ، تجدر الإشارة إلى أن مكاتب الحالة المدنية سجلت 3584000 بين عامي 2009 و2018 أي مقابل 2،651،479 زواج بين عامي 1998 و 2008 ، و 1،653، 579 بين عامي 1987و1998، أي أكثر من مليون. زواج إضافي. وقد ساهم هذا الانفجار في الزيجات بلا شك في زيادة معدلات المواليد التي تلاحظ منذ عام 2003.[1]

2- التركيب حسب الحالة التعليمية :

تشمل التعدادات السكانية توزيع السكان الذين بلغوا سن العاشرة أو الخامسة عشرة فأكثر ، ، حسب الإلمام بالقراءة والكتابة LITERACY ، وغالبا ما تكون هذه البيانات موزعة حسب العمر والنوع . ولهذه البيانات أهمية خاصة في أنها تعد مؤشرا لمستوى المعيشة ، ومقياسا للحكم على التطور الثقافي والاجتماعي ، كما أنها تعد ذات أهمية خاصة في التنبؤ بالاتجاهات التعليمية المستقبلة وفقا للخطط الموضوعة . وفي الدول ، التي

[1] -http://www.apn.dz/

تتزايد فيها نسبة الأمية ILLITERACY ، تكون بيانات التركيب السكاني حسب الحالة التعليمية ذات فائدة مباشرة في التخطيط لمحو الأمية في مناطق الدولة المختلفة.[1]

الجدول رقم(11): إحصائيات التربية الوطنية للسنة الدراسية 2009-2010

التلاميذ	التعداد	المدرسون	التلاميذ	الموظفون	التعداد
التحضيري	427913	التحضيري	17524	الابتدائي	15082
الابتدائي	3309212	الابتدائي	143397	المتوسط	79813
المتوسط	3052953	المتوسط	138578	الثانوي	5277
الثانوي	1170645	الثانوي	69643	المجموع	147072
المجموع	7960723	المجموع	369142		

المصدر: سيدي دريس عمار، الانثربولوجيا وجغرافية السكان،مرجع سابق، ص199

[1]- سيدي دريس عمار، الانثربولوجيا وجغرافية السكان،مرجع سابق، ص198-199

خلاصة الفصل الثاني:

إن الهدف من هذا الفصل هو التعرف على حقائق الوضع السكاني في الجزائر والإلمام بتلك الآثار المترتبة على محاولات التنمية الاقتصادية. و قد عرف النمو السكاني للجزائر تغيرات عديدة عبر مراحل مختلفة، حيث تعرضت خلال فترة الاحتلال إلى حملات إبادة كبيرة أثرت على النمو الطبيعي لسكانها، كما تغيرت وتيرة الزيادة السكانية للجزائر بعد الاستقلال ، و عرفت تزايدا ملحوظا خلال الثلاثين سنة الأخيرة بسرعة كبيرة في حجم السكان حيث أنه مر بفترات مختلفة و متميزة عن بعضها البعض.

أما فيما يخص تركيب السكان في الجزائر فقد عرف توازنا حسب الجنس وتميزه بارتفاع صغار السن أي عبء إعالة كبير أما من الناحية التعليمية فلقد عرفت نسب التمدرس تطورا كبيرا كذلك الأمر بالنسبة لمعدلات الأمية التي هي في تناقص مستمر و في التركيب الاقتصادي فيتميز بزيادة عدد النشطين و المشتغلين.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد:

بعد التحليل النظري و الاقتصادي لظاهرة النمو السكاني في الجزائر سنحاول في هذا الفصل بالدراسة القياسية لهذه الظاهرة و ذلك بإتباع خطوات منهج الاقتصاد القياسي الذي يهتم بالتقدير الميداني للعلاقات بين الظواهر الاقتصادية حيث يعتمد على تصورات النظرية الاقتصادية التي تعكس العلاقات العامة لمتغيرات النموذج، و يتضمن هذا الفصل التطبيقي محاولة تهدف إلى تحديد أهم المتغيرات المتعلقة بالنمو السكاني الأكثر تأثرا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معتمدين بذلك على النظرية الاقتصادية و ذلك باستخدام الطرق القياسية و الإحصائية التي تعتبر وسيلة و أداة هامة في فهم الظواهر الاقتصادية بالاعتماد على العلاقات السببية بين مختلف المتغيرات و في هذا السياق يتم أولا تحديد أو الكشف عن المتغيرات المتعلقة بالنمو السكاني التي ممكن أن تؤثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و صياغة النموذج وتقديره ثم الدراسة الإحصائية و الاقتصادية و القياسية خلال الفترة 1990-2019

المبحث الأول: تحديد النموذج المستخدم و تحليل تطور المتغيرات خلال فترة الدراسة

المطلب الأول: تحديد المتغيرات الاقتصادية للنموذج

اعتمدنا في عملية اختيار المتغيرات التي تؤثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على النظريات الاقتصادية بالدرجة الأولى ، ومن جهة أخرى الاعتماد على الدراسات السابقة ، حيث نستخلص مما سبق بان نصيب الفرد يتأثر بمجموعة من المتغيرات نذكر منها معدل النمو الطبيعي ، نسبة الإعالة العمرية، المعدل الخام للوفيات و معدل الخصوبة و أن النموذج القياسي يتكون من متغير تابع المتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و المتغيرات المستقلة الديموغرافية السابقة الذكر ، سنقوم أولا بدراسة تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، ثم دراسة تطور المتغيرات المستقلة في نفس الفترة مع توضيح علاقة نصيب الفرد بكل متغير من المتغيرات المختارة على حدى حسب ما جاء في النظريات الاقتصادية و الجدول التالي يبين المتغيرات المستعملة في النموذج:

الجدول رقم (12) : جدول المتغيرات المستعملة في النموذج في الفترة 1990-2019

المتغيرات / السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (10^3 دولار)	معدل النمو الطبيعي (%)	نسبة الإعالة العمرية (%)	المعدل الخام للوفيات (%)	معدل الخصوبة (%)
1990	2.47	2.49	87.65	6.21	4.73
1991	1.81	2.41	85.78	6.04	4.48
1992	1.87	2.43	83.76	5.89	4.22
1993	1.89	2.25	81.57	5.75	3.96
1994	1.54	2.16	79.19	5.62	3.70

3.45	5.50	76.59	1.89	1.49	1995
3.21	5.38	74.07	1.68	1.64	1996
2.99	5.26	71.33	1.63	1.65	1997
2.8	5.15	68.49	1.52	1.63	1998
2.63	5.05	65.70	1.46	1.63	1999
2.51	4.96	63.05	1.43	1.79	2000
2.44	4.88	60.25	1.55	1.76	2001
2.40	4.81	57.75	1.53	1.8	2002
2.40	4.76	55.52	1.58	2.12	2003
2.44	4.71	53.51	1.63	2.63	2004
2.50	4.67	51.77	1.69	3.14	2005
2.57	4.65	50.49	1.78	3.5	2006
2.65	4.64	49.56	1.86	3.98	2007
2.73	4.64	48.96	1.92	4.94	2008
2.80	4.64	48.67	1.96	3.88	2009
2.86	4.66	48.67	2.03	4.48	2010
2.91	4.67	49.21	2.04	5.43	2011
2.95	4.68	49.78	2.16	5.54	2012
2.99	4.70	50.50	2.07	5.5	2013
3.02	4.71	51.51	2.15	5.53	2014
3.04	4.71	52.84	2.15	4.74	2015
3.05	4.72	54.18	2.17	4.91	2016
3.04	4.72	55.80	2.09	5.04	2017
3.02	4.72	57.51	1.99	5.16	2018
3.02	4.74	58.99	1.93	5.26	2019

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ond.dz

قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي العالمي: www.albankaldawli.org

1- دراسة تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة 1990-2019 :

يعكس نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي مستويات المعيشية للأفراد ، وهو يعبر عن كمية السلع والخدمات التي يستطيع الفرد الحصول عليها من دخله النقدي ، وحسب تصنيفات البنك الدولي مؤخرا سنة 2011 فالجزائر تقع ضمن شريحة الدول الأعلى من الدخل المتوسط والتي بلغ مستوى نصيب الفرد من الناتج حوالي 5381 دولار ، فقد عرف نصيب الفرد خلال العقود الأربعة الأخيرة تطورات معبر عنها بالارتفاع القوي من جهة والانخفاض الحاد من جهة أخرى ، والشكل التالي يبن تطورات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (15): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

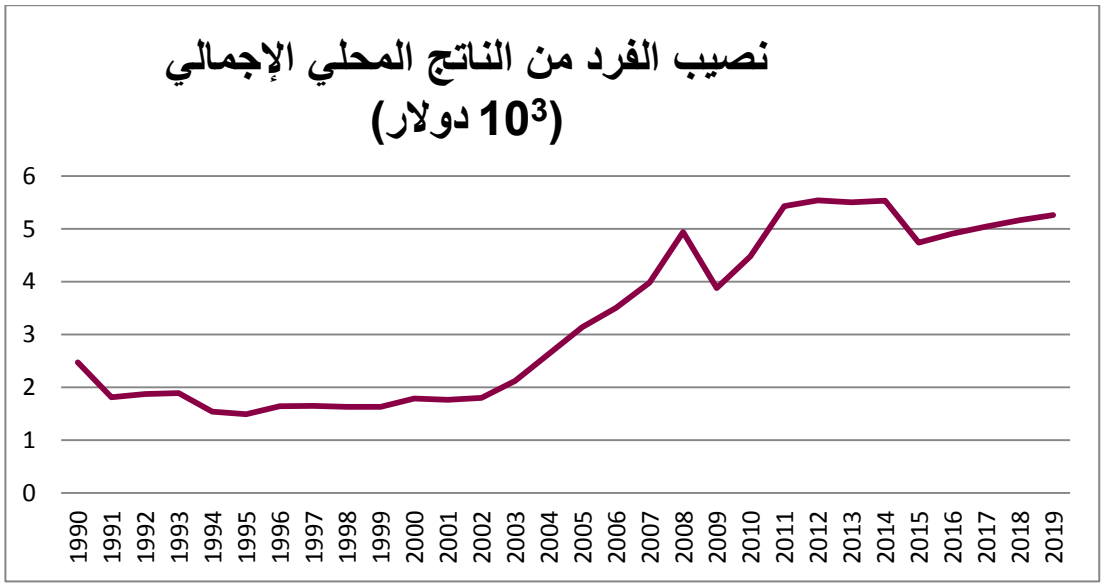

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم(12)

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن الجزائر عرفت ارتفاعا في نصيب الفرد من الناتج سنة 1990 وهذا راجع لارتفاع معدلات النمو تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط الدولية ، والذي يبين الوضع المريح الذي عرفه الاقتصاد في هذه الفترة والذي انعكس ايجابيا على نصيب الفرد لينخفض ابتداءا من سنة 1991 و ذلك لتخفيض قيمة العملة للدينار ضمن برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني والذي أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم ، الذي انعكس سلبا على نصيب الفرد الحقيقي .

وبعد سنة 1996 عرف دخل الفرد تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض حتى الفترة (2002- 2008) فقد عرف نموا ايجابيا ومستقرا بفضل استئناف النمو وانتهاج سياسة فعالة لإعادة التوزيع ضمن الإصلاحات المتعلقة بالتنمية البشرية لزيادة رفاهية الأفراد ، حيث بلغ نصيب الفرد 1800 دولار سنة 2002 إلى 4940 دولار سنة 2008 ، ليشهد تراجع سنة 2009 بقيمة 3880 دولار وهو أول تراجع منذ بداية الطفرة النفطية ، مسجلا بذلك انكماشا بلغت نسبته (- 0,2 %) على خلفية تراجع عوائد الصادرات النفطية ، لتعاود الارتفاع من جديد ابتداءا من سنة 2010 حتى سنة 2019 .

إن الدخل الاسمي لكل فرد تضاعف في السنوات الأخيرة ، ولكن هذا التحسن لا يعبر عن كون الجزائر بلد غني ، لأن الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي لم تأت من الزيادة في إنتاج السلع والخدمات ، وإنما جاءت عن طريق الزيادة في أسعار النفط ، ومن بين الإصلاحات التي شهدها الاقتصاد الوطني في الفترة الأخيرة المتمثلة في زيادات الأجور والنظم التعويضية ، خاصة في القطاع الحكومي والتي كان الهدف منها تحسين مستويات المعيشية مع زيادة القدرة الشرائية للأفراد ، إلا أن هذه الزيادات في الأجور دون ما يقابلها من تحسن فعلي في مستوى الإنتاجية ، من شأنه أن يهدد استقرار الاقتصاد الكلي.

2- دراسة تطور المتغيرات المستقلة في الفترة 1990-2019 :

لدراسة ظاهرة النمو السكاني و علاقتها بالتنمية الاقتصادية في الجزائر قمنا بحصر عدد المتغيرات التي رأينا أنها تؤثر بشكل كبير على المتغير التابع(نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) من خلال ما تم عرضه سابقا وهي معدل النمو الطبيعي، نسبة الإعالة العمرية، المعدل الخام للوفيات و معدل الخصوبة.

- معدل النمو الطبيعي:

تعد الفجوة المستمرة بالاتساع بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات و ما تنتجه من زيادة طبيعية عالية, تؤثر تأثيرا سلبيا على مستويات المعيشة لدى أفراد المجتمع إذ لم يصاحب النمو السكاني السريع سياسات فعالة في نطاق التنمية الاقتصادية, وباعتبار نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي هو عبارة عن إجمالي الناتج المحلي مقسوما على عدد السكان, فإن الزيادة في السكان سوف تعمل على انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

الشكل رقم (16): تطور معدل النمو الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

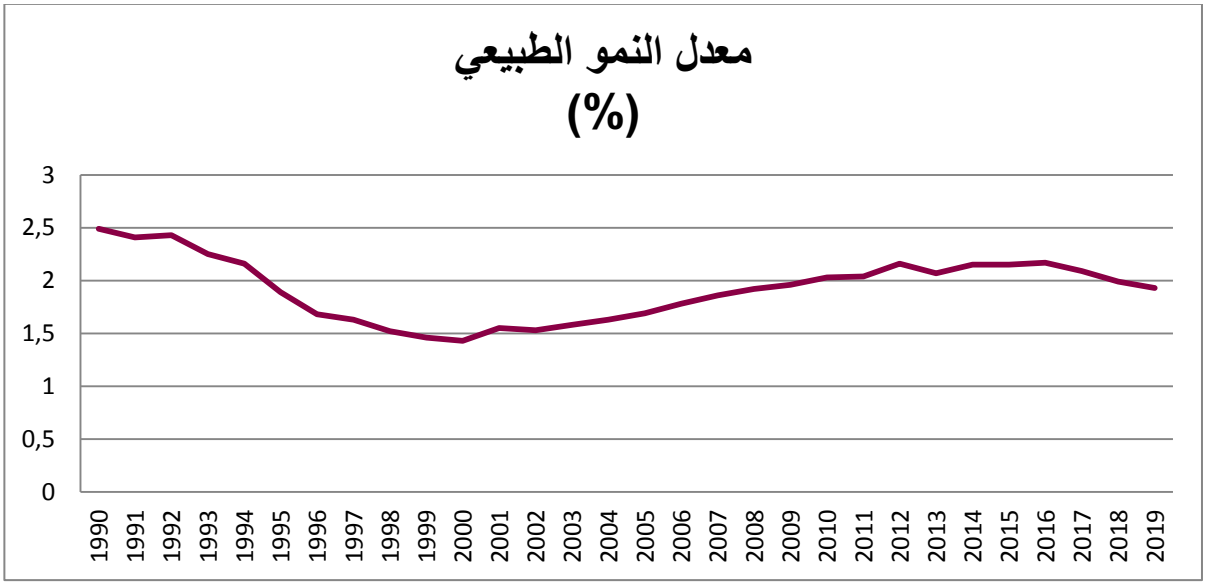

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم(12)

من خلال الشكل البياني يتضح أن معدل النمو السكاني خلال فترة الدراسة يتذبذب بين الصعود والنزول ، حيث يلاحظ تذبذب هذا المعدل في الفترة (1990 - 1992) نظرا للمرحلة التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك والمتزامنة مع انطلاق البرامج الاستعدادية لهيئات بروتن وودز ، لكن انطلاقا من سنة 1993 والى غاية سنة 2000 أخذ هذا المعدل في الانخفاض ليصل في نفس السنة إلى أدنى معدل له والمقدر ب 1,43 ٪ ، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى الحالة التي عرفتها البلاد آنذاك خاصة الوضع الأمني حيث ارتفع عدد الوفيات ، كما انخفض عدد المواليد نظرا للوضع الإقتصادي المزري للأسر (المعبر عنه بتدني المستوى المعيشي وانخفاض القدرة الشرائية) وتفشي البطالة والنزوح من الريف إلى المدينة وأزمة السكن والاعراض عن الزواج وتسريح العمال بسبب التخريب والحرق الذي لحق بمنشئات الدولة . ثم إنه بعد هذه الفترة الأليمة وبدأ من سنة 2001 أخذ هذا المعدل في الارتفاع شيئا فشيئا حتى سنة 2019 ، نظرا لزيادة المواليد وتحسن الوضع الأمني للبلاد من خلال مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية الموقع بدء من سنة 2005 ، إضافة إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان موازاة مع البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر كونها اهتمت بالجانب السكاني والوضع الإجتماعي ، حيث كان لها عميق الأثر في تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع مداخيلهم.

- نسبة الإعالة العمرية:

يعرف أن نسبة الإعالة تظهر العبء الذي يمثله جزء معين من السكان غير الناشطين أو كلهم على السكان الناشطون، و هو مجموع عدد السكان في فئتي العمر الأقل من 15 سنة و 60 سنة فما فوق على عدد السكان في الفئة العمرية 15-59 سنة x 100، حيث أنه كلما ارتفعت نسبة الإعالة و الناتجة عن ارتفاع معدل النمو السكاني انخفض نصيب الفرد ، وبالتالي أثر على المستوى المعيشي لحياته اليومية.

الشكل رقم (17): تطور نسبة الإعالة العمرية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

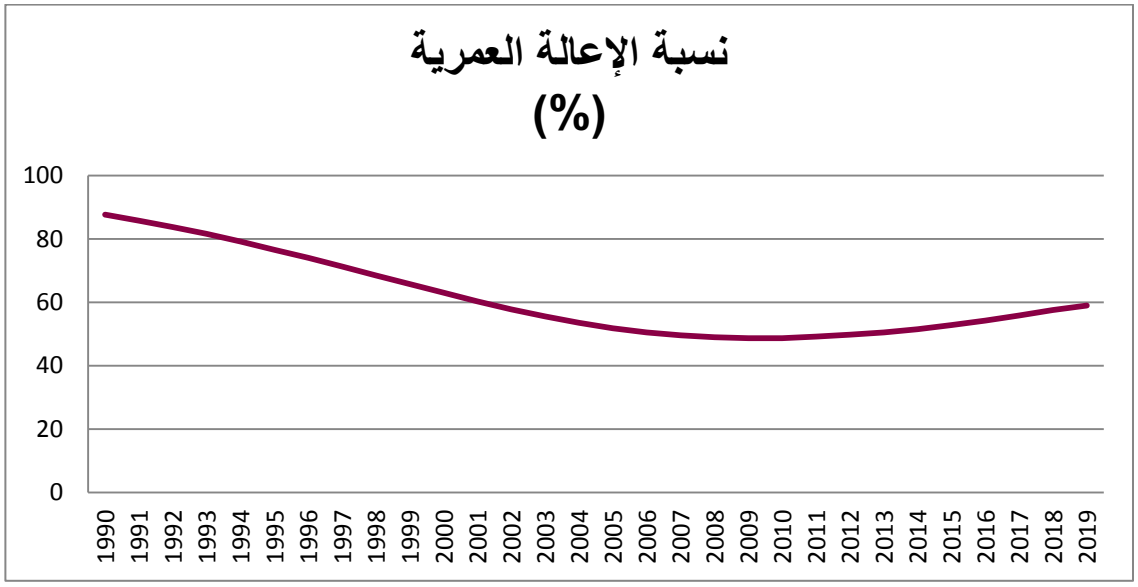

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم(12)

من خلال الشكل البياني يتضح أن الجزائر سجلت في السنوات الأولى أكبر معدل إعالة ، حيث قدر سنة 1990 ب 87.65 % ليصبح سنة 1994 ب 79.19% وهذا الارتفاع الذي سجل في هذه السنوات كان نتيجة ارتفاع في الولادات وقلة في عدد الشباب ، أي الفئة المعالة في المجتمع كانت تفوق الفئة المعيلة لها . وبعد هذه الفترة بدأ معدل الإعالة في الانخفاض ليصبح سنة 2008 مقدر ب 48.96 % أي انخفض تقريبا بنصف القيمة المقدرة في السنوات السابقة ، كما يفسر هذا الأخير أن الفئة النشطة في هذه الفترة تفوق الفئات الأخرى وهذا راجع إلى الأثر الفعال لبرنامج التحكم في النمو السكاني الذي تبنته الدولة في سنة 1983 مما أدى إلى انخفاض معدلات المواليد وارتفاع في فئة الشباب ، ليعاود الارتفاع ابتداءا من سنة 2013 بنسبة 50.50% ليصل سنة 2019 بنسبة 58.99% نتيجة لتزايد معدل النمو السكاني في السنوات الاخيرة.

ومن هذا المنطلق يمكن للمجتمع الجزائري تحقيق العائد الديموغرافي للبلاد ، حيث هذا الأخير يسمح لنا بتوفير موارد إضافية ، وكذلك تكميله للاستثمار ورفاهية الدولة على المدى البعيد .

- معدل الخصوبة:

تعتبر الخصوبة من أهم المصادر الرئيسية في دراسة السكان باعتبارها المحور الرئيسي لنمو السكان و ما يترتب عليه في مختلف مجالات الحياة. و تتفاوت مستويات الخصوبة من مجتمع لأخر و ذلك بتأثيرها بالعديد من المتغيرات الاقتصادية ، حيث يفترض وجود علاقة عكسية بين معدل الخصوبة و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

الشكل رقم (18): تطور معدل الخصوبة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

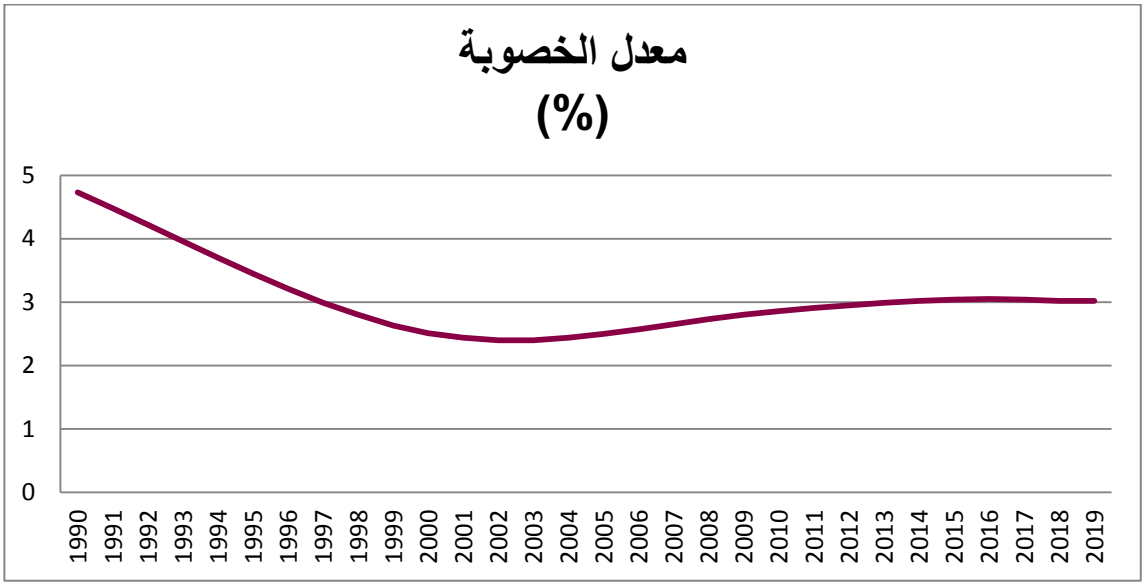

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم(12)

من خلال الشكل البياني يتضح أن معدل الخصوبة عرف انخفاضا ملحوظا في الفترة (1990-2002)، حيث في سنة 1990 سجل 4.73 طفل لكل امرأة ليصل سنة 2002 إلى 2.40 طفل لكل امرأة وهذا الانخفاض راجع إلى تحسن المستوى التعليمي لدى الجنسين الذي بدوره أدى وعيهما بتطبيق موانع الحمل لتنظيم أسرتهما.

كما في تعداد 2003 لم يتأثر وبقي كما هو بمعدل 2.40 طفل لكل امرأة وهذا الانخفاض راجع إلى تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للبلاد ، تحسن المستوى التعليمي وخاصة للمرأة كونها العامل المؤثرة في الخصوبة بدرجة كبيرة وأصبح لها الحق في التعلم ومواصلة الدراسة ، الحق في العمل ، وعي الزوجين بتنظيم الأسرة ، تأخر معدل سن الزواج الأول للجنسين ، وكذا العزوف عن الزواج بالنسبة للذكور بسبب أزمتي : الشغل ، السكن ..... الخ. ليعاود الارتفاع سنة 2004 حيث بلغ 2.44 طفل لكل امرأة و استمر حتى سنة 2019 حيث وصل إلى 3.02 طفل لكل امرأة، هذا الارتفاع راجع إلى كثرة الولادات الناتجة عن كثرة الزيجات التي حدثت في هاته الفترة.

- المعدل الخام للوفيات:

تعتبر الوفيات الظاهرة الديموغرافية الثانية من حيث أهميتها بعد ظاهرة الخصوبة و هي تؤثر تأثيرا كبيرا على كافة جوانب الحياة في المجتمع، و يعد خفض مستوى الوفيات مطلبا عاما و هدفا من أهداف عملية التنمية الاقتصادية، كما هذه الاخيرة تقاس بعدة مؤشرات من بينها معدل الدخل الفردي، حيث يفترض وجود علاقة عكسية بين معدل الوفيات الخام و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

الشكل رقم (19): تطور معدل الوفيات الخام في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

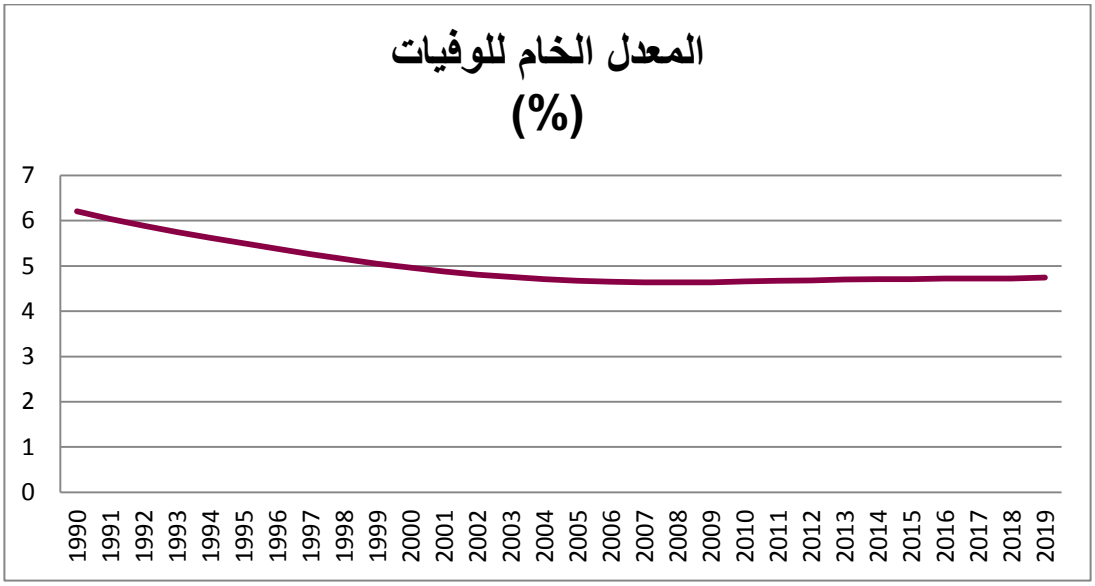

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم(12)

من خلال الشكل البياني يتضح أن معدل الوفيات الخام بدأ تدريجيا في الانخفاض ابتداءا من سنة 1990بنسبة 6.21% ، يرتبط هذا التراجع للعديد من العوامل، نذكر منها تحسين البيئة و الظروف المعشية و تكثيف البرامج الصحية الوطنية التي تستهدف السكان (إنشاء الهياكل، و الجدول الزمني للتلقيح الإجباري، و ما إلى ذلك).

تشير البيانات إلى انخفاض واضح في معدل الوفيات الخام ليصل الى 4.65% و ذلك سنة 2006 على الرغم من الزيادة في الحجم الكلي للسكان،كما شهد ثبات في الفترة (2007-2009) بنسبة 4.64% ، و ابتداءا من سنة 2010 نلاحظ اتجاه تصاعدي من 4.66% إلى 4.74% سنة 2019 و هذا يرتبط أساسا بظاهرة الشيخوخة.

المطلب الثاني: صياغة و تقدير النموذج القياسي

بعد تحديد المتغيرات المفسرة او المستقلة التي تؤثر على التنمية الاقتصادية من خلال دراستنا للنظرية الإقتصادية ، وذلك باستعمال تقنية الإنحدار الخطي المتعدد معتمدين في ذلك على برنامج Eviews بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية MCO باعتبار انها تقدم مقدرات غير متحيزة ، و سنتطرق في هذا المطلب إلى صياغة النموذج القياسي للظاهرة محل الدراسة، وبعد ذلك تقدير النموذج ثم التطرق لدراسة معنويات معالم هذا النموذج ، بدراسة معنويات النموذج كل معلمة على حدى و دراسة المعنوية الكلية للنموذج.

1- صياغة النموذج:

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وقبل التعرف على الشكل الرياضي للدالة المراد دراستها، نتطرق إلى تفسير مختصرات الرموز المستعملة كمتغير تابع و المتغيرات المستقلة المستعملة في النموذج.

المتغير التابع: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يرمز له بالرمز : **PIBPH**

المتغيرات المستقلة و تتمثل في:

- معدل النمو الطبيعي نرمز له بـ **TAN**
- المعدل الخام للوفيات نرمز له بـ **TBM**
- نسبة الاعالة العمرية نرمز لها بـ **TDD**
- معدل الخصوبة نرمز له بـ **TFT**

الشكل الرياضي للنموذج : يتمثل الشكل الرياضي في الدالة التالية:

$$Pibph=f(Tan, Tbm, Tdd, Tft)$$

حسب (ploser and nelson) فان أغلب العلاقات (النماذج) التي تربط المتغيرات هي علاقة خطية، و مبدئيا فان النموذج المحتمل لدراستنا يكتب على الشكل:

$$Pibph_t = ß_0 + ß_1 Tan_t + ß_2 Tbm_t + ß_3 Tdd_t + ß_4 Tft_t + u_t$$

حيث:

t: تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة

Pibph: يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المقاس بمليار دولار

Tan: يمثل معدل النمو الطبيعي المقاس بـ%

Tbm: يمثل المعدل الخام للوفيات المقاس بـ %

Tdd: تمثل نسبة الاعالة العمرية المقاسة بـ %

Tft: يمثل معدل الخصوبة المقاس بـ%

$ß_0$ ،$ß_1$ ،$ß_2$ ،$ß_3$ ،$ß_4$: تمثل معلمات النموذج

U: يمثل الحد العشوائي أو باقي المتغيرات الأخرى التي تؤثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و التي لم تدرج في النموذج المعتمد في دراستنا.

2- تقدير النموذج:

إن تقدير النموذج هو مرحلة تقنية بحثه، تعتمد على معرفة طرق الاقتصاد القياسي المختلفة مع فرضيتها و المعالم الاقتصادية لتلك المقدرات، بحيث نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية MCO باعتبارها الطريقة الأحسن و الأكثر نجاعة مقارنة بمثيلتها حيث انها تعتمد على الحصول على مقدرات الخاصة للانحدار.

أ- خصائص طريقة المربعات الصغرى العادية:[1]

1- خاصية عدم التحيز:

التحيز هو الفرق بين مقدرة ما و وسط توزيعها فإذا اختلف هذا الفرق عن 0 نقول بأن المقدر متحيز أما بالنسبة لمقدرات طريقة المربعات الصغرى فهي تحقق مايلي:

$$(\hat{\beta}_i)=\beta_i \qquad , i=0, 1, 2, ...k$$

و بالتالي $\hat{\beta}$ هي مقدر غير متحيز لـ β_i

2- خاصية الاتساق :

نقول بأن المعلمات هي مقدرات متسقة إذا تحقق مايلي :

- قيم المعالم المقدرة تقترب من قيم المعالم الحقيقية و ذلك كلما كبر حجم ا العينة

- قيمتي التحيز و التباين تقتربان أو تساويان الصفر كلما إقترب حجم العينة مالا نهاية أي:

$$\lim_{n\to\infty} E(\hat{\beta}) = b \qquad \lim_{n\to\infty} \hat{\beta} = \beta$$

$$\lim_{n\to\infty} var(\hat{\beta}) = b \qquad \lim_{n\to\infty} var(\hat{\beta}) = 0$$

[1]- جلاطو الجيلاي ، الإحصاء التطبيقي مع تمارين و مسائل محلولة ، دار الخلدونية ، الطبعة الثانية ، الجزائر 2009 ، ص29

و إذا تحقق هذين الشرطين نقول أن $\widehat{\boldsymbol{\beta}}$ هو مقدر متسق لـ $\boldsymbol{\beta}$

3- خاصية أصغر تباين :[1]

يقصد بأقل تباين ممكن للمقدرات ، عندما يكون تباين $\hat{\beta}_i$ أقل من تباين أي قيمة مقدرة أخرى أي:

$$\boldsymbol{var}(\hat{\beta}_i) < var(\overline{\beta}_i)$$

حيث:

$\overline{\beta}_i$: هي القيمة المقدرة الأخرى لـ β_i

ب- فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

إن بناء نموذج الانحدار الخطي يجب أن يكون مستوفيا لعدد من الفرضيات التي يمكن إجمالها كما يلي:

الفرضية الأولى: المتغير التابع يكون دالة خطية في المتغيرات المستقلة بحيث تكون قيمة واحدة على الاقل من قيم المتغير المستقل مختلفة عن بقية القيم.

الفرضية الثانية : المتغيرات المفسرة المهملة في النموذج (أي حد الخطأ) لها أثر متوسط معدوم أي :

$$\boldsymbol{E(U_i) = 0 \quad , \forall i = 1, \dots, n}$$

الفرضية الثالثة : تجانس التباين لمختلف الحدود العشوائية وإبعاد الحالة التي تكون فيها الأخطاء تتبع تغيرات قيم المتغيرات المستقلة

$$\boldsymbol{var(U_i) = E(U_i^2) = \sigma_u^2 \quad , \forall i = 1, \dots, n}$$

الفرضية الرابعة : عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء أي:

$$\boldsymbol{cov(U_i, U_j) = E(U_i, U_j) = 0 \qquad , \forall\, i \neq j}$$

الفرضية الخامسة : الاستقلالية بين المتغير العشوائي والمتغيرات المستقلة أي:

$$\boldsymbol{cov(U_i, X_j) = E(U_i, X_j) = 0}$$

الفرضية السادسة : المتغير العشوائي موزع توزيع طبيعي :

$$\boldsymbol{U_i \rightarrow N(0, \sigma^2)}$$

[1]- مجيد علي حسين ، عفاف عبد الجبار سعيد ، الإقتصاد القياسي النظرية و التطبيق ، دار وائل للطباعة و النشر ، عمان 1998 ، ص 188

بعد إدخال بيانات متغيرات الدراسة المتمثلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و المتغيرات المتعلقة بالنمو السكاني المختارة في البرنامج الإحصائي Eviews تحصلنا على نتائج التقدير للنموذج إنطلاقا من الجدول رقم 12 كمايلي:

الجدول رقم (13): نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد

Dependent Variable: PIBPH
Method: Least Squares
Date: 05/04/21 Time: 02:36
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	28.55174	3.145474	9.077089	0.0000
TAN	-2.111788	1.114064	-1.895572	0.0696
TBM	-7.473183	0.992968	-7.526107	0.0000
TDD	-0.019851	0.032122	-0.617996	0.5422
TFT	5.717948	0.952107	6.005571	0.0000

R-squared	0.959113	Mean dependent var	3.291667
Adjusted R-squared	0.952571	S.D. dependent var	1.580275
S.E. of regression	0.344155	Akaike info criterion	0.855565
Sum squared resid	2.961075	Schwarz criterion	1.089098
Log likelihood	-7.833478	Hannan-Quinn criter.	0.930274
F-statistic	146.6101	Durbin-Watson stat	1.728580
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من إعداد الطالبة انطلاقا من الجدول رقم 12 باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews

من الجدول رقم 13 يمكن كتابة الصيغة النهائية للنموذج كمايلي:

$$\hat{p}ibph = 28{,}551 - 2{,}111\,\boldsymbol{Tan} - 7{,}473\,\boldsymbol{Tbm} - 0{,}019\,\boldsymbol{Tdd} + 5{,}717\,\boldsymbol{Tft}$$

$$t_c : \quad (9{,}077) \quad (-1{,}895) \quad (-7{,}526) \quad (-0{,}617) \quad (6{,}005)$$

$$\delta_{\hat{\beta}_i} : \quad (3{,}145) \quad (1{,}114) \quad (0{,}992) \quad (0{,}032) \quad (0{,}952)$$

$$\sum \varepsilon_i^2 = 2{,}961 \qquad R^2 = 0{,}95 \qquad \overline{R^2} = 0{,}95$$

$$Dw = 1{,}728 \qquad F_c = 146{,}61 \qquad n = 30$$

حيث:

t_c: هي قيم احصاءة ستودنت المحسوبة للمعالم المقدرة، و تحسب وفق العلاقة التالية

$$t_{c_{\hat{\beta}_i}} = \frac{|\hat{\beta}_i - \beta_i|}{\delta_{\hat{\beta}_i}} \quad , \quad i = 0,1,2, \ldots\ldots$$

$\delta_{\widehat{\beta}_i}$: الإنحرافات المعيارية للمعالم المقدرة

$\sum \varepsilon_i^2$: مجموع مربعات الأخطاء

R^2: تمثل معامل التحديد

$\overline{R^2}$: يمثل معامل التحديد المصحح

Dw: تمثل إحصائية ديربن واتسون تستخدم للكشف عن الإرتباط الذاتي للأخطاء

F_c: تمثل إحصائية فيشر المحسوبة و تحسب وفق العلاقة التالية:

$$F_c = \frac{R^2}{1-R^2} * \frac{n-m-1}{m}$$

حيث:

m: عدد المتغيرات المستقلة

n: عدد المشاهدات

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية و القياسية للنموذج المقدر

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر، لابد باجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية كل نموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية، و مدى صلاحيته من الناحية الاحصائية، و يتم بعد ذلك اختيار أفضل نموذج للقيام باختباره من الناحية الاقتصادية.

المطلب الأول : الدراسة الاحصائية و الاقتصادية للنموذج المقدر

أ- الدراسة الاحصائية:

1- اختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة:

لاختبار معنوية المعالم كل على حدى باستخدام إحصائية استو دنت، ويمكن توضيح نتائج الاختبار في جدول الذي يوضح القيم T المحسوبة للمعلمات المقدرة والقيم المجدولة المستخرجة من جدول استودنت عند مستوى معنوية 5% .

الجدول رقم (14): جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج

المقدرات	المعاملات	T_{cal}	T_{tab}	$prob$
الثابث	β_0	9,077	2 ,06	0 ,000
Tan	β_1	-1,895	2 ,06	0,069
Tbm	β_2	-7,526	2 ,06	0,000
Tdd	β_3	-0,617	2 ,06	0,542
Tft	β_4	6,005	2 ,06	0,000

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 13

و لإجراء هذا الإختبار نقوم بمقارنة إحصاءة ستيودنت المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية % 5 ، وفقا للفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta_i = 0 \\ H_1: \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

حيث:

H_0: تمثل فرضية العدم و تعني المعلمة ليس لها معنوية إحصائية

H_1: تمثل الفرضية البديلة و تعني المعلمة لها معنوية إحصائية

- اختبار معنوية β_0:

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = 0 \\ H_1: \beta_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 14 نلاحظ أن $|\mathbf{t_{cal}}| > \mathbf{t_{tab}}$ و بالتالي نرفض H_0 و نقبل H_1 ، و منه β_0 لها معنوية إحصائية.

- اختبار معنوية β_1:

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = 0 \\ H_1: \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 14 نلاحظ أن $|\mathbf{t_{cal}}| < \mathbf{t_{tab}}$ و بالتالي نقبل H_0 و نرفض H_1 ، و منه β_1 ليس لها معنوية إحصائية.

- **اختبار معنوية β_2:**

$$\begin{cases} H_0: \beta_2 = 0 \\ H_1: \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 14 نلاحظ أن $|\mathbf{t_{cal}}| > \mathbf{t_{tab}}$ و بالتالي نرفض H_0 و نقبل H_1 ، و منه β_2 لها معنوية إحصائية

- **اختبار معنوية β_3:**

$$\begin{cases} H_0: \beta_3 = 0 \\ H_1: \beta_3 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 14 نلاحظ أن $|\mathbf{t_{cal}}| < \mathbf{t_{tab}}$ و بالتالي نقبل H_0 و نرفض H_1 ، و منه β_3 ليس لها معنوية إحصائية

- **اختبار معنوية β_4:**

$$\begin{cases} H_0: \beta_4 = 0 \\ H_1: \beta_4 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 14 نلاحظ أن $|\mathbf{t_{cal}}| > \mathbf{t_{tab}}$ و بالتالي نرفض H_0 و نقبل H_1 ، و منه β_4 لها معنوية إحصائية

2- اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج:

لاختبار المعنوية الإجمالية للنموذج يستخدم إختبار Fisher ، وفقا للفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 \\ H_1: \exists \beta_i / \beta_i \neq 0 \qquad i = 0,1,2, \dots .,4 \end{cases}$$

H_0: تمثل فرضية العدم و تعني انعدام العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة

H_1: تمثل الفرضية البديلة و تعني يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع

بحيث:

$$F_{cal} = 146,61 \quad \text{و} \quad F_{(4,25)}^{0,05} = 2,76$$

بما أن: $F_{cal} > F_{tab}$ فإننا نرفض H_0 و نقبل H_1 و بالتالي يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي).

ب- التفسير الاقتصادي:

$R^2 = 0,95$ تدل قيمة معامل التحديد المتعدد على أن نموذج الإنحدار المتعدد المقترح يمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا جيدا ، حيث أن 95 % من التغيرات التي تحدث في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي هي ناتجة عن التغيرات في المتغيرات المستقلة ، أما 5% تبقى لعوامل غير مشخصة.

- إشارة معلمة معدل النمو الطبيعي سالبة و هذا يدل على وجود علاقة عكسية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و معدل النمو الطبيعي ، و هذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة و منطق النظرية الإقتصادية ، حيث أنه إذا تغير معدل النمو الطبيعي بوحدة واحدة فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يتغير بـ : 2.111 وحدة

- إشارة معلمة معدل الخام للوفيات سالبة و هذا يدل على وجود علاقة عكسية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و معدل الخام للوفيات ، و هذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة و منطق النظرية الإقتصادية ، حيث أنه إذا تغير معدل الخام للوفيات بوحدة واحدة فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يتغير بـ : 7.473 وحدة

- إشارة معلمة نسبة الاعالة العمرية سالبة و هذا يدل على وجود علاقة عكسية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و نسبة الاعالة العمرية ، و هذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة و منطق النظرية الإقتصادية ، حيث أنه إذا تغيرت نسبة الاعالة العمرية بوحدة واحدة فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يتغير بـ : 0.019 وحدة

- إشارة معلمة معدل الخصوبة موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و معدل الخصوبة ، حيث أنه إذا تغير معدل الخصوبة بوحدة واحدة فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يتغير بـ: 5.717 وحدة

من خلال الدراسة الإحصائية و الإقتصادية للنموذج الخطي المقدر وجدنا أن معدل الخصوبة و المعدل الخام للوفيات ذا معنوية إحصائية و بالتالي يقيسان التغيرات التي تحدث في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الفترة المدروسة أما باقي المتغيرات فهي ليست معنوية إحصائيا ، لكن النموذج ككل له معنوية إجمالية و هذا ما يفسر على وجود مشكل التعدد الخطي.

- إختبار الكشف عن التعدد الخطي:

هناك عدة إختبارات للكشف عن التعدد الخطي و سنعتمد في هذه الدراسة على إختبار Ferrarr _ Glauber ، و في البداية نبحث عن مصفوفة الإرتباط الجزئية فما بين المتغيرات المستقلة.

الجدول رقم(15): جدول يبن الارتباط الزوجي بين المتغيرات المستقلة

	Tan	Tbm	Tdd	Tft
Tan	1	0,425	0,295	0,799
Tbm	0,425	1	0,977	0,873
Tdd	0,295	0,977	1	0,797
Tft	0,799	0,873	0,797	1

المصدر : من إعداد الطالبة انطلاقا من الجدول رقم 12 باستعمال برنامجSPSS

و من بين الاختبارات التي يعتمد عليها Ferrarr _ Glauber هو اختبار مربع كاي 2 " χ^2 " و لتطبيق هذا الاختبار يتم إتباع الخطوات التالية:

- حساب قيمة محدد معاملات الإرتباط الزوجي بين المؤشرات المستقلة $|R|$.

إختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \mathrm{D} = 1 \\ \mathrm{H}_1: \mathrm{D} < 1 \end{cases}$$

H_0: إستقلالية ما بين المتغيرات المستقلة .

H_1: يوجد إرتباط بين المتغيرات المستقلة .

- تعطى الصيغة الرياضية لهذا الإختبار كمايلي[1]:

$$x^2 = -\left[\mathrm{n} - 1 - \frac{1}{6}(2\mathrm{K} + 5)\right].\log|\mathrm{R}|$$

حيث:

n : تمثل عدد المشاهدات .

K : تمثل عدد المتغيرات المستقلة .

$\log|\mathrm{R}|$:تمثل اللوغارتم الطبيعي لمحدد مصفوفة معاملات الإرتباطات الجزئية .

نقارن قيمة χ^2 المحسوبة مع القيمة الجدولية ل χ^2 المحصل عليها من جدول القيم الحرجة ل χ^2 عند درجة الحرية $v = \frac{1}{2}k(k-1)$ ، و مستوى معنوية α [2]

باستعمال برنامج **Excel** تحصلنا على قيمة المحدد كمايلي:

$$|R| = 0.00028$$

[1]- حسين علي بخيت ، سحر فتح الله ، الإقتصاد القياسي ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن 2009 ، ص246

[2]- مكيد علي ، الإقتصاد القياسي دروس و مسائل محلولة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر 2007 ، ص143

أما قيمة χ^2 المحسوبة فهي كمايلي:

$$x_{cal}^2 = -\left[30 - 1 - \frac{1}{6}(8+5)\right].\log 0.00028 \quad => x_{cal}^2 = 95.334$$

أما قيمة χ^2 الجدولية عند درجة الحرية 6 و مستوى المعنوية % 5 فهي كمايلي:

$$x_{tab}^2 = 12.592$$

بما أن : $x_{tab}^2 < x_{cal}^2$ فإننا نرفض H_0 و نقبل H_1 و بالتالي يوجد إرتباط بين المتغيرات المستقلة مما يفسر بوجود مشكل التعدد الخطي.

- تحديد المتغيرات المستقلة المتسببة في مشكل التعدد الخطي:

لايجاد المتغيرات الواجب حذفها من النموذج نقوم أولا بتحديد الإرتباط الزوجي بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة ، حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (16) : جدول يبين الإرتباط الزوجي بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة

	Tan	Tbm	Tdd	Tft
Pibph	0.361	-0.639	-0.707	-0.199

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجSPSS

من خلال الجدول رقم 15 الذي يمثل مصفوفة الإرتباط الزوجي بين المتغيرات المستقلة نلاحظ أن الإرتباط بالنسبة لمعدل النمو الطبيعي مع المعدل الخام للوفيات و نسبة الاعالة العمرية والمتغير التابع فهو إرتباط ضعيف ومنه فهو لا يشرح التغيرات التي تحدث في هذه المتغيرات و بالتالي يجب حذفه من النموذج.

كما نلاحظ أنه يوجد إرتباط قوي بين المعدل الخام للوفيات و نسبة الاعالة العمرية و معدل الخصوبة أي أن المعدل الخام للوفيات يتأثر بهذه المتغيرات إضافة إلى ذلك فهو يشرح التغيرات التي تحدث في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لأنه ذو معنوية إحصائية من خلال الإختبار الذي أجريناه ، و بالتالي المعدل الخام للوفيات يبقى في النموذج.

كما نلاحظ أيضا أنه يوجد إرتباط قوي بين معدل الخصوبة مع جميع المتغيرات المستقلة إضافة إلى ذلك فهو يشرح التغيرات التي تحدث في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لأنه ذو معنوية إحصائية من خلال الاختبار الذي أجريناه ، و بالتالي معدل الخصوبة يبقى في النموذج.

من خلال هذا التحليل نستنتج أن المتغيرات التي يجب حذفها من النموذج هي: معدل النمو الطبيعي و نسبة الإعالة العمرية.

- تقدير النموذج بعد إزالة المتغيرات المتسببة في مشكلة التعدد الخطي:

بعد إزالة المتغيرات المتسببة في مشكلة التعدد الخطي و المتمثلة في معدل النمو الطبيعي و نسبة الإعالة العمرية يتم تقدير النموذج من جديد باستعمال برنامج Eviews كمايلي:

الجدول رقم (17) : نتائج تقدير النموذج بعد إزالة مشكل التعدد الخطي

Dependent Variable: PIBPH
Method: Least Squares
Date: 05/19/21 Time: 20:23
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	24.14555	0.906025	26.64998	0.0000
TBM	-6.559935	0.286175	-22.92283	0.0000
TFT	3.933429	0.222294	17.69474	0.0000

R-squared	0.953053	Mean dependent var	3.291667
Adjusted R-squared	0.949576	S.D. dependent var	1.580275
S.E. of regression	0.354856	Akaike info criterion	0.860428
Sum squared resid	3.399906	Schwarz criterion	1.000547
Log likelihood	-9.906414	Hannan-Quinn criter.	0.905253
F-statistic	274.0612	Durbin-Watson stat	1.472030
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من إعداد الطالبة إنطلاقا من الجدول رقم 12 باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews

تكتب الصيغة النهائية للنموذج كمايلي:

$$\hat{p}ibph = 24{,}145 - 6{,}559\,\boldsymbol{Tbm} + 3{,}933\,\boldsymbol{Tft}$$

$$t_c \;:\quad (26{,}649)\quad (-22{,}922)\quad (17{,}694)$$

$$\delta_{\hat{\beta}_i}:\quad (0{,}906)\quad (0{,}286)\quad (0{,}222)$$

$$\sum \varepsilon_i^2 = 3{,}399 \qquad R^2 = 0{,}95 \qquad \overline{R^2} = 0{,}94$$

$$Dw = 1{,}472 \qquad F_c = 274{,}061 \qquad n = 30$$

- الدراسة الإحصائية و الإقتصادية للنموذج المقدر:

بعد معالجة مشكلة التعدد الخطي و تقدير النموذج الجديد سوف نجري إختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية و الإقتصادية .

أ التفسير الإحصائي:

1- إختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة : لإجراء هذا الإختبار تستخدم إحصائية ستيودنت وذلك لتقييم معنوية معالم النموذج ، و من ثم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، و الجدول التالي يوضح معنوية كل معلمة في النموذج:

الجدول رقم (18) : جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج

المقدرات	المعاملات	T_{cal}	T_{tab}	$prob$
الثابث	β_0	26,649	2,052	0,000
Tbm	β_1	-22,922	2,052	0,000
Tft	β_2	17,694	2,052	0,000

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 17

- اختبار معنوية β_0:

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = 0 \\ H_1: \beta_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 18 نلاحظ أن $|\mathbf{t_{cal}}| > \mathbf{t_{tab}}$ و بالتالي نرفض H_0 و نقبل H_1 ، و منه β_0 لها معنوية إحصائية.

- اختبار معنوية β_1:

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = 0 \\ H_1: \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 18 نلاحظ أن $|\mathbf{t_{cal}}| > \mathbf{t_{tab}}$ و بالتالي نرفض H_0 و نقبل H_1 ، و منه β_1 لها معنوية إحصائية.

- اختبار معنوية β_2:

$$\begin{cases} H_0: \beta_2 = 0 \\ H_1: \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 18 نلاحظ أن $|\mathbf{t_{cal}}| > \mathbf{t_{tab}}$ و بالتالي نرفض H_0 و نقبل H_1 ، و منه β_2 لها معنوية إحصائية

2- اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج:

لاختبار المعنوية الإجمالية للنموذج يستخدم إختبار Fisher ، وفقا للفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 \\ H_1: \exists \beta_i / \beta_i \neq 0 \qquad i = 0,1,2 \end{cases}$$

H_0: تمثل فرضية العدم و تعني انعدام العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة

H_1: تمثل الفرضية البديلة و تعني يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع

بحيث:

$$F_{cal} = 274{,}061 \quad \text{و} \quad F_{(2,27)}^{0,05} = 3{,}35$$

بما أن: $F_{cal} > F_{tab}$ فإننا نرفض H_0 و نقبل H_1 و بالتالي يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) و منه النموذج له معنوية اجمالية.

ب- التفسير الاقتصادي:

$R^2 = 0{,}95$ تدل قيمة معامل التحديد المتعدد على أن نموذج الإنحدار المتعدد المقترح يمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا جيدا ، حيث أن 95 % من التغيرات التي تحدث في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي هي ناتجة عن التغيرات في المتغيرات المستقلة ، أما 5% تبقى لعوامل غير مشخصة.

- إشارة معلمة معدل الخام للوفيات سالبة و هذا يدل على وجود علاقة عكسية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و معدل الخام للوفيات ، و هذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة و منطق النظرية الإقتصادية ، حيث أنه إذا تغير معدل الخام للوفيات بوحدة واحدة فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يتغير بـ : 6.559 وحدة

- إشارة معلمة معدل الخصوبة موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و معدل الخصوبة ، حيث أنه إذا تغير معدل الخصوبة بوحدة واحدة فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يتغير بـ: 3.933 وحدة

بعد أن تأكدنا من مدى صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية و الإقتصادية ، سنقوم بإختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى إنسجامه و تطابقه مع الفرضيات الخاصة به.

المطلب الثاني: الدراسة القياسية للنموذج المقدر

1- إختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء : للكشف عن وجود أو عدم وجود مشكل الإرتباط الذاتي للأخطاء نستخدم اختبار داربن واتسون **DW** حيث تسمح هذه الإحصاءة باختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \rho = 0 \\ \mathrm{H}_1: \rho \neq 0 \quad (\rho < 0 \text{ أو } \rho > 0) \end{cases}$$

H_0: تمثل فرضية العدم و تنص على عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء.

H_1: تمثل الفرضية البديلة و تنص على وجود إرتباط ذاتي للأخطاء.

و يفترض في هذا الإختبار أن الإرتباط الذاتي لقيم u يتخذ نمط الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى:

$$u_t = \rho u_{t-1} + \varepsilon_t$$

و بالتالي تحسب قيمة DW بموجب الصيغة التالية:

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^{n}(\varepsilon_t - \varepsilon_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^{n}\varepsilon_t^2}$$

الشكل رقم (20) : تحديد مناطق القبول و الرفض لإحصاءة DW :

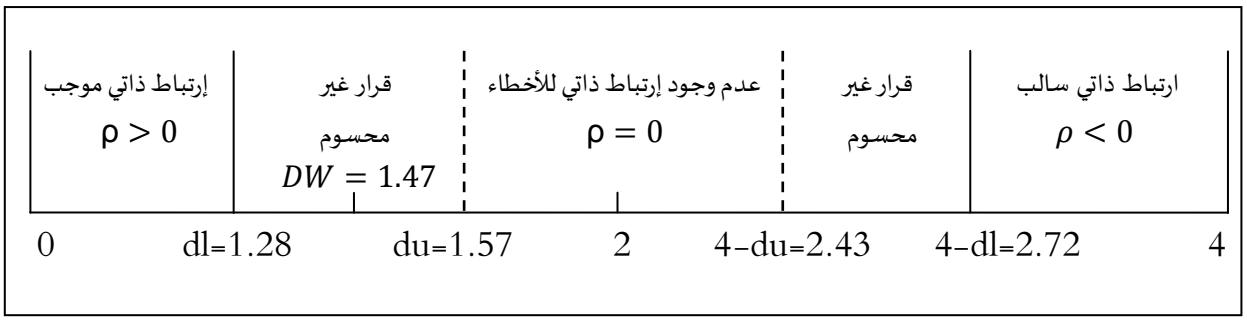

نلاحظ أن قيمة DW وقعت في منطقة القرار غير الحاسم مما يفسر أن الإرتباط الذاتي للأخطاء هو أكثر من الدرجة الأولى لهذا لا نستطيع قبول أو رفض الفرضية الصفرية ، و بالتالي نستخدم إختبار Breusch-Pagan-Godfrey.

- **إختبار Breusch-Pagan-Godfrey :** يصلح هذا الإختبار عندما يكون الإرتباط من الدرجة الثانية فأكثر و عندما يكون المتغير التابع المبطأ ضمن المتغيرات المستقلة ، و يكتب النموذج العام الذي يحتوي الإرتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة ρ كما يلي :

$$u_t = \rho_1 u_{t-1} + \rho_2 u_{t-2} + \cdots + \rho_\rho u_{t-\rho}$$
$$y_t = \beta_0 + \beta_1 x_{1t} + \beta_2 x_{2t} + \cdots + \beta_k x_{kt} + \rho_1 u_{t-1} + \rho_2 u_{t-2} + \cdots + \rho_\rho u_{t-\rho} + \varepsilon_t$$

و تتلخص فكرة هذا الإختبار على وجود علاقة معنوية بين الأخطاء ،و إختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \rho_1 = \rho_2 = \cdots = \rho_\rho = 0 \\ H_1: \exists \rho_i / \rho_i \neq 0 \qquad i = 1,2 \ldots \rho \end{cases}$$

H_0: تمثل الفرضية الصفرية و تنص على عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء

H_1: تمثل الفرضية البديلة و تنص على وجود إرتباط ذاتي للأخطاء

الجدول رقم (19): نتائج التقدير لأختبار Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.547931	Prob. F(2,27)	0.0969
Obs*R-squared	4.763101	Prob. Chi-Square(2)	0.0924
Scaled explained SS	2.630841	Prob. Chi-Square(2)	0.2684

المصدر : من إعداد الطالبة إنطلاقا من الجدول رقم 17 باستعمال البرنامج الإحصائيEviews

إعتمدنا في الإختبار على أن الأخطاء من الدرجة الثانية و بالتالي نختبر الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \rho_1 = \rho_2 = 0 \\ H_1: \exists \rho_i / \rho_i \neq 0 \qquad i = 1,2 \end{cases}$$

تحسب إحصاءة LM وفق العلاقة التالية:

$$\mathrm{LM} = \mathrm{n}.\mathrm{R}^2 => LM = 4{,}763$$

نقارنها مع إحصائية χ^2_ρ الجدولية التالية:

$$x^2_{(0.05;2)} = 5{,}991$$

نلاحظ أن : $\chi^2_{(0.05;2)} < LM$ و منه نقبل H_0 و نرفض H_1 و بالتالي لا يوجد مشكل الإرتباط الذاتي للأخطاء (الإستقلالية ما بين البواقي).

2- **إختبار تجانس تباين الأخطاء :** سيتم إعتماد إختبار وايت white للكشف إذا كان هناك تجانس أو عدم تجانس الأخطاء ، و الذي يعتمد على وجود علاقة بين مربع البواقي u_t^2 و المتغيرات المستقلة و يكون التقدير وفق الصيغة التالية:

$$u_t^2 = \beta_0 + \alpha_1 TBM_t + \beta_1 TBM_t^2 + \alpha_2 TFT_t + \beta_2 TFT_t^2 + \varepsilon_t$$

ونقوم بإختبار الفرضية التالية:

$$H_0: \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = \alpha_2 = \beta_2 = \cdots = \alpha_k = \beta_k = 0$$

H_0: تمثل فرضية العدم و تنص على تجانس تباين الأخطاء.

إنطلاقا من الجدول رقم 17 و باستعمال برنامج Eviews تحصلنا على نتائج التقدير لاختبار وايت التالية:

الجدول رقم 20 : نتائج التقدير لاختبار وايت (White)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	2.900713	Prob. F(5,24)	0.0347
Obs*R-squared	11.30043	Prob. Chi-Square(5)	0.0457
Scaled explained SS	6.241655	Prob. Chi-Square(5)	0.2834

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/20/21 Time: 22:10
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	75.34688	26.90720	2.800249	0.0099
TBM	-37.72165	13.85305	-2.722985	0.0119
TBM^2	4.716595	1.808569	2.607916	0.0154
TBM*TFT	-3.143761	1.499695	-2.096267	0.0468
TFT	12.97626	5.369220	2.416787	0.0236
TFT^2	0.369614	0.413377	0.894133	0.3801

R-squared	0.376681	Mean dependent var	0.113330
Adjusted R-squared	0.246823	S.D. dependent var	0.134612
S.E. of regression	0.116824	Akaike info criterion	-1.279446
Sum squared resid	0.327546	Schwarz criterion	-0.999207
Log likelihood	25.19169	Hannan-Quinn criter.	-1.189795
F-statistic	2.900713	Durbin-Watson stat	1.991971
Prob(F-statistic)	0.034655		

المصدر : من إعداد الطالبة إنطلاقا من الجدول رقم 17 باستعمال البرنامج الإحصائيEviews

من خلال الجدول تكتب الصيغة الرياضية للنموذج كمايلي:

$$u_t^2 = 75{,}346 - 37{,}721\,TBM_t + 4{,}716\,TBM_t^2 + 12{,}976\,TFT_t + 0{,}369\,TFT_t^2 - 3{,}143\,TBM_t TFT_t$$

$R^2 = 0{,}37$ $\quad \overline{R^2} = 0{,}24$ $\quad n = 30$

$F_c = 2{,}9$ $\quad n.R^2 = 11{,}3$

للكشف عن ثبات التباين سوف نعتمد على إختبار فيشر كمايلي:

- إختبار ثبات التباين باستخدام إحصائية فيشر:

$$H_0: \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = \alpha_2 = \beta_2$$

لدينا:

$$F_c = 2,9$$

أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية % 5 هي كمايلي:

$$F_{(2,27)}^{0,05} = 3,35$$

نلاحظ أن : $F_{tab} > F_{cal}$ و منه نقبل فرضية العدم H_0 و بالتالي تتحقق الفرضية التي تنص على تجانس تباين الأخطاء.

3- إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء : سنعتمد على إختبار jarque bera و الذي يسمح باختبار الفرضية التالية:

H_0: الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي

H_1: الخطأ العشوائي لا يتبع التوزيع الطبيعي

الشكل رقم(21) : توضيح إختبار jarque bera لتوزيع الأخطاء العشوائية

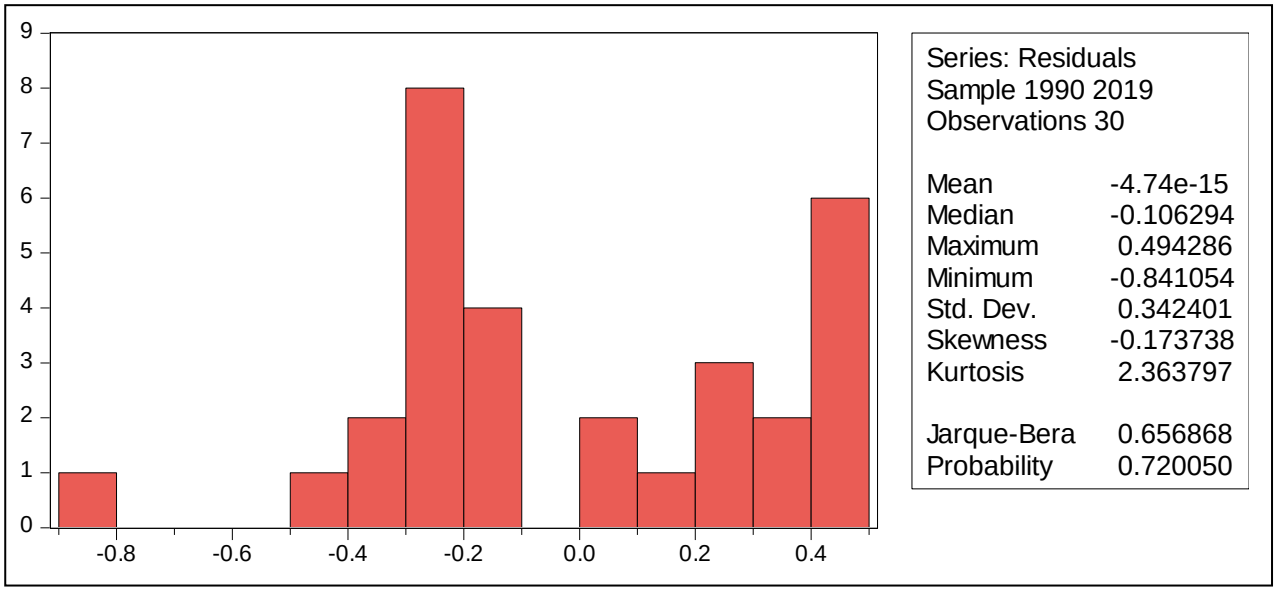

المصدر : من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن إحصائية جارك بيرا المحسوبة: JB=0.656 ،و الاحتمال المرافق لها 0.72

نقارن قيمة جارك بيرا مع إحصائية x_{ρ}^{2} الجدولية التالية:

$x_{(0.05;2)}^{2} = 5{,}991$

نلاحظ أن $JB < {}^{2}_{(0.05;2)}$ و منه نقبل H_0 و نرفض H_1 و بالتالي الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

خلاصة الفصل الثالث:

حاولنا من خلال هذا الفصل بدراسة قياسية لأثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 وذلك باستخدام الطرق و الأساليب الكمية و مناهج الإقتصاد القياسي بهدف التوصل إلى أهم المتغيرات التي تؤثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، حيث تم تحديد متغيرات النموذج القياسي و جمع بيانات المتغيرات المستعملة في الدراسة القياسية من عدة مصادر مختلفة و بعد ذلك تم بناء و تقدير نموذج قياسي ثم تمت معالجة هذا النموذج باستخدام معايير اقتصادية و إحصائية و ذلك بهدف معرفة مدى توافق الفرضيات الموضوعة حول النموذج ، و من خلال هذه الدراسة القياسية لأثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة و بإتباع الخطوات السابقة الذكر وجدنا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يتأثر بشكل كبير بالمعدل الخام للوفيات و معدل الخصوبة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

لقد تطرق عدة كتاب وباحثين إلى ظاهرة النمو السكاني وخصائصها ومميزاتها وأثرها على مختلف المتغيرات المحيطة بها، ويعتبر مالتوس من أهم المفكرين الذين أسهموا في هذا المجال خاصة بنظرته التشاؤمية الذي أبدى فيها صعوبة التوافق ما بين النمو السكاني والموارد الطبيعية للأرض، ومن هنا نجد العلاقة الوطيدة بين عدد السكان وعلم الاقتصاد الذي يعمل على تحسين الظروف المعيشية والتوفيق ما بين الموارد النادرة والاحتياجات المتزايدة للإفراد.

و في بحثنا هذا حاولنا الإلمام بمختلف جوانب هذه الظاهرة و للوصول إلى أهداف الدراسة إذ كان لابد علينا من جهة تقديم الإطار العام لظاهرة النمو السكاني و محاولة تحليل تلك الظاهرة في الاقتصاد الجزائري بهدف التعرف على حقائق الوضع السكاني للجزائر و الالمام بتلك الاثار المترتبة على محاولات التنمية الاقتصادية من جهة و من جهة أخرى محاولة بناء نموذج قياسي لقياس تأثير النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الفترة 2019-1990

و من أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث هي كمايلي:

و كمحاولة للإجابة على الإشكالية القائمة و المتعلقة بدراسة تحليلية قياسية لأثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 ،يمكن حصر أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث في النقاط التالية:

- يعد النمو السكاني في العالم أبرز الظواهر الديموغرافية المميزة في العصر الحديث، حيث يمثل تحديا مهما للبشرية و خاصة بالنسبة للشعوب النامية التي يتزايد سكانها بمعدل كبير على معدل التزايد في النمو الاقتصادي فيها وعلى إمكانية توفير الغذاء لسكانها في ظل هذه الظروف الراهنة، ويرتبط نمو السكان بالزيادة الطبيعية، وهي الفرق بين المواليد والوفيات دون أن تدخل الهجرة في حسابها، ولذلك فإن دراسة النمو السكاني القائم على أساس الزيادة الطبيعية في بلد ما يسهم في تحديد المدة التي يستغرقها هذا البلد في الوصول إلى حجم معلوم إذا استمرت المعدلات بمستواها نفسه.

- تعرف التنمية الاقتصادية على أنها تمثل نموا في الدخل المتوسط والذي عادة ما يعبر عنه بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. أو بعبارة اخرى زيادة متوسط الناتج للفرد لأن زيادة الناتج ستؤدي الى زيادة الدخل. على أن المقصود بالزيادة في الدخل هنا هو الزيادة في الدخل الحقيقي، وليس الدخل النقدي. ويعد التحسن في مستوى رفاهية السكان أحد الجوانب المهمة لعملية التنمية

- تؤثر الزيادة السكانية على سوق العمل حيث تزيد من قوة العمل المعروضة فيه، وهذه الزيادة تؤدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وخفض في مستوى الأجور ، كما أنها تؤدى إلى زيادة الاستهلاك من السلع والخدمات مقابل الانخفاض في معدلات الدخل الأمر الذي يشكل ضغوطا على مسيرة التنمية الاقتصادية، وأيضا تؤدى إلى

ظهور التجمعات السكانية العشوائية فى المدن الكبرى، مع افتقار هذه التجمعات إلى الخدمات الضرورية من صحة ومياه وصرف صحي وسكن ملائم ، الأمر الذى ينعكس سلبا على المستوى البيئي والاجتماعي والصحي.

- تزايد عدد السكان بالجزائر بوتيرة متسارعة حتى بداية التسعينات بمعدل نمو يتجاوز 3% لتعرف بعد التسعينات تراجع وهو ليس نتيجة لسياسة سكانية صارمة وناجعة بل نتيجة لظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر كحالة الأمن وتفاقم البطالة وتدهور القوة الشرائية وإضافة لعوامل اجتماعية مثل الرفع من سن الزواج و الدور الكبير الذي لعبه التعليم خاصة للإناث بالإضافة لدخول المرأة عالم الشغل لتعرف معدلات الخصوبة تراجعا.

- من الواضح و الأقرب إلى اليقين أن الأثر الصافي للنمو السكاني السريع على التنمية الاقتصادية في الجزائر هو سلبي في الأجل القصير إلا أن هذا لا يحجب عنا تلك الآثار الايجابية و التي تظهر في الأجل الطويل بحيث يؤدي الى هيكل سكاني شاب هذا الاخير يميل للتغيير و التحديث بالبحث عن حلول مبتكرة للمشكلات و ارتياد المخاطر كما أن الشباب يملك القدرة على الابتكار و الإبداع .

من خلال الدراسة القياسية لأثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 إستنتجنا مايلي :

- يتأثر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير في الجزائر بمعدل الوفيات الخام و معدل الخصوبة أما عن معدل النمو الطبيعي فلم يظهر تأثيره في النموذج و يمكن إرجاع ذلك إلى أنه لا توجد علاقة واضحة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و معدل النمو الطبيعي في الجزائر في الأجل الطويل و بالتالي لا تؤثر التغيرات في معدل النمو الطبيعي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي أما بالنسبة لنسبة الإعالة العمرية فقد حذفت من النموذج بسبب ارتباطها الكبير بالمعدل الخام للوفيات.

من خلال النتائج المتوصل إليها في هذا البحث يمكن أن نضع بعض الاقتراحات:

- يعتبر النمو السكاني المتزايد حقيقة ستبقى معنا لوقت طويل يجب أن نتعلم كيف نتماشى معها مستقبلا.
- إن تحقيق التنمية تعتبر قضية في غاية الاهمية، لذلك لابد من اتخاذ سياسات سكانية تتماشى مع الاستراتيجيات التنموية و هذا باعتبارها كأداة هامة لنجاحها.
- لابد للدولة من رسم معالم واضحة للتنمية مناطق البلاد، و هذا بإعادة التوازن الجهوي فيها و ذلك من خلال توفير الهياكل الأساسية و الخدمات الخاصة بالسكان في المناطق الريفية و النائية، بهدف التقليل من ظاهرة النزوح الريفي حتى يخف الضغط على المدن و المراكز الحضرية الكبرى.
- ضرورة توفر إطار عمل واضح و جيد لاختيار و إجراء البحوث العلمية المتكاملة في مسائل السكان و التنمية إلى جانب توافر آليات تنفيذ فعالة لنتائج البحوث.
- الاستثمار الكثيف في الثروة البشرية من خلال الارتقاء بنوعية التعليم و التربية و الصحة.. الخ

و كأفاق للبحث يمكننا أن نقترح مايلي:

- دراسة قياسية لأثر التنمية على النمو الديمغرافي
- دراسة تحليلية لمدى فعالية السياسة السكانية في تحقيق التنمية المستدامة
- ما هي السبل الكفيلة التي تمكننا من تكوين كوادر بشرية منتجة لا مستهلكة دافعة للتنمية لا معيقة لها في ظل زيادة سكانية مطردة

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ- الكتب:

1- أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية _انجليزي فرنسي عربي، الطبعة الثانية، الناشرون: دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، القاهرة - بيروت، 2003

2- علي عبد الرا زق حلبي، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006

3- أحمد علي اسماعيل، الجغرافيا العامة: موضوعات مختارة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996

4- سير روي كالن، ترجمة ليلى الجبالي، عالم يفيض بسكانه، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996

5- عاطف علبي، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكيا. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. لبنان. ط 1 سنة 1989

6- موسى سمحة ،جغرافية السكان ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ،القاهرة،2008

7- كامل بكري ،محمود يونس ،عبد النعيم مبارك،الموارد واقتصادياتها ،دار النهضة العربية ،بيروت 1986

8- فتحي محمد ابو عيانة، جغرافية السكان (أسس وتطبيقات)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،الطبعة الرابعة، 1993

9 - فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1985

10- فتحي محمد أبو عيانة، مشكلات السكان في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية،إسكندرية 1986

11- عبد الله عز الدين بن عامر، التحليل السكاني الرياضي، دار الكتب الوطنية، بنغازي-ليبيا، الطبعة الاولى، 2003

12- رشود بن محمد الخريف، السكان(مفاهيم واساليب و تطبيقات)، دار المؤيد، الرياض، الطبعة الثانية، 2008

13- كاظم حبيب، الهجرة المغاربية وواقع العنصرية و العداء للاجانب في بعض بلدان الاتحاد الاوروبي، الكتاب الثاني، دون بلد نشر، 2000

14- فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، دار النهاة العربية، بيروت لبنان،2002

15- -محمد فاروق الشبول، النمو السكاني والتنمية من منظور اقتصادي إسلامي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان،2014

16- طارق السيد، علم السكان، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر ،2008

17- د.خليل عبد الهادي البدو، علم الاجتماع السكاني، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009

18- فراس البياتي، مورفولوجيا السكان ؛ موضوعات في الديموغرافيا، مؤسسة الإنتشار العربي،بيروت،2009.

19- السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،2004

20- مصطفى خلف عبد الجواد، دراسات في علم اجتماع السكان، دار المسيرة، القاهرة،2009

21- حنفي عوض، المشكلة السكانية و تحديات البقاء ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،1997

22- صلاح الدين نامق ،اقتصاديات السكان ، دار المعارف ، القاهرة ، 1970

23- إبراهيم العيسوي ،انفجار سكاني أم أزمة تنمية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1984
24- محمد عبد العزيز عجيمية ،محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها ، سياساتها ، مؤسسة شهاب، الإسكندرية ،1994
25- إبراهيم العيسوي ، ،انفجار سكاني أم أزمة تنمية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ،1984
26- محمد احمد الدوري،التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983
27 - محمد عبد العزيز عجيمة،التنمية الاقتصادية،مطبعة البحيرة،الإسكندرية، 2008
28- جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، التنمية الاقتصادية (مفاهيم-نظريات-تطبيقات)،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الاسكندرية، 2012
29- كامل بكري ، التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1986
30- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي ،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، عمان، 2006
31- عبد القادر قداوي، النمو السكاني و النفقات العامة – الجزائر نموذجا - ،النشر الجامعي الجديد، تلمسان، 2017
32-بشير ريبوح، تنظيم المجال المعماري والعمراني في المدينة الجزائرية، دار مداد يونيفار سيتي براس، الجزائر، 2009
33-سيدي دريس عمار، الانثربولوجيا وجغرافية السكان، مكتبة الحامد للنشر و التوزيع،عمان،الطبعة الاولى، 2015، ص176-180
34- محمد بلقاسم حسن بهلول" ,سياسة التخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها بالجزائر ,الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ,1999
35- حسين علي بخيت ، سحر فتح الله ، الإقتصاد القياسي ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن 2009 ، ص246
36- مكيد علي ، الإقتصاد القياسي دروس و مسائل محلولة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر 2007، ص143

ب- الرسائل العلمية:

1- حميدوش علي،محاولة تحليل أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية و إسقاطها على حالة الجزائر للفترة (80-93)، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 1995
2- أوكيل حميدة، بلمير بلحسن، أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، مذكرة تُخرج لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004
3- الصغير ميسم،اشكاية التنمية الاقتصادية في ظل العولمة،اطروحة شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة جيلالي ليابس،سيدي بلعباس،2014-2015
4- محمـد صالـي، تأثير البنية السكانية و التنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر، أطروحة شهادة دكتوراه في الديموغرافيا، جامعة وهران، 2016/2015

ج- المقالات و التقارير:

1- نبيل مرزوق، هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية،د ط، سوريا، 2010

2- رمزي زكي ، المشكلة السكانية و الخرافة المالتوسية، منشورات المجلس الوطني للثقافة و الفنون، عالم المعرفة الكويت ، العدد84، 1984

3- محمد، القرعان، قياس أهم العوامل المؤثرة في معدلات البطالة، مجلة تنمية الرافدين،سورية، 2013،

4- ريتيان ايجن و أخرون ،المؤسسات المطلوبة لتحقيق ما هو أكثر من النمو ،مجلة التمويل و التنمية صندوق النقد الدولي، واشنطن، يونيو 2003

5- قندوز فاطمة الزهراء، إشكالية النمو السكاني و أثرها على التنمية الاقتصادية،مجلة الإبداع، المجلد 09،العدد 01، بليدة، 2019

6- واثق علي الموسوي، موسوعة اقتصاديات التنمية، الجزء الأول، الطبعة الاولى، 2008، ص57-59

7- سامي زعباط، عوائق التنمية الاقتصادية في الجزائر واليات علاجها،مجلد -02- ،مجلة نماء للاقتصاد والتجارة،جامعة جيجل، الجزائر،2018

د- المواقع الالكترونية:

- الديوان الوطني للإحصائيات www.ond.dz

- قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي العالمي: www.albankaldawli.org

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر	
إهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول و الأشكال	
مقدمة	01
الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة النمو السكاني	06
تمهيد	07
المبحث الأول: مفاهيم عن النمو السكاني	08
المطلب الأول: تعريف النمو السكاني و أهميته	08
المطلب الثاني: أنماط النمو السكاني	09
المطلب الثالث: عوامل النمو السكاني	11
المبحث الثاني: نظريات النمو السكاني	16
المطلب الأول: نظرية مالتوس	16
المطلب الثاني: نظريات النمو السكاني ما بعد مالتوس	17
المطلب الثالث: النظريات السكانية الحديثة	20
المبحث الثالث: الآثار السلبية و الايجابية للنمو السكاني	23
المطلب الأول: الآثار السلبية	23
المطلب الثاني: الآثار الايجابية	26
خلاصة الفصل الأول	29
الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية في متغيرة النمو السكاني بالجزائر	30
تمهيد	31
المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية و تأثيرها على النمو السكاني	31
المطلب الأول:مفهوم التنمية الاقتصادية و معايير قياسها	31
المطلب الثاني: عقبات التنمية الاقتصادية	36
المطلب الثالث: تأثير التنمية على النمو السكاني	39
المبحث الثاني: اتجاهات تطور النمو الديمغرافي في الجزائر	41
المطلب الأول: تطور سكان الجزائر قبل الاستقلال	41

المطلب الثاني: تطور سكان الجزائر بعد الاستقلال	41
المبحث الثالث: البنية التركيبية للسكان بالجزائر	44
المطلب الأول: التركيب العمري للسكان في الجزائر	44
المطلب الثاني: التركيب الريفي و الحضري و الاقتصادي بالجزائر	46
المطلب الثالث: التركيب حسب الحالة المدنية و التعليمية بالجزائر	52
خلاصة الفصل الثاني	56
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الجزائر	57
تمهيد	58
المبحث الأول: تحديد النموذج المستخدم و تحليل تطور المتغيرات خلال فترة الدراسة	58
المطلب الأول: تحديد المتغيرات الاقتصادية للنموذج	58
المطلب الثاني: صياغة و تقدير النموذج القياسي	65
المبحث الثاني: الدراسة التحليلية و القياسية للنموذج المقدر	69
المطلب الأول: الدراسة الاحصائية و الاقتصادية للنموذج المقدر	69
المطلب الثاني: الدراسة القياسية للنموذج المقدر	77
خلاصة الفصل الثالث	83
الخاتمة العامة	85
قائمة المراجع	
قائمة المحتويات	
قائمة الأشكال و الجداول	
الملخص	

قائمة الأشكال و الجداول

أ- قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1)	علاقة المستوى المعيشي بتعداد السكان	20
(2)	العلاقة بين المستوى المعيشي للسكان، الإنتاج الكلي	21
(3)	العلاقة بين المستوى المعيشي للسكان، الإنتاج الكلي،الانتاج الحدي	21
(4)	العلاقة بين زيادة السكان و اتساع حجم السوق	27
(5)	زيادة السكان و الدوافع الاستثمارية	28
(6)	الحلقة المفرغة للفقر	37
(7)	العوامل المؤثرة على الخصوبة	40
(8)	الهرم ا لسكاني لسكان الجزائر سنة 2018	45
(9)	توزيع سكان الريف و الحضر في الجزائر من (1966-2010)	47
(10)	توزيع نسبة سكان الحضر في الجزائر من (1966-2010)	48
(11)	توزيع نسبة سكان الريف في الجزائر من (1966-2010)	48
(12)	نطاقات تمركز السكان في الجزائر سنة 2008	49
(13)	توزيع المشتغلين حسب قطاع النشاط	52
(14)	تطور عدد الزيجات المسجلة في السجل المدني والمعدلات الخامة للزواجية	54
(15)	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	60
(16)	تطور معدل النمو الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	61
(17)	تطور نسبة الإعالة العمرية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	62
(18)	تطور معدل الخصوبة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	63
(19)	تطور معدل الوفيات الخام في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	64
(20)	تحديد مناطق القبول و الرفض لإحصاءة DW	78
(21)	توضيح إختبار jarque bera لتوزيع الأخطاء العشوائية	81

ب- قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	33
(2)	تطور عدد سكان الجزائر من 1962 إلى 2013	42
(3)	توزيع إجمالي سكان الجزائر حسب فئة العمر و الجنس لسنة 2018	44
(4)	نسبة السكان حسب كل شريحة خلال الفترة 1990-2019	45
(5)	توزيع سكان الريف و الحضر في الجزائر من (1966-2010)	46
(6)	نسبة سكان الريف و الحضر في الجزائر من (1966-2010)	47
(7)	توزيع السكان النشطين	51
(8)	توزيع المشتغلين حسب قطاع النشاط	51
(9)	متوسط السن عند الزواج الأول حسب الجنس	53
(10)	تطور عدد الزيجات المسجلة في السجل المدني والمعدلات الخامة للزواجية	53
(11)	إحصائيات التربية الوطنية للسنة الدراسية 2009-2010	55
(12)	جدول المتغيرات المستعملة في النموذج في الفترة 1990-2019	58
(13)	نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد	68
(14)	جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج	70
(15)	جدول يبن الارتباط الزوجي بين المتغيرات المستقلة	73
(16)	جدول يبين الإرتباط الزوجي بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة	74
(17)	نتائج تقدير النموذج بعد إزالة مشكل التعدد الخطي	75
(18)	جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج	76
(19)	نتائج التقدير لأختبار Breusch-Pagan-Godfrey	79
(20)	نتائج التقدير لاختبار وايت (White)	80

الملخص

ملخص:

يعد النمو السكاني في العالم أبرز الظواهر الديموغرافية المميزة في العصر الحديث، حيث يمثل تحديا مهما للبشرية و خاصة بالنسبة للشعوب النامية التي يتزايد سكانها بمعدل كبير على معدل التزايد في النمو الاقتصادي، وفي وقتنا المعاصر ولتحقيق النفع العام لأفراد المجتمع وتحسين مستواهم المعيشي أصبحت الحكومات بما أوتيت من سلطة وأدوات متعددة تسعى إلى ذلك ، من خلال تقلدها واضطلاعها بعدة مهام اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية ... الخ. لهذا إرتأينا إلى دراسة هذه الظاهرة و هي محل بحثنا و الذي حاولنا فيه قياس أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، حيث تطرقنا فيه إلى معالجة جانب نظري خاص بالإطار النظري حول النمو السكاني و كذا تحليل واقع التنمية الاقتصادية في متغيرة النمو السكاني بالجزائر و جانب تطيقي يتمثل في الدراسة القياسية وذلك ببناء نموذج إقتصادي قياسي لقياس أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية، و تم التوصل من خلال الدراسة أن معدل الخصوبة و معدل الوفيات الخام الأكثر تأثيرا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية:

النمو السكاني، معدل النمو الطبيعي،التنمية الاقتصادية،المستوى المعيشي، نموذج قياسي

Abstract :

Population growth in the world is the most prominent demographic phenomenon in the modern era, as it represents an important challenge for humanity, especially for developing peoples whose population is increasing at a large rate at the rate of increase in economic growth. From the authority and multiple tools that seek to do so, by assuming and carrying out several economic, social, political and military tasks ... etc. That is why we decided to study this phenomenon and it is the subject of our research, in which we tried to measure the impact of population growth on economic development in Algeria during the period 1990- 2019, where we dealt with a theoretical aspect of the theoretical framework on population growth, as well as an analysis of the reality of economic development in the population growth variable in Algeria, and an applicative aspect represented in the standard study by building a standard economic model to measure the impact of population growth on economic development, and it was reached from During the study, the fertility rate and the crude death rate were the most influential on the per capita GDP during the study period.

Key words:

Population growth, natural growth rate, economic development, standard of living, standard model.